جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة كربلاء – كلية الإدارة و الاقتصاد

قسم العلوم المالية و المصرفية

الدراسات العليا

أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية

دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية و الأردنية

للمدة (2005-2010)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

و هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية

تقدمت بها

سرى رفيق عبد الرزاق القريشي

بإشراف

الاستاذ المساعد

عبد الحسين جاسم محمد الأسدي

1434هـ

2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء

الأية (113)

الإهداء

إلى معلم البشرية و هاديها ... النور المبين الذي بدد الظلام حبيبنا و حبيب الله ... راجينا منه ان يجمعني و إياه في يوم لقياه خاتم الأنبياء الرسول الأعظم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم)

إلى بهجة القلب و النجمة التي تلمع في ليل همي ...الملاك الساهر التي تحنُ عليّ بأنفاس العبير و تقف على باب فردوسي ... التي علمتني أنّ فلسفة الدنيا تبنى على التضحيات و الفداء ... نبع الحنان و المحبة و العطاء ... الكلمة الأولى ...أمي الحنونة.

إلى النبراس المضيء و سندي الحنون ... الذي رطب أذني بترتيل القرآن فأشعرني أن كل الكون أذانُ ... و علمني ما كنت أجهله ولم تدون في صفحات الكتب ... و بعذب كلماته زاد من طرف اللسان حلاوة ... الشمعة التي تحترق لتنير لنا الطريق ... أبي الغالي .

إلى من استسقي بهم الغمام و سندي في المهام ... اخوتي (محمد , مصطفى , عبد العزيز)

الباحثة

الشكر و التقدير

بسم الله نبدأ واليه ننتهي وعليه نعول فيما نرتجي، ونستهل بالحمد لله الذي ليس لقضائه دافع ولا لعطائه مانع ولا كصنعه صنع صانع وهو الجواد الواسع، والسلام على من خصه بالنبوة سيد الأنام أبي القاسم محمد) صلى الله عليه و آله وسلم (وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين الأخيار .وبعد الانتهاء من هذه الدراسة لا يسعني الا ان اقدم تحية عرفان و شكر كبير إلى أستاذي الفاضل أ.م .(**عبد الحسين جاسم محمد**) لا لقبوله الاشراف على هذه الدراسة فحسب، وإنما لأخلاقه العالية وعلمه الغزير وسعة صدره وافقه الواسع فضلا عن التوجيهات السديدة والجهد والمتابعة الحثيثة في إتمام هذه الدراسة، واشعر بالفخر والاعتزاز كون هذه الدراسة تولى الإشراف عليها استاذٌ و مشرفٌ مثاليٌ.

و أيضاً يشرفني أن أتقدم بفائق شكري وتقديري إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء الاستاذ الدكتور (**علاء فرحان طالب**) لروحه الطيبة وخلقه الرفيع واهتمامه البالغ بطلبة الدراسات العليا.

كذلك اتوجه بالشكر الجزيل للدكتور (**حيدر يونس الموسوي**) رئيس قسم العلوم المالية و المصرفية لرعايته العلمية و اهتمامه الكبير بطلبة الدراسات العليا في القسم و تذليله كل الصعاب و المعوقات التي يواجهونها , وفقه الله و جزاه خيراً . و شكر موصول إلى الأستاذ المساعد الدكتور (**مهدي سهر غيلان**) المعاون العلمي و مسؤول الدراسات العليا في الكلية .

كما أتقدمت بالشكر الجزيل لموظفين قسم الرقابة و التفتيش في البنك المركزي العراقي لما أبدوه من تعاون و مساعدة كبيرة في اغناء الجانب العملي وفقهم الله و جزاهم خيراً.

و أيضاً أود ان أقدم بالغ شكري و تقديري للأستاذ الدكتور (**عواد كاظم شعلان الخالدي**) و (**م.م محمد فائز**) لما ابدوه من مساعدة قيمة في اغناء الجانب العملي فجزاهم الله عني خير جزاء المحسنين و كذلك اتقدم بالشكر الوافر لزملائي طلبة الدراسات العليا في قسم العلوم المالية و المصرفية (مؤيد و حيدر و محمد و مصطفى و نور و هبه و زينب) , و كذلك اتقدم بالشكر لجميع الموظفين في مكتبة كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء (رؤى و سهاد) أسأل الله أن يوفقهم جميعا .

الباحثة

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	
الأهداء	أ
الشكر و التقدير	ب
فهرست الجداول	د- و
فهرست الاشكال	و- ز
فهرست الملاحق	ز- ح
المستخلص	ط
المقدمة	1- 3
الفصل الاول : بعض الجهود المعرفية السابقة و منهجية الدراسة	4-27
المبحث الاول : بعض الجهود المعرفية السابقة	5-18
المبحث الثاني : منهجية الدراسة	19-27
الفصل الثاني : نظام التقييم المصرفي الامريكي CAMELS و السياسة الائتمانية	28-84
المبحث الاول : الرقابة المصرفية و نظام التقييم المصرفي الامريكي (camels)	29-49
المبحث الثاني : عناصر نظام التقييم المصرفي الامريكي CAMELS	50-71
المبحث الثالث : السياسة الائتمانية	72-84
الفصل الثالث : تحليل عناصر نظام التقييم المصرفي (camels)و السياسة الائتمانية و اختبار مخطط الدراسة و فرضياتها	85- 197
المبحث الاول: تحليل عناصر نظام التقييم المصرفي CAMELS و السياسة الائتمانية	86- 170
المبحث الثاني : اختبار مخطط الدراسة و فرضياتها	171-197
الفصل الرابع : الاستنتاجات و التوصيات	198-204

المبحث الاول :الاستنتاجات	202–199
المبحث الثاني: التوصيات	204–203
المصادر	220–205
الملاحق	

فهرست الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
.1	التدابير و الاجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف	39
.2	درجات تصنيف نظام التقييم المصرفي CAMELS	47
.3	نسب ملاءة رأس المال للمصارف الخاصة العراقية	88
.4	نسب ملاءة رأس المال للمصارف الخاصة الأردنية	93
.5	نسب جودة الأصول للمصارف الخاصة العراقي	99
.6	نسب جودة الأصول للمصارف الخاصة الأردنية	105
.7	نسبة جودة الإدارة للمصارف الخاصة العراقية	111
.8	نسب جودة إدارة المصارف الخاصة الأردنية	117
.9	نسب الربحية للمصارف العراقية الخاصة	123
.10	نسب الربحية للمصارف الأردنية الخاصة	128
.11	نسب السيولة للمصارف العراقية الخاصة	134
.12	نسب السيولة للمصارف الأردنية الخاصة	141
.13	نسب لمخاطر السوق للمصارف العراقية الخاصة	147
.14	نسب الحساسية لمخاطر السوق للمصارف الأردنية الخاصة	153
.15	درجات تصنيف المصارف العراقية و الاردنية وفق نظام التقييم المصرفي	157

	CAMELS	
.16	نسب التسهيلات الائتمانية للمصارف الأهلية العراقية	159
.17	نسب التسهيلات الائتمانية للمصارف الأهلية الأردنية	166
.18	علاقات الارتباط بين عناصر النظام و السياسة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية و الاردنية	172
.19	نتائج علاقة الارتباط بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية	173
.20	نتائج علاقة الارتباط بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية	175
.21	نتائج علاقة الارتباط بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية	177
.22	نتائج علاقة الارتباط بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية	179
.23	نتائج علاقة الارتباط بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية	181
.24	نتائج علاقة الارتباط بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية	183
.25	العلاقة التأثيرية بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية	186
.26	العلاقة التأثيرية بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية	188

.27	العلاقة التأثيرية بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية	190
.28	العلاقة التأثيرية بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية	192
.29	العلاقة التأثيرية بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية	194
.30	العلاقة التأثيرية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية	196

فهرست الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
.1	هيكلية الدراسة الحالية	3
.2	المخطط الفرضي للدراسة	21
.3	نسب ملاءة رأس المال للمصارف العراقية الخاصة	92
.4	نسب ملاءة رأس المال للمصارف الاردنية الخاصة	97
.5	نسب جودة الأصول للمصارف العراقية الخاصة	103
.6	نسب جودة الأصول للمصارف الاردنية الخاصة	109
.7	نسبة جودة الإدارة للمصارف العراقية الخاصة	115
.8	نسب جودة إدارة المصارف الاردنية الخاصة	121
.9	نسب الربحية للمصارف العراقية الخاصة	127
.10	نسب الربحية للمصارف الاردنية الخاصة	132

.11	نسب السيولة للمصارف العراقية الخاصة	139
.12	نسب السيولة للمصارف الاردنية الخاصة	145
.13	نسبة الحساسية لمخاطر السوق للمصارف العراقية الخاصة	151
.14	نسب الحساسية لمخاطر السوق للمصارف العراقية الخاصة	156
.15	نسب التسهيلات الائتمانية للمصارف العراقية الخاصة	164
.16	نسب التسهيلات الائتمانية للمصارف الاردنية الخاصة	170

فهرست الملاحق

رقم الملحق	العنوان
.1	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الشمال
.2	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف بغداد
.3	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الشرق الاوسط
.4	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الموصل
.5	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الاتحاد
.6	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الاسكان
.7	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الاردن
.8	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) للمصرف العربي
.9	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) المصرف الاردني الكويتي

.10	النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الاتحاد الاردني
.11	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الشمال
.12	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف بغداد
.13	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الشرق الاوسط
.14	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الموصل
.15	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاتحاد
.16	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاسكان الاردني
.17	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاردن الاردني
.18	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف العربي الاردني
.19	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاردني الكويتي
.20	النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاتحاد الاردني

المستخلص

يواجه القطاع المصرفي تحديات و صعوبات كبيرة نتيجة لأسباب مختلفة يعود بعضها الى ظروف البيئة الداخلية و الخارجية , والتي قد تؤدي الى حدوث ازمات تختلف في اسبابها و مستوياتها و شدة تأثيرها وفقاً للظروف السائدة الامر الذي ادى الى سعي الكثير من المصارف الى تحسين ادائها و تطبيق اساليب حديثة للكشف عن نقاط الضعف و القوة فيها , و من هنا جاء نظام التقييم المصرفي الامريكي(CAMELS) ليقدم تحليلاً لنقاط الضعف و القوة في المؤسسات المصرفية بما يؤدي الى دعم نظام الرقابة و التفتيش المصرفي .

و يتمثل تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) في مجموعه من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الاداء المالي للمصرف و معرفة درجة تصنيفه و فق تصنيفات نظام التقييم المصرفي بحيث يحدد لكل مكون تصنيف رقمي من (1 الى 5) التصنيف (1) الافضل و التصنيف (5) الادنى و يحدد التصنيف النهائي للمصرف استنادا الى تقييمات كل مكون من المكونات.

و سعت هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:

1- تقديم عرض مفاهيمي لنظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) و السياسة الائتمانية للمصارف .

2- بيان مدى حاجة المصارف عينة الدراسة (العراقية و الاردنية) لتطبيق اسلوب نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) للرقابة على السياسة الأئتمانية.

و من اجل تطبيق هذه الدراسة ميدانيا و اختبار فروضها و بوصفها دراسة مقارنة فقد تم اخيار المصارف العراقية (مصرف الشمال ,مصرف الشرق الاوسط , مصرف بغداد , مصرف الاسكان , مصرف الاتحاد) و المصارف الاردنية (مصرف الاردن , مصرف الاردني الكويتي, مصرف

العربي, مصرف الاتحاد , مصرف الاسكان) , و قد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان المصارف الاردنية اغلبها صنفت بالتصنيف (1) وفق تصنيف نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) خلال مدة الدراسة من (2005-2010) على عكس المصارف العراقية عينة الدراسة فأن اغلبها صنف بالتصنيف (2) و هذا دليل على ان المصارف الاردنية تتصف بالمتانة من جميع النواحي و لا يوجد لديه أية نقاط ضعف , و أذا كان هناك نقاط ضعف فأنها في العادة تكون طفيفة و يمكن التعامل معها من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا للمصرف , كما و أظهرت الدراسة الى ضرورة تبني المصارف العراقية و الادرنية عينة الدراسة تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS)

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة إذ يمثل حلقة مهمة من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد وانعكاسا لنظمه الاقتصادية والمالية . لذلك يسعى هذا القطاع ومن الدور الذي يلعبه إلى انتهاج سياسات مالية ونقدية تهدف بالدرجة الأساس التي تعظيم أرباحه وفقا لطبيعة عمله التجاري من خلال تجميع معظم مدخرات المجتمع ومنح الائتمان لكافة الانشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات المصرفية على إختلاف أنواعها .

يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى , ولكنه في الوقت ذاته يعد من أكثر الأدوات إلاقتصادية حساسية , اذ لا تقف تأثيراتها الضارة على المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة و انما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني ان لم يحسن استخدامها , فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح و من دونها تفقد المصارف دورها كوسيط مالي ,كما يعد الأئتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على ادارة المصرف نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى إنهيارها .

وفي هذا الاطار تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1979 نظاماً موحدا لتقييم المصارف, وفي عام 1996 تم مراجعه هذا النظام ليعكس التغيرات في العمل المصرفي وفي إجراءات وسياسات الوكالات الرقابية الحكومية .

وسمي هذا النظام بنظام (CAMELS) وهي أختصار لست مكونات رئيسيه هي :

- ملاءة رأس المال Capital Adequacy
- جودة الأصول Quality Assets
- الإدارة Management
- الارباح Earnings
- السيولة Liquidity
- حساسية مخاطر السوق Sensitivity to Market risk

وطبقا لهذا النظام تؤكد الوكالات الرقابية ألتزامها بتقييم المؤسسات المالية بشكل شامل وعلى أساس موحد وهذا يتطلب تقييمها على اساس مركب لجميع مكونات (CAMELS) وعلى أساس منفرد لكل مكون من مكونات النظام , بحيث يحدد لكل مكون تصنيف رقمي من (1 إلى 5) يكون

التصنيف رقم (1) ألافضل و التصنيف رقم (5) الأدنى ويحدد التصنيف النهائي للمصرف استنادا إلى تقييمات كل مكون رئيسي من المكونات المذكورة.

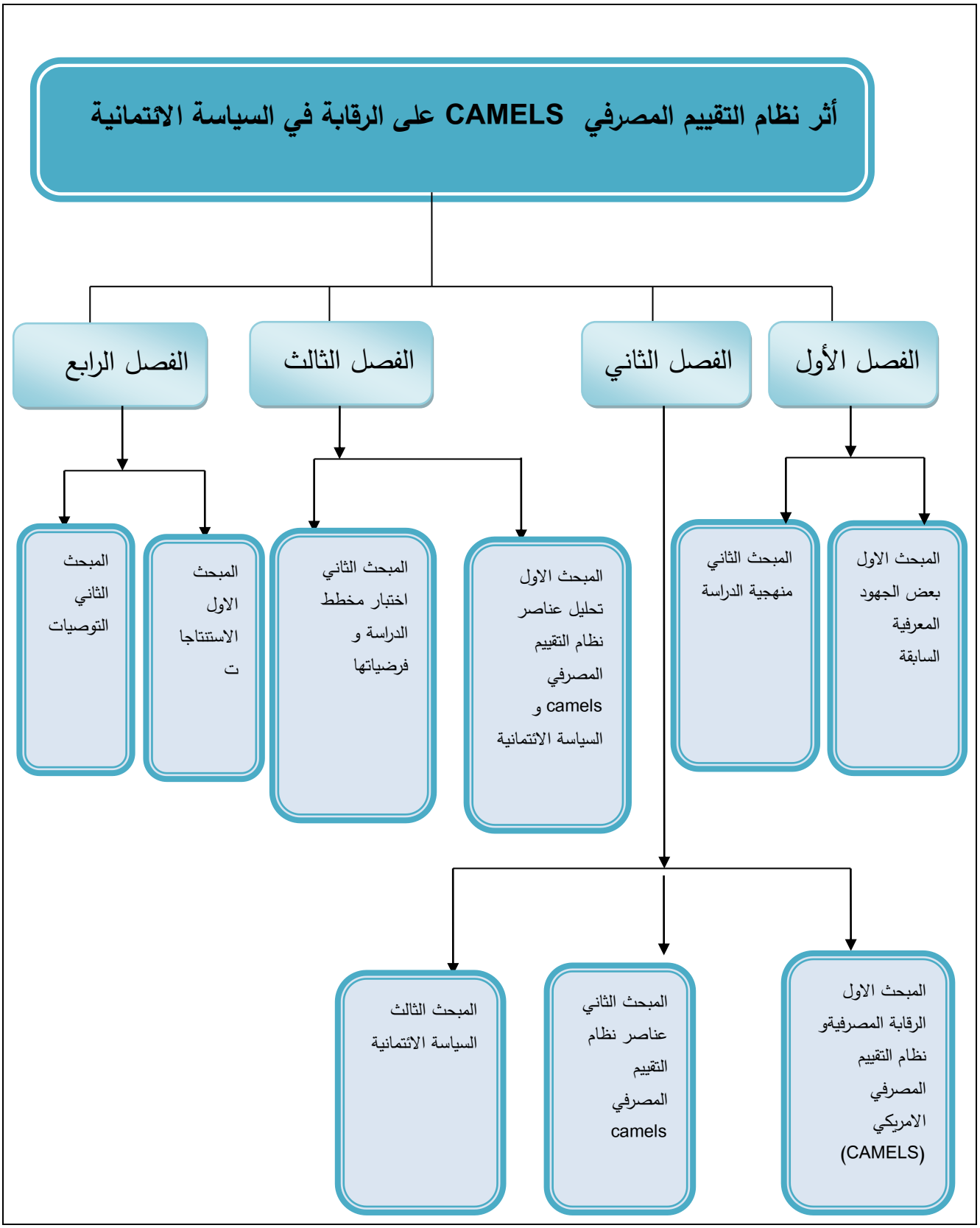

شكل (1)

هيكلية الدراسة الحالية

الفصل الأول

بعض الجهود المعرفية السابقة و منهجية الدراسة

المبحث الأول : بعض الجهود المعرفية السابقة

المبحث الثاني : منهجية الدراسة

بعض الجهود المعرفية السابقة

تمهيد:

تهدف الباحثة في هذا المبحث إلى عرض موجز لمجموعة من الجهود المعرفية السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية (نظام التقييم المصرفي و السياسة الائتمانية) , إذ تعد هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة لكونها وفرت للباحثة معلومات مهمة وقيمة عن متغيرات الدراسة و إلى ماذا توصلت و من ثم مكنها من الأنطلاق من حيث انتهى الأخرون و لذلك جرت العادة على قيام الباحثين بأستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستهم , مع الإشارة إلى إن الباحثة لم تجد دراسة سابقة جمعت بين متغيرات دراستها الحالية و لكن هناك عددا من الدراسات تناولت جانبا من متغيرات الدراسة و من هذه الدراسات:

أولا : الدراسات الاجنبية و العربية لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

1- الدراسات الاجنبية لنظام التقييم المصرفي

1- دراسة IYADE2006	
عنوان الدراسة	**THE IMPACT OF REGULATION AND SUPERVISION ON THE ACTIVITIES OF BANKS IN NIGERIA** **أثر التنظيم و الرقابة على أنشطة المصارف في نيجيريا**
عينة الدراسة	المصارف في نيجيريا
هدف الدراسة	1-لإجراء دراسة شاملة عن الكيفية التي تعمل بها الانظمة الإشرافية والتنظيمية و اثرها في المصارف النيجيرية. 2- لتحديد العلاقة بين الرقابة المصرفية وحالات محفظة القروض السيئة في القطاع المصرفي النيجيري 3-لتحديد العلاقة بين نظام تقييم الأداءCAMEL وتأثيره في تنظيم في المصارف 4- لتأكيد كفاءة عملية جمع المعلومات التي شرعت حاليا عليها البنك المركزي نحو الإشراف التنظيمي .
نتائج الدراسة	الحاجة إلى الكشف عن المعاملات بشكل مستمر لضمان الحصانة المالية عن طريق الإشراف و الرصد المنتظم للسلامة المالية للمصارف المحلية بمساعدة من نظام التقييم camel. فضلاً عن الحاجة لزيادة الوعي المصرفي أيضا عن طريق الأنشطة المصرفية المقدمة إلى الجمهور بعملية تكاملية .
مدى الإفادة منها	تم الافادة من هذه الدراسة في اغناء الجانب النظري
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للرقابة والنظام التقييم المصرفي CAMEL
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم التنظيم و الرقابة و قياس أثره في المصارف

2- دراسة Zeb&Babar2011	
عنوان الدراسة	**CAMELS RATING SYSTEM FOR BANKING INDUSTRY IN PAKISTAN** **نظام التقييم camelsللصناعة المصرفية في باكستان**
عينة الدراسة	المصارف التجارية الباكستانية
هدف الدراسة	هو مقارنة تشابه النتائج المتولدة من نظام تصنيفCAMELS و تصنيف الائتمان لوكالة التصنيف الخارجية في باكستانPACRA .
نتائج الدراسة	لاحظنا أن النتائج الناتجة عن المصارف (عينة الدراسة) لا تظهر أي تشابه مع بعضها البعض. و قد يكون هذا مؤشرا على أن المصارف التي افلست في السنوات الثلاثة أو الأربع الماضية تشكل تهديد المستقبل القطاع المالي في باكستان.
مدى الإفادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري و كدراسة سابقة
أوجه الشبه	استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS
أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية جمعت بين متغيرين هما نظام التقييم المصرفي CAMELS و السياسة الائتمانية .

2- الدراسات العربية لنظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

1- دراسة (الفرا :2008)	
عنوان الدراسة	**تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة في القطاع المصرفي**
عينة الدراسة	دراسة حالة مصرف فلسطين
هدف الدراسة	تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني بأستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS
نتائج الدراسة	دور نظام التقييم في تطبيق التغذية الراجعة و الرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض

	مظاهر الضعف و القصور و مسبباتها و أيضاً يعمل النظام على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف و مقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية
مدى الإفادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري و كدراسة سابقة
أوجه الشبه	استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS
أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية جمعت بين متغيرين هما نظام التقييم المصرفي CAMELS و السياسة الائتمانية .

2- دراسة (شاهين :2005)	
عنوان الدراسة	**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية**
عينة الدراسة	دراسة حالة مصرف فلسطين
هدف الدراسة	بناء نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش و تطويره في مؤسسات القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية و كفاءة العمل الرقابي المصرفي
نتائج الدراسة	اهمية تطبيق نظام camels في تسليط الضوء على نقاط القوة و الضعف في أنظمة العمل المصرفية نظريا و تطبيقيا
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة في اغناء الجانب النظري
أوجه الشبه	هناك بعض التقارب في طرح مفاهيم نظرية في الجانب المفاهيمي لبعض مصطلحات الدراسة
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لنظام التقييم المصرفي CAMELS و أثره في السياسة الائتمانية

3- دراسة (حمني :2006)	
عنوان الدراسة	**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها**
عينة الدراسة	دراسة حالة المصارف الجزائرية
هدف الدراسة	التعرف على مختلف آليات و أساليب الرقابة البنكية التي يمارسها البنك المركزي على

	البنوك التجارية ، وتقييم فعاليتها و واقع تطبيقها في الجزائر ، ولاسيما فيما يتعلق بالرقابة الاحترازية و التي تعد أحدث أسلوب للرقابة المصرفية و أهمه.
نتائج الدراسة	على الرغم من مسايرة الأنظمة و القوانين التي تحكم تنظيم النشاط المصرفي للتطورات التي تعرفها الساحة المالية ، إلا أن تطبيقها و فعاليتها بقيا محدودين ، نظرا لنقص استقلالية كل من بنك الجزائر و البنوك التجارية ، وتدخل أطراف أخرى في توجيه هذا النشاط ، مما يعرقل تطبيق هذه القوانين بصرامة.
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	التطبيق في القطاع المصرفي
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم نظام التقييم المصرفي camels

4- دراسة (الشاهد : 2003)	
عنوان الدراسة	**المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة**
عينة الدراسة	دراسة نظرية
هدف الدراسة	إبراز المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية ، و تحديد بيئة الرقابة المصرفية الفعالة ، فضلاً عن الشروط الواجب توافره الرقابة مصرفية فعالة
نتائج الدراسة	قدمت إطاراً عاماً حول المتطلبات اللازمة لكي يصبح الجهاز المصرفي قادراً على الاستجابة لهذه المبادئ ، و بالتالي تكون رقابة البنك المركزي فعالة على الوحدات المصرفية ، و قادرة على تحقيق أهداف الرقابة عموماً
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للرقابة المصرفية
أوجه الاختلاف	هناك اختلافان مهمان الاول تمثل في الخروج من الجانب النظري و تقديم جانب عملي مهم , والاخر هو ربط متغيرين مهمين هما نظام التقيم المصرفي CAMELSو السياسة الائتمانية

5- دراسة (العميد : 2010)	
عنوان الدراسة	**مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات**
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية – حالة العراق
هدف الدراسة	دراسة مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها مؤشرات الحيطة الجزئية و مؤشرات متغيرات الإقتصاد الكلي.
نتائج الدراسة	ضرورة لجوء المؤسسات المصرفية الى مؤشرات الحيطة الكلية لأنها الإطار الذي يضمن تحقيق الأهداف التي تطمح اليها و لكونها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الأزمات ، إذ تعد مؤشرات الحيطة الكلية أفضل من الأدوات الرقابية و ذلك لإعتمادها التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي.
مدى الإفادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للرقابة المصرفية
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم نظام التقييم المصرفي camelsعلى السياسة الائتمانية

6- دراسة (بوخلخال : 2012)	
عنوان الدراسة	**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**
عينة الدراسة	دراسة حالة بنك الفلاحة
هدف الدراسة	التأكد من وجود نظام سليم و معافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد.
نتائج الدراسة	تسليط الضوء على نقاط القوة و الضعف في أنظمة العمل المصرفي نظريا و تطبيقيا بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها مما يؤدي إلى تحقيق خدمة أهداف المودعين و المستثمرين و المساهمين على حد سواء .
مدى الإفادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي CAMELS

أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم نظام التقييم المصرفي camelsعلى السياسة الائتمانية

7- دراسة (جلال : 2010)	
عنوان الدراسة	**قياس عنصر الإدارة مكتبيا ضمن نظام CAEL**
عينة الدراسة	القطاع المصرفي السوداني
هدف الدراسة	اقتراح طريقة لقياس عنصر الإدارة مكتبيا و ذلك عن طريق تعديل نظام الإنذار المبكر CAEL
نتائج الدراسة	إن قياس الإدارة يتم في إطار الرقابة الميدانية (التفتيش) و ذلك لأن التأكد من فعالية الإدارة و النظام الإداري لا يتم إثباته إلا على ارض الواقع،
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي CAMELS
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لعناصر نظام التقييم المصرفي camels

ثانيا : الدراسات الاجنبية و العربية للسياسة الائتمانية :

1- الدراسات الأجنبية للسياسة الائتمانية

1- دراسة Hosna; Manzura ; Juanjuan2009	
عنوان الدراسة	**Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden** **إدارة مخاطر الائتمان و الربحية في البنوك التجارية في السويد**
عينة الدراسة	المصارف التجارية السويدية
هدف الدراسة	وصف مستوى تأثير إدارة مخاطر الائتمان في ربحية البنوك التجارية.
نتائج الدراسة	إن إدارة مخاطر الائتمان لديها تأثير على ربحية البنوك
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية

أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم التسهيلات الائتمانية

2- الدراسات العربية للسياسة الائتمانية:

1- دراسة (نصار :2005)	
عنوان الدراسة	**العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة**
عينة الدراسة	المصارف الاسلامية و التجارية في غزة
هدف الدراسة	التعرف على العوامل التي تأخذها المصارف الإسلامية والتجارية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة والتعرف على ما إذا كان هناك فرق بين المصارف الإسلامية والتجارية في ذلك.
نتائج الدراسة	على رغم أن المصارف تستخدم مجموعة من العوامل عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء ، إلا أنها تختلف جوهرياً فيما بينها من حيث استخدامها لتلك العوامل،فقد جاء الاختلاف واضحاً في مجموعة العوامل المتعلقة بمقدرة العميل على السداد ، و كذلك كل من العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة للمصرف من قبل العميل ، و العوامل الخاصة بالمصرف ، والعوامل الخاصة بموضوع الائتمان.
مدى الإفادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم التسهيلات الائتمانية

2-دراسة (موسى :2010)	
عنوان الدراسة	**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**
عينة الدراسة	المصارف التجارية في قطاع غزة
هدف الدراسة	التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية
نتائج الدراسة	البنوك تقوم بالاستعلام عن العملاء عن طريق برنامج الأخطار المصرفية و التعرف على مصادر التمويل و الدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان كما يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل في فترات مالية سابقة.

مدى الإفادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم التسهيلات الائتمانية

3- دراسة (الخليل :2004)	
عنوان الدراسة	**أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار**
عينة الدراسة	القطاع المصرفي
هدف الدراسة	دراسة السياسة الائتمانية و علاقاتها بالاستثمار الخاص ، و تأثيرها في مستوى تطوره و اتجاهاته
نتائج الدراسة	إن عملية زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنها أن تلعب دوراً " العرض القائد " الذي من شأنه أن يحفز طلب الاستثمار الخاص " التابع " إذا ما تم تذليل العوامل الموضوعية الاخرى المتمثلة بنضوج البيئة الاستثمارية
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة مع اغناء الجانب النظري
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم السياسة الائتمانية

4- دراسة (الشنباري : 2006)	
عنوان الدراسة	**التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية**
عينة الدراسة	القطاع المصرفي الفلسطيني
هدف الدراسة	التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة من أدوات الترشيد الائتماني
نتائج الدراسة	1-طبيعة عمل المصرف ، و مكان عمل الموظف ليس له علاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي.

	٢-كلما انخفضت درجة التفويض الممنوحة لموظف التسهيلات الائتمانية قلت درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم للتسهيلات الائتمانية

5- دراسة (الخزرجي : 2004)	
عنوان الدراسة	**مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها و القروض غير المستردة لدى المصارف العراقية**
عينة الدراسة	بعض المصارف العراقية
هدف الدراسة	تحليل احصائي عن الديون المتأخرة في المصارف و أسباب عدم سدادها
نتائج الدراسة	أظهرت التحليلات الرقمية أن هناك زيادة مضطردة في نسبة الديون المتأخرة إلى نسبة الائتمان المصرفي في بعض المصارف العراقية ، و ذلك يرجع إلى ظروف العراق بعد حرب الخليج. أما بخصوص الأسباب التي أدت إلى تعثر هذه الديون فقد كان من ضمنها الأسباب الآتية :أسباب فنية , أسباب إدارية , سياسات الإقراض و أساليب العمل , الأخطاء المتعمدة.
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم للتسهيلات الائتمانية

6- دراسة (زايدة : 2006)	
عنوان الدراسة	**التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**
عينة الدراسة	المصارف العاملة في قطاع غزة
هدف الدراسة	التعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها المصارف العاملة

	في الجهاز المصرفي و هي ظاهرة تعثر (التسهيلات الائتمانية).
نتائج الدراسة	الأوضاع السياسة و الاقتصادية المتردية ، بعيداً عن الأسباب الائتمانية الأخرى، ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها.
مدى الإفادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري كدراسة سابقة.
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية.
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم للتسهيلات الائتمانية.

7- دراسة (الشمري : 2009)	
عنوان الدراسة	**القروض المتعثرة في المصارف و اثرها على الازمات المالية**
عينة الدراسة	عينة من المصارف العراقية
هدف الدراسة	تحليل واقع مشكلة القروض المتعثرة في عينة من المصارف العراقية الخاصة و بيان أثرها في حصول الازمات المالية للمصارف.
نتائج الدراسة	إن إدرات المصارف عليها أن تقوم ببعض الإجراءات لغرض مواجهة و معالجة حالات التعثر أو الفشل و كيفية تجاوز مخاطر الازمات المالية , إذ ينبغي عليها ان تقوم بصياغة ورسم استراتيجيات خاصة بها من أجل معالجة القروض المتعثرة لديها .
مدى الإفادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري و كدراسة سابقة.
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية.
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم للتسهيلات الائتمانية.

8- دراسة (صباح : 2008)	
عنوان الدراسة	**العوامل المؤثرة على درجة امان البنوك التجارية العاملة في فلسطين"**
عينة الدراسة	القطاع المصرفي الفلسطيني
هدف الدراسة	تطوير نموذج قياسي يستند إلي التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهاز المصرفي

نتائج الدراسة	وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة و المخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة و معدل العائد على إجمالي و المخاطر المتعلقة بالتقلبات في سعر الفائدة من جهة أخرى , بينما أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة أمان الموجودات و مخاطر الائتمان المصرفي .
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم للتسهيلات الائتمانية

9- دراسة (معلا و ظاهر : 1999)	
عنوان الدراسة	**العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الاردنية**
عينة الدراسة	القطاع المصرفي الاردني
هدف الدراسة	البحث عن النموذج مناسب يتضمن اهم العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة
نتائج الدراسة	لا يتم اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف بصورة عشوائية ، بل أن إدارات تلك المصارف تعتمد على مجموعة من العوامل المالية و التسويقية و الاقتصادية و الإدارية و القانونية فضلاً عن معايير أخرى مثل :مركزية المخاطر للعميل و مشروعية الغرض من التسهيلات.
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي للسياسة الائتمانية
أوجه الاختلاف	طرح عملي تطبيقي لمفهوم للتسهيلات الائتمانية

ثالثاً : مناقشة الدراسات السابقة studiesDiscusthe previous

بعد الخوض و تفحص الدراسات السابقة المذكورة انفاً في مجال نظام التقييم المصرفي (CAMELS) والسياسة الائتمانية , تمكنت الباحثة من تثبيت الملاحظات الاتية :

1- امتازت الدراسات السابقة في عرض المتغير نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) و الرقابة المصرفية .

2- امتازت الدراسات السابقة في عرض متغير السياسة الائتمانية للشركات و المصارف بينما دراستنا الحالية اختصت بدراسة السياسة الائتمانية للمصارف .

3- ان اغلب الدراسات السابقة كانت دراسات ذات طبيعة استطلاعية نظرية و عملية و لم يتم دمج متغيري الدراسة الحالية اطلاقاً .

رابعاً : اوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

Aspects to take advantage of previous studies

1- الاطلاع على منهجية الدراسات و محاولة الافادة منها و اغناء الجانب النظري لدراستنا الحالية .

2- الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات من اجل تحديد نوع العينة المناسبة و حجمها للدراسة الحالية .

3- معرفة ما توصلت اليه تلك الدراسات و ما التوصيات بشأن ذلك و الانطلاق من حيث انتهت تلك الدراسات .

4- الاطلاع على المصادر المستخدمة في الجانب النظري و التعرف على آراء الكتاب و الباحثين .

خامساً : مميزات الدراسة الحالية Features current study

بعد توضيح موقف الدراسات السابقة يبقى علينا أن نوضح ما تميزت به الدراسة الحالية و التي تلخصت بالنقاط الاتية :

1- انها جمعت بين متغيرين لم يسبق لهما ان جمعا معا في دراسة من قبل بحسب اطلاع الباحثة .

2- يمتاز نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) بكونه يرتبط بتقييم أداء المصارف .

3- اعتمدت هذه الدراسة على اسلوب المقارنة في القطاع المصرفي فقد عمدت الدراسة إلى مقارنة عينة من المصارف العراقية مع المصارف الاردنية .

منهجية الدراسة

Study Methodology

يتناول هذا المبحث تحديد منهجية الدراسة من خلال استعراض أهم فقراته وهي (مشكلة الدراسة, أهمية الدراسة , أهداف الدراسة, فرضيات الدراسة , حدود الدراسة المكانية والزمانية) وعلى النحو الآتي :

أولاً: مشكلة الدراسة : Study Problem

يعيش العالم اليوم في تطور مستمر و تغير سريع و هذا يتطلب من المصارف بوجه التحديد على مواجهة هذا التحدي و تحديد وضع المصارف في ظروف عدم التأكد و التنبؤ لكي تصل إلى تحقيق القدرة التنافسية و تحسين أدائها , و إذاً مشكلة الدراسة تتجسد في السؤال العام الآتي :-

(هل هناك أثر لنظام CAMELS في الرقابة على السياسة الائتمانية للمصارف المبحوثة)

و من السؤال العام ينبثق عدد من التساؤلات الفرعية الأتية :

1- هل لملاءة رأس المال اثر في السياسة الائتمانية ؟

2- هل لجودة الأصول اثر في السياسة الائتمانية ؟

3- هل للأدارة اثر في السياسة الائتمانية ؟

4- هل للربحية اثر في السياسة الائتمانية ؟

5- هل للسيولة اثر في السياسة الائتمانية ؟

6- هل لحساسية مخاطر السوق اثر في السياسة الائتمانية ؟

ثانياً : أهمية الدراسة: Study Importance

تظهر أهمية الدراسة من خلال التأكيد على ضرورة توافر أدوات رقابية فعالة لتقييم أداء المؤسسات المصرفية و تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى توجيه عناية و اهتمام خاص بها مما سيعظم من نتائج تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) .

ثالثاً : أهداف الدراسة: Study Objectives

تتبلور الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة والتي تسعى إلى تحقيقها أهمها:-

1. تقديم عرض مفاهيمي لنظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) و السياسة الائتمانية للمصارف .
2. بيان مدى حاجة المصارف عينة الدراسة (العراقية و الاردنية) لتطبيق اسلوب نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) للرقابة على السياسة الأئتمانية .
3. قياس أثر نظام التقييم المصرفي (CAMELS) للرقابة على السياسة الأئتمانية للمصارف العراقية و الاردنية عينة الدراسة .

رابعاً : مخطط الدراسة الفرضي: Study Supposal Diagram

استنادا للأطار الفكري لأدبيات نظام التقييم المصرفي (CAMELS) و السياسة الأئتمانية قامت الباحثة بتحديد مخطط أفتراضي للدراسة و الذي يجسد علاقات الارتباط بين هذه المتغيرات و يمكن بيان المخطط الفرضي للدراسة من خلال الشكل (2) و الذي يعبر عن نوعين من المتغيرات هي :

1- المتغير المستقل : و يمثله متغير نظام التقييم المصرفي (CAMELS) و الذي يتكون من عدة ابعاد هي (ملاءة رأس المال و جودة الأصول و الإدارة و الربحية و السيولة و حساسية مخاطر السوق)

2- المتغير المعتمد (التابع) و يمثله متغير السياسة الأئتمانية .

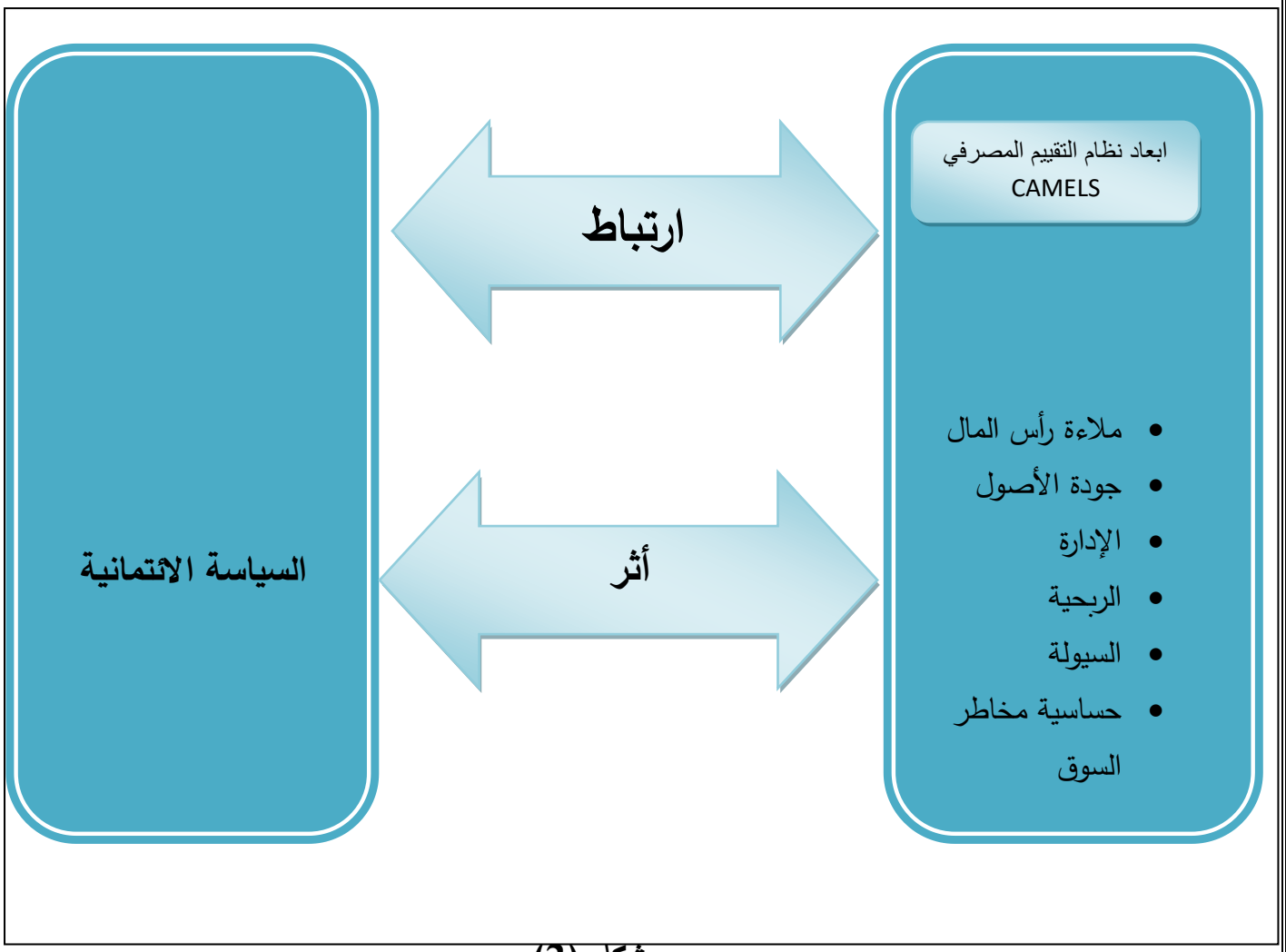

شكل (2)

المخطط الفرضي للدراسة

خامساً : فرضيات الدراسة Study Hypotheses

من أجل تحقيق اهداف الدراسة فقد اعتمدت على فرضيتين رئيسيتين تنبثق منها فرضيات فرعية و على النحو الآتي :

1- الفرضية الرئيسية الأولى : **(ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين أبعاد نظام CAMELS) و السياسة الائتمانية) .**

و ينبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية :-

أ- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية.

ب- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد جودة الأصول و السياسة الائتمانية .

ج- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الإدارة و السياسة الائتمانية .

د- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية .

هـ- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية .

و- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية .

2- الفرضية الرئيسية الثانية : **(ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين ابعاد نظام (CAMELS) و السياسة الائتمانية).**

و ينبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية :

أ- ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية .

ب- ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد جودة الأصول و السياسة الائتمانية .

ج- ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد الإدارة و السياسة الائتمانية .

د- ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية .

هـ- ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية .

و- ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية .

سادساً : حدود الدراسة Studuy boundaries

1- الحدود المكانية للدراسة :

اعتمدت الباحثة على مجموعة من المصارف العراقية و الأردنية كعينة للدراسة و تكونت هذه العينة من مصارف تجارية خاصة عراقية و مصارف تجارية اردنية و تمثلت المصارف الخاصة العراقية بـ(مصرف الشمال و مصرف الشرق الاوسط و مصرف الاتحاد و مصرف بغداد و مصرف الموصل) و

كان السبب وراء اختيار تلك المصارف بوصفها من المصارف البارزة و لتوافر البيانات و المعلومات لديها .

أما فيما يخص المصارف الخاصة الأردنية فتمثلت بـ(مصرف الاردن و مصرف الاردني الكويتي و مصرف الاسكان و مصرف الاتحاد و مصرف العربي) و سبب الاختيار كونها مصارف تجارية خاصة ذات سمعة و صفة بارزه ضمن القطاع الأردني و كذلك لتوافر البيانات و المعلومات التي اعتمدت في التحليل

2- الحدود الزمانية للدراسة :

تمثلت الحدود الزمانية للبحث للمدة التي تم اختيارها للأعتماد على بياناتها التي تخص موضوع البحث للمدة (2005-2010) نظرا لتكامل البيانات لكافة المصارف عينة البحث فيها .

سابعاً : منهج الدراسة Methodology of the Study

تم اتباع المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري , و إتباع المنهج الكمي فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة .

ثامناً : ادوات الدراسة Study Instruments

لغرض انجاز هذه الدراسة تطلب ذلك توفير بيانات و معلومات من مصادر متعددة تدعم الجانب النظري و كذلك المساعدة في التطبيق في الجانب العملي و قد تم الاعتماد على نوعين من هذه المصارد :

1- مصادر الإطار النظري للدراسة : تمت الاستعانة بالمؤلفات الخاصة بموضوع الدراسة من المصادر العربية والأجنبية من كتب و دوريات و رسائل جامعية و كذلك ما تقدمه شبكة المعلومات من تقارير و مقالات و بحوث حديثة .

2- مصادر الجانب التطبيقي للدراسة : تتكامل البيانات و المعلومات التي تم جمعها في الجانب النظري بما يدعمها من تقارير و قوائم مالية تمثل ما يتم فعلا تطبيقه في الواقع العملي و من اهم المصادر هي:-

أ- الميزانية العمومية و التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2010)

ب- تعليمات المصرف المركزي العراقي و النشرات و النماذج التي تصدرها المصارف عينة الدراسة (العراقية و الأردنية) للتعرف على مجالات عملها .

تاسعاً : مجتمع الدراسة Study Society

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المصارف التجارية العراقية و هي (مصرف الشمال و مصرف الشرق الاوسط و مصرف بغداد و مصرف الاتحاد و مصرف الموصل) , و من المصارف التجارية الأردنية وهي (مصرف الاردن و مصرف الاردني الكويتي و مصرف الاتحاد و مصرف الاسكان و مصرف العربي) .

و فيما يلي نبذه مختصره عن هذه المصارف :

1- المصارف التجارية العراقية الخاصة :

أ- مصرف الشمال:

و هو شركة مساهمة خاصة , اسسها عدد من المساهمين الذين يمثلون نخبة من رجال الاعمال و التجار المعروفين على مستوى السوق العراقية و الاقليمية , ولهم الخبرة الواسعة في تنشيط و تطوير الاقتصاد الوطني وفق الاسس العلمية الحديثة من خلال تبني المعرفة التكنلوجية المتطورة و المستخدمة في المصارف العربية و العالمية .وحصل المصرف على اجازة التأسيس الصادرة عن دائرة مسجل الشركات , ومنح اجازة ممارسة الصيرفة من المصرف المركزي العراقي في (9- 3-2004) , و باشر نشاطه بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ(1-4-2004) برأسمال قدره (2.5) مليارين و نصف المليار دينار عراقي .

ب- مصرف الشرق الاوسط:

تأسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للأستثمار كشركة مساهمة برأسمال أسمي قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش/5211 والمؤرخة في 1993/7/7 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 المعدل . وبعد الحصول على اجازة الصيرفة الصادرة عن المصرف المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم ص.أ/4/941/4 الصادر في 28 ايلول 1993 وفقا لأحكام قانونه المرقم (64) لسنة 1976 المعدل. باشر المصرف عمله وفتح فرعه الرئيسي أبوابه للجمهور يوم 1994/5/8.و اصبح عدد فروع المصرف العاملة داخل القطر (22)

فرعا، ثمانية منها داخل مدينة بغداد واربعة عشر خارجها. وهناك خطة لفتح المزيد من الفروع لتغطية المحافظات كافة .

جـ- مصرف بغداد:

إن مصرف بغداد، بفروعه ال25، هو واحد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق. لقد برز مصرف بغداد كواحد من أكبر المصارف في المنطقة التي تقدم الخدمات المالية بجودة وثقة تامة. و إن مصرف بغداد يقدّم خدماته التجارية والعالمية للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل خدمات المصرف خدمات العقارات التجارية وقروض البناء، خدمات الإئتمان، والإعتمادات والتمويل التجاري. مصرف بغداد هو عضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة) ولديه حضور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. و هو مجموعة من سبعة بنوك شركاء: مصرف بغداد في العراق، مصرف سورية والخليج في سورية، مصرف الخليج الجزائر في الجزائر، مصرف الأردني الكويتي في الأردن، مصرف تونس العالمي في تونس، مصرف برقان في الكويت ومصرف الخليج المتحد في البحرين، ويقدم خدمات مالية ومصرفية لعملائه كالإعتمادات والتمويل التجاري.

د- مصرف الاتحاد:

مصرف الاتحاد العراقي هو شركة مساهمه خاصة مقرها الرئيسي في العراق / بغداد ثم توسع عمله ليفتح فرعا في اربيل سنة ٢٠٠٨ ليقدم المصرف ارقى الخدمات المالية إلى الأفراد، الشركات والمؤسسات بما في ذلك الاستشارات وإدارة الثروات، القروض، وخدمات العملاء الخاصة، كما تشمل مزايا الخدمات المصرفية للشركات الخدمات المحلية والأجنبية، والتمويل الهيكلي والتجاري. تتمثل الخدمات المصرفية الخاصة في مصرف الاتحاد العراقي خدمات الاستثمار والخدمات الخارجية، الخدمات الدولية من خلال علاقاته مع البنوك المراسلة في الخارج، كما تضم خدمات السمسرة كلٍ من تداول الأوراق المالية، تداول الأسهم والتحويلات المالية".

هـ- مصرف الموصل:

أسس مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار كشركة مساهمة برأسمال اسمي مدفوع مقداره مليار دينار عراقي بموجب شهادة تأسيس / المرقمة 7909 في 2001/8/23 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات .

و استجابة للتطورات الاقتصادية بهدف دعم الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة المصرف لأنشطته و اتساع قاعدة المتعاملين مع المصرف و تلبية احتياجاتهم المالية المحلية و الخارجية و زيادة قدرته التنافسية في السوق المالي العراقي فقد تم زيادة رأس مال المصرف ليصبح خمسين مليار دينار عراقي .

2- المصارف التجارية الأردنية الخاصة :

أ- مصرف الأردن :

مصرف الأردن من أوائل البنوك التي تأسست في الأردن عام 1960 , و منذ ذلك التأريخ و على مدى 51 عاماً تبنى مصرف الأردن نهج التطوير و التحسين المستمر لكافة أنشطته و مجالات عمله المالية و المصرفية و واكب المصرف التطورات المتسارعة التي شهدتها الصناعة المصرفية على مدى خمسة عقود الماضية على الصعيدين المحلي و الدولي , و ساهم منذ تأسيسه في دعم حركة الأستثمار و التطور الاقتصادي الأردني من خلال تقديم منتجات و خدمات مصرفية شاملة تلبي متطلبات و احتياجات العملاء و المتعاملين من مختلف فئات و شرائح الأفراد و الشركات و المؤسسات , و ساهم بفعالية في المشاريع التنموية الوطنية و مشاريع القطاع الخاص .

و اليوم اصبح مصرف الاردن واحداً من أكبر المصارف العاملة في السوق الاردنية , كما و يملك منافذ توزيع متنوعة تشمل شبكة الفروع و المكاتب المكونة من 96 فرعاً و مكتباً , وشبكة من أجهزة الصراف الآلي بلغت 137جهازاً في الأردن و فلسطين , إلى جانب قنوات التوزيع الإلكترونية التي تضم المصرف الناطق و مصرف الإنترنت و المصرف الخلوي و خدمة الرسائل القصيرة sms , إضافة إلى مركز الخدمة الهاتفية (call center) .

ب- مصرف الاسكان:

تأسس مصرف الإسكان للتجارة والتمويل عام 1973 كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية، وقد بدأ المصرف عمله كمصرف متخصص في مجال التمويل الإسكاني برأسمال قدره نصف مليون دينار، وبعد مرور 24 عاماً على تأسيسه بدأت مرحلة عمل جديدة في مسيرة المصرف عندما تحول إلى مصرف تجاري شامل عام 1997، وقد تمت زيادة رأسماله أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية كان آخرها في عام 2006 حيث أصبح 252 مليون دينار أردني (أي ما يعادل 355 مليون دولار)، وقد حرصت الإدارات المتعاقبة للمصرف على تعزيز قاعدة رأسماله من خلال تعزيز احتياطياته المختلفة إلى أن أصبح مجموع حقوق الملكية 1048 مليون دينار (أي ما يعادل 1.5 مليار دولار) كما هو الوضع في نهاية عام 2011.

ج- مصرف الاردني الكويتي:

في عام 1976، ارتأت مجموعة من المستثمرين الأردنيين والكويتيين أن فكرة جلب رأسمال من بلد غني كالكويت واستثماره في بلد معروف بكفاءة وتطور القوى العاملة لديه، وتتوفر فيه المجالات والفرص الاستثمارية والتنموية كالأردن، فإن النجاح سيكون مؤكداً. هذا ما تم فعلاً، واليوم، يعتبر المصرف

الأردني الكويتي واحداً من المشاريع القليلة التي تم إنشاؤها بمساهمات عربية مشتركة وتمكنت من النجاح والاستمرار. وبعد مضي خمسة و ثلاثين عاماً على إنشاء المصرف وما جرى خلال هذه الفترة من توسع وتحديث وتطوير، غدا المصرف الأردني الكويتي مؤسسة مصرفية مرموقة وراسخة الجذور. ويمتلك المصرف شبكة فروع تضم أكثر من 50 فرعاً ومكتباً في المملكة، بالإضافة الى فرعين في فلسطين وفرع في قبرص مما يمكن عملاء المصرف من إنجاز كافة معاملاتهم المصرفية داخل الأردن وخارجه بسرعة وكفاءة وبأعلى مستويات الجودة.

د- المصرف العربي :

يعد المصرف العربي ومقره (عمان، الأردن) أول مؤسسة مالية تابعة للقطاع الخاص في العالم العربي. و يتمتع المصرف العربي بشبكة فروع لا تضاهيه فيها مؤسسة أخرى في العالم العربي إذ تبلغ فروعه 600 فرع موزعة في 30 دولة في 5 قارات، كما يحتل المصرف مكانة بارزة في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية كلندن ونيويورك ودبي وسنغافورة وزيوريخ وباريس وفرانكفورت وسيدني والبحرين.

تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تشمل المجالات الرئيسية الآتية : الخدمات المصرفية للأفراد وخدمة الشركات والعمليات المصرفية الاستثمارية وأعمال الخزينة، إذ وجدت لخدمة احتياجات الأفراد والشركات والوكالات الحكومية وغيرها من المؤسسات المالية العالمية.

هـ- مصرف الاتحاد

تأسس بنك الاتحاد عام 1978 كشركة مساهمة عامة، حيث يبلغ رأس مال البنك حاليا 100 مليون دينار أردني، في حين تبلغ قاعدة رأسمال البنك 235 مليون دينار، كما تصل نسبة كفاية رأس المال الحالية الى 16.91%.تضم شبكة فروع بنك الاتحاد 25 فرع منتشرة في أنحاء مختلفة من المملكة داخل عمان وخارجها، ومن المتوقع أن يصل عدد الفروع إلى 32 فرع خلال الربع الأخير من عام 2012، كما ويضم 3 وحدات صرافة مركزية تعتبر من اللاعبين الرئيسيين في السوق الاردني، بالإضافة إلى امتلاكه لفرع في مدينة رام الله في فلسطين. كما ويعمل تحت مظلة البنك شركة وساطة مالية تاسست عام 2006، مملوكة بالكامل للبنك.

الفصل الثاني

نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS و السياسة الائتمانية

المبحث الأول :

الرقابة المصرفيةو نظام التقييم المصرفي الامريكي (camels)

المبحث الثاني :

عناصر نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

المبحث الثالث :

السياسة الائتمانية

االفصل الثاني
المبحث الأول

الرقابة المصرفية و نظام التقييم المصرفي الامريكي (camels)

اولاً: مفهوم الرقابة المصرفية: The concept of banking supervision

الرقابة لغة :"هي المحافظة الانتظار والاطلاع على الأحوال "فالرقيب يعني (الحافظ والمنتظر والحارس أو الأمين على الضرائب),(الزهاوي, 2008: 72) وان الرقيب هو اسم من أسماء الله الحسنى ,ونجد هذا المعنى واضحا في قوله تعإلى "إن الله كان عليكم رقيباً". (سورة النساء ,آية (1))

أما المعنى الإصطلاحي لها فيعني دوام ملاحظة الشئ المقصود في سيرته بإتجاه الحق و مواصلة العلم به بالنظر إليه . (صالح ,2001: 9) ومن خلال ذلك نجد أن للرقابة معنى لغوياً ومعنى أصطلاحياً يعني الضبط .

و برز في المدة الآخيرة العديد من التحديات التي واجهت القطاع المصرفي كتزايد الأخطار المصرفية الناتجة عن عمليات تبيض الأموال والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتلبية إحتياجات العملاء, أمام تلك التحديات فكان من الضروري تطوير الرقابة المصرفية لإمكانية ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام ففي المرحلة الاولى أقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية بدراسة القوائم المالية سواء أكان عن طريق الرقابة الميدانية أو الرقابة المكتبية (الفرا,26:2008)

و نظراً لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عنها الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم الرقابة المصرفية ليشمل مفهوماً واسعاً و هو نظام رقابة المخاطر التي تعد بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية , وفي سبيل ذلك فقد حاولت عدة جهات رقابية ومنها مجموعة الدول الصناعية العشر " Group of ten" الولايات المتحدة , كندا , المملكة المتحدة , فرنسا , ايطاليا , هولندا , السويد , سويسرا , اليابان , فضلاً عن لكسمبرج واطلق على تلك اللجنة "لجنة بازل " و بإشراف بنك التسويات الدولية . (ابو رحمة ,3:2007)

ونظرا للتطور المستمر في عملية الرقابة المصرفية , حظي هذا الموضوع بإهتمام العديد من الدارسين , فقد عرفها الدكتور الياس ناصيف بأنها : "مجموعة من القواعد و الإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والمصارف المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصارف وصولاً إلى تكوين جهازاً مصرفياً سليماً وقادراً على المساهمة في التنمية الإقتصادية , ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وعلى قدرة الدولة والثقة بأدائها " (إتحاد المصارف العربية, 1999: 53)

كما عرف أحد الباحثين الرقابة المصرفية بأنها :" مجموعة الإجراءات التي تنجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف و التدقيق والمتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم في وقت التنفيذ وبعده بقياس الأداء الفعلي و تقييمه وتحليله ومقارنته بالخطط أو بالمعايير أو بأي وسيلة لتقييم الأداء , وذلك في سبيل اكتشاف الإنحرافات ومعالجتها وصولا إلى تحقيق أعلى معدلات أداء " (زيدان , 22:2010)

وعرفت ايضاً الرقابة المصرفية بأنها " مفهوم إداري بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر النشاط الإداري ويتيح للرقابة التأكد من أن العمل الذي يتم يطابق ما توقع أن يكون عليه و هي تشمل تحديد معايير رقابية و قياس النتائج كمعرفة أي خروج عن المتوقع و التعرف عن أسبابه و العمل على تصحيحه . (صحن , 1998 : 11)

مما سبق نخلص إلى القول أن الرقابة المصرفية : عبارة عن مجموعة الإجراءات و الأساليب التي تقوم بها السلطات النقدية (المصرف المركزي) لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله , الأمر الذي يوفر نظام مالي سليم يسهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره .

فالرقابة المصرفية هي جزء لا يتجزأ من عملية أوسع نطاقا بكثير ومستمرة . هذه العملية تشمل إنشاء إطار قانوني للقطاع المصرفي , و تعيين السلطات التنظيمية و الرقابية , و تحديد شروط الترخيص و المعايير , بسن قوانين تحد من مستوى المخاطر التي سمحت للمصارف بأتخاذها . هناك خطوات ضرورية أخرى تشمل إنشاء إطار خارج الموقع لإعداد التقارير الوقائية , و مراقبة تنفيذ هذه الانشطة , ثم الرقابة الموقعية .

فضلاً عن الاشراف الفعال , و العوامل الاخرى اللازمة لاستقرار النظم المصرفية و النظم المالية , و الاسواق و تشمل السياسات السليمة للاقتصاد الكلي و التنمية المستدامة .., والبنية التحتية المتطورة في القطاع المالي . (Greuning,Iqbal,2008: p240)

ثانياً:- اهمية الرقابة المصرفية: (Importance of banking supervision)

تعتمد سلامة الإقتصاد الوطني و فعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد سلامة البنوك , ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على المصارف وذلك من أجل المحافظة على متانة هذا الجهاز و سلامته خدمة للإقتصاد .

(زيدان, 2010: 24) , (الكراسنة, 2010 : 2) , (منال ,5:2009) , (جلال , 2010 :20) .

1- الحرص على حقوق المودعين و إمكانية تسديد الالتزامات بمواعيدها .
2- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظرا لاهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أم متوسطة أم قصيرة الأجل .
3- تعد رقابة القطاع المصرفي مهمة نظراً للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية .
4- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها , و لاسيما القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة , ومن ثم الحد من هذه المخاطر .
5- منع التركيز في نصيب المصارف من السوق المصرفية , مما ينعكس سلباً على المنافسة و على نوعية الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف .
6- التأكد من مدى إلتزام المصارف و تقيدها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي .

ثالثاً :- إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة :

(Framework of the Basel Committee on Effective)

تعد عملية الرقابة المصرفية الفعالة على المؤسسات المصرفية ضرورية للحفاظ على بيئة اقتصادية قوية لأن للنظام المصرفي دورا أساسيا في عملية تسوية المدفوعات وتوزيع المدخرات , فوجود مثل هذه الرقابة إلى جانب توفر سياسة اقتصادية شاملة وفعالة يسهم في تأمين الإستقرار المالي لأي بلد , لذلك لم تعد عملية الرقابة المصرفية تقتصر على مجرد السيطرة على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف و إنما اتجهت نحو تنمية وتطوير الوسائل الضرورية لتخفيض تلك المخاطر و التأكد من أن المصارف تعمل بطريقة سليمة و آمنة و تمتلك رأسمال وأحتياطيات كافية لمواجهة أو لدرء المخاطر الناجمة فضلاً عن القيام بأنشطتها المختلفة , (منال , 2009: 5) نظرا لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة و تزايد المخاطر الناجمة عنها أدى ذلك إلى تطور

مفهوم الرقابة المصرفية ليشمل مفهوما واسعاً وهو نظام رقابة المخاطر Risk Supervisionالتي تعد بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية , وفي سبيل ذلك فقد حاولت عدة جهات رقابية ومنها مجموعة العشرة (Group of ten ,G 10) وهي (بلجيكا , كندا , فرنسا , ألمانيا الإتحادية , ايطاليا , اليابان , السويد , سويسرا , المملكة المتحدة , الولايات المتحدة الامريكية , فضلاً عن لوكسمبورغ) في العام 1988 والتي سميت فيما بعد بلجنة بازل . (الشاهد, اتحاد المصارف العربية ,2001: 263)

يمكن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 بمدينة بازل بسويسرا , بإشراف مصرف التسويات الدولية , وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتعثر بعض هذه البنوك , حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب المصارف اليابانية للمصارف الأمريكية و المصارف العالمية الاوربية بسبب نقص رؤوس أموال تلك المصارف , مع الأخذ بعين الإعتبار أنه في ظل العولمة فإن المصارف الأمريكية والأوربية يزداد أنتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم . وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى" لجنة التنظيمات والإشراف و الرقابة المصرفية " وتجدر الأشارة إلى أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية إتفاقية دولية و إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية و تجتمع هذه اللجنة اربع مرات سنويا ويساعدها عددُ من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك . (زيدان , 2010: 56)

هناك مجموعة من المبادئ التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية و عدتها متطلبات أساسية لنظام رقابة فعال , إذ تعتقد أن هذه المبادئ سوف تساعد في تحقيق الاستقرار المالي , ونشر مفاهيم موحده للرقابة المصرفية وبالتالي تسهيل عملية التعاون الرقابي بين الدول , كما تساهم في فتح مجال أمام السلطات الرقابية بين الدول , كما تساهم في فتح المجال أمام السلطات الرقابية في إمكانية وضع إستراتيجية لتحسين أدائها , ومن أهم هذه المبادئ هي : (منال , 2009 :9) , (عبد القادر , 2009 :29)

1- مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل هيأة تشارك في الرقابة على المصارف .
2- تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخصة والخاضعة للرقابة المصرفية بكل وضوح .
3- يجب أن تحدد السلطات الرقابية حد أدنى لمتطلبات رأس المال , وتحدد مكونات رأس مال المصرف آخذه بالإعتبار قدرة المصرف على إحتواء الخسائر .

4- على السلطات الرقابية التأكد من أن المصارف تضع سياسات وإجراءات و قواعد ملائمة لتقييم نوعية الاصول و كفاية المخصصات و الاحتياطيات لمواجهة خسائر القروض .

5- ينبغي أن تقوم السلطات الرقابية بإجراء اتصال منظم مع إدارات المصارف وأن تكون على درجة واسعة من فهم عمليات هذه المصارف .

6- ينبغي أن يتكون نظام الرقابة المصرفية الفعال من أسلوبين هما : الرقابة المكتبية عن طريق البيانات و التقارير الدورية والثاني عن طريق الرقابة الميدانية.

7- ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وسائل للحصول على التقارير الدورية و الإحصاءات الواردة من المصارف على مستوى كل وحده وعلى مستوى موحد.

8- يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل مصرف يحتفظ بسجلات صحيحة معدة وفقا للسياسات و الممارسات المحاسبية , والتأكد من قيام المصرف بنشر ميزانيته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة .

9- يجب أن يتوفر للسلطة الرقابية و أن يكون تحت تصرفها تدابير رقابية كافية كإتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب عندما تفشل المصارف في الإلتزام بأحد معايير الرقابية .

رابعاً: أهداف لجنة بازل : (Goals of the Basel Committee)

تهدف لجنة بازل إلى : (خليل , و بوعبدلي ,2004) ,(الناصر , 2004) , (كلاب , 2007 : 28) , (ابو كمال , 2007: 30)

1- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي , ولاسيما بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث , فقد توسعت المصارف ولاسيما الدولية منها في السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث , مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير .

2- إزالة مصدر المنافسة غير العادلة بين المصارف و الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأسمال المصرفي , فضلاً عن استحداث أدوات مالية جديدة خاصة بالأنشطة خارج الميزانية مكنت تلك المصارف من تحقيق هوامش ربح عالية .

3- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية و تحرير الأسواق من المصارف , بما في ذلك التشريعات و اللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع و تعميق النشاط المصرفي للمصارف في أنحاء العالم في ظل الثورة التكنلوجية و المعرفية .

4- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة .

خامساً: اتفاقية لجنة بازل II: (Convention Committee Base II)

في السنوات السابقة لعام 1999 , قامت لجنة بازل للرقابة على المصارف بعمل جاد لإصدار اتفاقية بازلII الخاصة بمعيار كفاية رأسمال المصارف , إذ تعكس التغيرات في هيكل الأسواق المالية والمصارف و ممارساتها و للمدة من(1999 إلى ابريل 2003) قامت اللجنة بإجراء العديد من التعديلات على الطبعة الأولى التي صدرت عام 1999 حتى صدرت الطبعة الثالثة عام 2003 . وقد ركزت الاتفاقية الجديدة (بازلII) على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي عن طريق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال فيكون اكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف وفي الوقت نفسه تعطي حوافز للمصارف التي تدير المخاطر التي تتعرض لها بصورة جيدة .(الحشاد , 2004: 5)

لم تقف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) والدول العشر الكبرى (G-10) مكتوفة الأيدي أمام الأزمات المالية خصوصا أن تلك المؤسسات والدول التي تتبنى تسارع خطى العولمة الاقتصادية والمالية وتشجعها. لذا كثفت تلك المؤسسات المالية الدولية والدول العشر الكبرى مجهوداتها لمحاولة تقوية ودعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولي لتجنب أو تخفيف آثارها السلبية في حاله حدوثها. (أبو رحمة , 2007: 20)

يهدف بازلII إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال و تبني الشفافية والأفصاح في السوق و لتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر مما يؤدي إلى الأستقرار المالي و يمكن تحقيق هذا عن طريق ثلاثة أركان أساسية :- (ابو كمال ,2007 : 39-40)

1- المتطلبات الدنيا لرأس المال

الحد الأدنى لرأس المال و ما يطلق عليه كفاية رأس المال و الذي يجب أن يكون 8% على الاقل, و هو ما يعني ان على المصرف ان يحتفظ برأس المال (رأس المال فضلاً عن الأحتياطيات) لا تقل عن 8% من الأصول و الإلتزامات العرضية المرجحة بإلاوزان . (زيدان , 2011: 78)

2- عمليات المراجعة الرقابية لملاءة رأس المال

تستهدف هذه المتابعة التأكد من ملاءة رأس المال بحسب نوعية مخاطر المصرف , و استراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأسمال بحيث يتكون هذا المحور من اربعة أسس: (منال , 2009: 10) , (الحشاد , 2004: 6)

أ- أن تكون لدى المصرف عملية للتقييم الشامل لمدى ملاءة رأسمال بالنسبة لشكل المخاطر و إستراتيجية للمحافظة على رأس المال .

ب-ينبغي على المراقبين أن يراجعوا ويقيموا التقديرات الداخلية للمصرف لمدى ملاءة رأس المال على جانب قدرته على الإشراف و ضمان التزاماته بمعدلات رأسمال القانونية.

ج- ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من المصارف أن تعمل على مستوى اعلى من النسب الدنيا لرأسمال القانوني .

د- ينبغي على المراقبين التدخل مبكراً لمنع هبوط رأس المال لأقل من المستوى الادنى .

3- الافصاح العام (الشفافية)

تقترح اللجنة مزيداً من الإفصاح عن هيكل رأسمال المصرف أو نوعية المخاطرة و حجمها و سياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله و التزاماته وتكوين المخصصات واستراتيجياته للتعامل مع المخاطر و نظام المصرف الداخلي و لتقدير حجم رأس المال المطلوب , فيهدف الإفصاح إلى تشجيع إتباع المصارف الممارسات المصرفية السليمة . (شلهوب ,2007: 268-267)

سادساً :أهم انواع الرقابة التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجارية: (Most important types of control exercised by the central bank to commercial banks)

يعد البنك المركزي أعلى سلطة نقدية في الدولة ويعد بذلك رقيباً على نشاطات القطاع المصرفي عامة والمصارف التجارية خاصة حتى لا تتعرض للإفلاس أو المخاطرة بمختلف أنواعها و أبعادها وبذلك تستهدف رقابة المصرف المركزي تحقيق ما يأتي : (ادارة البنوك , 2006, 291)

1. التأكد من أن المنظمات المصرفية تتقيد في اعمالها وعملياتها بأحكام قانون البنك المركزي و قرارات مجلس إدارته وكذلك التوجيهات والتعاليم المبلغة إليها من الأجهزة المختصة في البنك المركزي .

2. التأكد من سلامة مراكزها المالية.
3. تحقيق الاستقرار النقدي .
4. تحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي.

وتتمثل أهم أنواع الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف التجارية بما يأتي: (الكراسنة,2010, 17), (عبد القادر , 2009 ,6)

أ- الرقابة المكتبية : (Control office)

تقوم هذه الرقابة عن طريق فحص التقارير و البيانات و الإحصائيات التي تأتي بها وحدات الجهاز المصرفي للبنك المركزي , إذ تجري عليها الدراسة والتحليل بما يمكن من التعرف على حقيقة مراكزها المالية و درجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف . ويرسل البنك المركزي نماذج خاصة تقوم بتعبئتها المصارف التجارية و ترسل المصارف التجارية تقاريراً تكشف عن مراكزها و يظهر فيه جانب الموجودات وجانب المطلوبات . و هناك التقرير السنوي حيث يراجع البنك المركزي التقارير السنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى المصارف و ذلك للتثبيت من تنفيذ قراراته و التأكد من خلو نشاط المصرف من أي مخالفة .

ب – الرقابة الميدانية: (Field control)

يجريها البنك المركزي عن طريق إيفاد مندوبيه بالتفتيش على المصارف التجارية بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي يتبعها المصرف التجاري و مدى سلامة القروض التي يمنحها من الوجهة الفنية ,وفي حالة التفتيش يقوم المفتش بالإطلاع على دفاتر وسجلات المصرف التجاري كافة وقد يطلب إليه إيضاحات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية .

ج – رقابة الاسلوب التعاوني : (Cooperative control style)

يشترك البنك المركزي مع المصارف التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالإشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات وذلك ينمي روح التعاون بين البنك المركزي ووحدات المصارف .

إن من الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها

وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها وإكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى إنهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها (CAMELS).

سابعاً :- نشأة نظام التقييم المصرفي (CAMELS) :

إن من أوائل الدول التي إستخدمت نظام الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام(1933) وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من(4000) مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، إذ تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث إنهيار مماثل في علم 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.(احمد, 2005: 35)

تم الاعتماد على نظام التقييم الموحد للمؤسسات المالية ويشار إليه بـ(camels) من قبل المؤسسة المالية الاتحادية مجلس الاختبارات في 13 نوفمبر 1979 , واعتمدت بعد ذلك من قبل إدارة الائتمان و الاتحاد الوطني في اكتوبر(1987) و قد أثبت انه اداة فعالة للإشراف الداخلي لتقييم سلامة الشركات المالية على اساس تحديد تلك المؤسسات التي تتطلب اهتماماً خاصاً .

(بوخلخال , 2012: 207) , (DANG , 2011: 16)

بدأ باستعمال هذا النظام في الولايات المتحدة منذ عام(1979) إذ يقوم البنك الإحتياطي الفدرالي بتصنيف المصارف ومد المصارف بنتائج التصنيف من دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالإنهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى (3) مصارف فقط عام (1998) ، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية بحسب نظام (CAMELS) كمقارنة للمدتتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء المصارف في نهاية الربع الأول من عام (1998) مقارنة بنتائج عام(1988) ، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام (1998) أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم **1**. و الجدول ادناه يوضح هذا التصنيف .(عبد القادر , 2009 : 45)

جدول (1)

التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1* قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2* مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3* معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4* هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5* غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة– إشراف

المصدر : عبد القادر ,زيتوني , " دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك " رسالة ماجستير , جامعة الجزائر , 2009.

و في اثناء رقابة المصارف , يقوم المشرفين بجميع المعلومات الخاصة , مثل التفاصيل عن القروض المتعثرة , التي تقيم حالة المصارف المالية , و رصد امتثالها للقوانين و السياسات التنظيمية. ويستخدم نظام التصنيف هذا من قبل ثلاثة مشرفين من المصرف الفيدرالي (مجلس الاحتياطي الاتحادي و المؤسسة الفيدرالية للتأمين FDIC , OCC) وغيرها من وكالات الرقابة المالية لتقديم ملخص ملائم للظرف المصرفي وقت الاختبار . (LOPEZ ,1999 :2)

ولقد أثارت نتائج التحليل التي اجراها المصرف الاحتياطي الفيدرالي الامريكي العديد من الاسئلة عن مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الاوضاع المالية للمصارف , و قد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي ظهرت باستعمال هذه الطريقة قد كشفت اوجه الخلل بالمصارف و مدى تحديد سلامتها المصرفية و كانت افضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعا , كما اثبتت الدراسات ايضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها بآلية السوق والاسعار (بورقبة , 2009 : 3)

و أن استعمال هذه التصنيفات ليس فقط لأجراء تقييم حول مكونات (CAMELS) و انما استخدمت لأتخاذ القرارات و الإجراءات الرسمية ضد المصارف و سلامتها و فرض الوصايه عليها وقد تصل حتى إلى إغلاقه .(Hudgins,Rose , 2010 : 520-521)

ثامناً :- التطور التأريخي لنظام CAMELS و آليات عمله :

لقد مر معيار (CAMELS) بعدة مراحل قبل أن يصبح على هذا الشكل و سوف نتطرق إلى المراحل التي مر بها و كالآتي :

1- المرحلة الأولى : نظام CAEL

و هو عبارة عن مؤشر سريع الالمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة التصنيف و هو أحد الوسائل الرقابية غير المباشرة(OFF- Site Supervision)التي تتم عن طريق الرقابة المرسلة من المصارف التجارية للبنك المركزي . و يأخذ المعيار في الأعتبار اربعة عناصر رئيسية هي : (عربي , 2011 : 6)

1- ملاءة رأس المال Capital Adequacy

2- جودة الموجودات Asset Quality

3- الربحية Earnings

4- السيولة Liguidity

- **مميزات نظام CAEL:**

(احمد , 2005: 5)

1- يعد كأداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر للتفتيش الميداني بطريقة (CAEL) إذاً هو مكمل لمعيار (CAEL) وليس بديلاً له.

2- تعتمد عليه السلطات في إتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير (CAMEL) نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني في تلك المدة .

3- يمكن عمل تقييم موحد للمصارف مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار (CAMEL) الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للمصارف في تاريخ محدد.

2- المرحلة الثانية : نظام CAMEL

هو عبارة عن نظام تقييم موحد على الصعيد الدولي و قد اثبت بأنه اداة فعالة للإشراف الداخلي لتقييم السلامة المالية على اساس تحديد تلك المؤسسات التي تتطلب اهتماما خاصا او المراقبة .

يعد نظام (CAMEL) من اشهر الانظمة المستعملة على نطاق واسع الذي تستخدمه العديد من السلطات الرقابية الحكومية وتعتمد على نتائجه لتقييم اوضاع المصارف , كما ان العديد من المنظمات المالية والاستشارية تعتمد على نتائجه فضلاً عن معاييرها الخاصة .

يعتمد هذا النظام على خمسة عناصر رئيسية وهي : (شلهوب ,2007 :266) (DANG , 2011:16),

1- ملاءة رأس المال	**Capital Adequacy**
2- جودة الأصول	**Asset** Quality
3- الإدارة	**Management**
4- الأرباح	**Earnings**
5- السيولة	**Liquidity**

كما سبق الإشارة فقد بدأ استخدام معيار(CAMEL) في عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الإحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) وكانت كل جهة قبل هذا التاريخ تمارس التفتيش، تكتب تقريرها بطريقة تختلف عن الجهة الأخرى مما أدى إلى صعوبة إحداث تنسيق وتكامل للأدوار الرقابية بين تلك الجهات ومن ثم الوصول لنتائج ملموسة، ولذلك نشأت الحاجة لتوحيد المعايير المستعملة في معيار واحد يسهل مقارنة النتائج. (احمد ,2005: 4) , (Dollar , 2003 :1)

- مميزات نظام CAMEL:

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام CAMEL في الآتي: (عبد القادر ,2009: 9) , (احمد , 2005 : 4)

1- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.

2- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.

3- إختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.

4-الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.

5- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي كاملاً وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

6- يعتمد عليه في إتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

7- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع .

8- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استعمال معيار CAEL بسبب غياب الشفافية بإعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية في التفتيش البياني.

3- المرحلة الثالثة : نظام CAMELS

لما كانت البنوك المركزية تضطلع بمهام الرقابة المصرفية على أداء الجهاز المصرفي، وتتخذ في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل وإجراءات تنصب نحو كل من الرقابة الوقائية Preventive Control، والرقابة الواقية Protective Countrol، إلا أن تطورات العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفير نظم رقابية أخرى داعمة لهذه الرقابة، فقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Pating System، وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه نظام (CAMELS)، ويقوم على "معايير رقابية تغطي خمسة عناصر رئيسية في المصرف ، ثم أضيف إليه عنصر سادس في عام 1997 يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ(CAMELS) و هذه العناصر هي :- (شاهين , 2005: 18) , (Grier , 2007: 14)

- كفاءة رأس المال **Capital Adequacy**
- جودة الأصول **Asset** Quality
- الإدارة **Management**
- الأرباح **Earnings**
- السيولة **Liquidity**
- حساسية مخاطر السوق **Sensitivity of Market Risk**

كما يتطلب إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1إلى 5) إذ يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها. (الكراسنة , 2010: 22) , (Buerger , 2011:3)

إن توفير اطار عام لتقييم الاداء العام للمصارف ذو اهمية كبيرة نظرا لزيادة التكامل في الاسواق المالية العالمية , و أن نموذج (CAMELS) يعكس وبشكل ممتاز أداء المصارف على مدى السنوات , و إن الغرض من استعمال نظام التقييم CAMELS، هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر (Babar GUL Zeb , 2011)

كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية . ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية عن طريق التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، والتي تمر بالمراحل التالية : , (الغندور , 2002 : 8-9) , (الكراسنة ,2010 : 36)

1- تقييم المخاطر Assessing Risk.

2- مراقبة التعرض للمخاطر Controlling Risk Exposures.

3- متابعة المخاطر Monitoring Risks.

وفيما يلي تفصيل لكل منها:-

1- تقييم المخاطر وتشتمل على :-

أ- تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى تأثيره عليه.

ب-وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر بسبب التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر. (شاهين ,2005 : 19)

2- مراقبة التعرض للمخاطر وتشتمل على :-

أ- تنفيذ سياسات وإجراءات تأمين تستهدف تحديد شخصية المتعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات.

ب-تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالمصرف من مجلس إدارة وإدارة عليا وبين العاملين بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين " وذلك لتلافي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة المسؤولة عن أمن النظم والإدارة العليا، إذ قد يرى أحد فريق أمن النظم أن هناك اختراقاً بينما يرى رئيس الفريق أنه لا يمكن إخبار الإدارة العليا بهذا الاختراق .

جـ -استمرار تقييم وتطوير الخدمات.

د- ضوابط الحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر من خارج المصرف لتقديم الدعم الفني. (Nickson,Jimkates , 2001 :28)

3- **متابعة المخاطر وتشمل على :-**

أ- إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من فاعليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها.

ب-التأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تسهم تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر.(Sharma , 2008 : 90)

و يتم الإفصاح عن مكونات (CAMELS) إلى الإدارة , و إن تنوع الخدمات المالية التي أصبحت تقدم من قبل المصارف اصبحت تستدعي أهمية إدارة المخاطر و كذلك السياسات و الأجراءات . و بهذا الأطار ستكون عملية التفتيش غير مكتملة إذ كانت تركز فقط على الوضع الحالي للمصرف و لا تأخذ بعين الأعتبار مقدرة المصرف على التعامل مع المتغيرات مثل تغير الظروف الإقتصادية و ظروف المنافسة .

و إن الإفصاح عن التصنيف إلى الإدارة سيمكنها من تحسين سياستها و إجراءاتها . كذلك فإن النقاش المفتوح مع الإدارة سيمكن المصرف من فهم عملية التصنيف و مما يؤدي إلى كيفية تعامل المصرف مع نقاط الضعف لديه .(الكراسنة , 2010 , 38)

و تستند تقييمات النظام على تقييم دقيق لأداء المؤسسة من الناحية الإدارية و التشغيلية و المالية , و الأمتثال للقوانين .

و إن مقياس التصنيف للنظام يتراوح ما بين (1-5) , فالتصنيف رقم (1) يشير إلى أقوى أداء في إدارة المخاطر بالنسبة لحجم المؤسسة و التعقيد و المخاطر , و يشير التصنيف رقم (5) إلى قصور حاد في الأداء , و عدم كفاية ممارسات الإدارة تجاه المخاطر بالنسبة لحجم المؤسسة و التعقيد و المخاطر.

(Dahiyat ,2012 :18)

و يتم تصنيف تقييمات النظام على النحو الآتي :

1- التصنيف القوي:

يعطى هذا التصنيف للمصارف التي تتصف بالمتانة من جميع النواحي و يقع تحت درجة تصنيف رقم (1) و لا يوجد لديه أية نقاط ضعف و إن كانت هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة و يمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا للمصرف . و كذلك تكون المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف مصارف قوية و عندها القدرة لمقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي . وتكون هذه المصارف ملتزمة بشكل كامل بالانظمة والقوانين . وبالتالي فإن هذه المصارف تتمتع بأداء قوي و إدارة كفوءة للمخاطر و لا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية . (Trautmann ,2006 : 47)

2- التصنيف المرضي:

المصارف في هذه المجموعة توضع تحت درجة تصنيف رقم (2) و هي في الأساس سليمة و إن المصارف التي تحصل على هذا التصنيف بصفة عامة تكون تحت سيطرة مجلس الإدارة والإدارة .

وتكون هذه المصارف مستقرة و قادرة على تحمل التقلبات التجارية , و هذه المؤسسات المالية تكون ممتثلة للقوانين و اللوائح , و لا يوجد هناك قلقاً ذا أثر من قبل السلطات الرقابية و إذاً تدخل السلطات الرقابية يكون محدوداً و غير رسمي . (Babar Gul Zeb ,2011 : 36-37)

3- التصنيف المعقول :

و هي المصارف ذات التصنيف رقم (3) لها نقاط ضعف بشكل عام في عنصر واحد او اكثر . و هذه المصارف تحمل مزيجا من نقاط الضعف التي تتراوح بين المتوسطة إلى شديدة , اذا لم يتم تصحيحها في غضون مدة زمنية معقولة يمكن ان تؤدي إلى عدم قدرة المصرف بالتعامل مع التقلبات وتكون اكثر عرضة للظروف الخارجية , وهذه المصارف عادة تكون اقل من مرضية و المصارف في هذه المجموعة تكون غير متقيدة بالقوانين و الأنظمة .

و ينبغي على البنك المركزي النظر في الحاجة إلى الإجراءات الإدارية التي توفر توجيهات واضحة للإدارة في معالجة نقاط الضعف . و يكون من غير المرجح فشل هذه المصارف بالنظر إلى القوة والقدرة المالية لهذه المصارف .

(Comptroller of the Currency Administrator of ,2007 :P 55-54 National Banks)

4- التصنيف الهامشي:

إن المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة و غير متينة و تكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي و تتراوح مشكلة المصارف ما بين الحادة والحرجة .

لا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة المصرف وتكون المصارف في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع التقلبات التجارية و ظروف العمل و لا تتقيد هذه المصارف بالقوانين والأنظمة .و إدارة المخاطر لدى هذه المصارف غير مقبولة مقارنة بحجم المصرف و درجة تعقيداته و درجة مخاطرة. مما تتطلب هذه المصارف رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الاحيان الطلب من هذه المصارف القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع . و تشكل هذه المصارف نوعاً من التهديد لمؤسسة ضمان الودائع ,و احتمالية الفشل كبيرة لهذه المصارف إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي و تخضع المصارف المصنفة رقم (4) للوصايا .

(Collier , Forbush, Nuxoll , O'Keefe , 2003 : 2)

5- التصنيف غير المرضي:

المصارف التي تقع ضمن التصنيف رقم (5) تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة و غير متينة و تعاني من ضعف كبير في الأداء , و في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم المصرف و درجة تعقيداته و حجم المخاطر لديه . و تشكل قلقاً كبيراً للسلطات الرقابية . إن حجم و حدة المشاكل و درجتها تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها وتصحيحها و تحتاج هذه المصارف إلى مساعدة طارئة إذا ما أريد لهذه المصارف الاستمرار . و تحتاج هذه المصارف ايضا إلى رقابة مستمرة و احتمالية فشل هذه المصارف تكون كبيرة . (Trautmann ,2006 : 47)

جدول (2)

درجات تصنيف نظام التقييم المصرفي CAMELS

درجة التصنيف	طبيعة الاداء	الإدارة	الرقابة
التصنيف 1	اداء قوي	الإدارة سليمة	ـــــ
التصنيف 2	سليم جوهريا	الامتثال للوائح	غير ضرورية
التصنيف 3	نقاط ضعف	ممارسات غير مرضية	بشكل محدد
التصنيف 4	غير سليم	ممارسات غير سليمة	اشراف دقيق
التصنيف 5	غير آمن	خارج عن السيطرة	اشراف مباشر

المصدر : من اعداد الباحثة بالأعتماد على الادبيات النظرية

تاسعاً : اهمية نظام التقييم المصرفي :

تنبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض الإقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم بإحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، وتساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يأتي: (الطوحي ,2008) , (عبد القادر ,2009 : 6) , (Dahiyat , 2012 :19)

1- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أم بين أوقات الفحص.

2- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.

3- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.

4) توجيه الإهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على المصارف .

وهناك مخاطر عديدة في أنشطة المصارف ومهمة نظم التقييم والمؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر، وتشمل مخاطر الإئتمان والسيولة، و السوق، و مخاطر التشغيل أو

مخاطر الأعمال والإكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات في إتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر، بجانب ذلك تجنب تكرار حدوث هذه المخاطر.

و عن طريق العديد من تلك الدراسات يمكن تصنيف تلك المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات إقتصادية كلية والأخرى على مستوى الجهاز المصرفي، ويضم كل مؤشر من هذه المؤشرات مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي، إلا أن معظم نظم التقييم جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية.

وعموما هناك مجموعة من المؤشرات يعتمد عليها في رصد هذه الأزمات وهي:(محمد , 2005 : 774-775), (عبد القادر ,2009 : 7)

1- إرتفاع رصيد الديون المتعثرة: لا شك إن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في تسديد الديون المستحقة عليه، فمهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الإئتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الوفاء بالديون المستحقة عليهم، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود إذ لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة (10%) من إجمالي القروض المصرفية، وعند تجاوز هذه النسبة فإن ذلك يعد مؤشرًا على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هامًا في رصد الأزمات المصرفية.

2- غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، إذ يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في إختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصًا عندما يعجز المدينون عن الوفاء بالإلتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستعمال هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى إقتصادية أو تواجه نقصًا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلا) .

3- التدهور السريع في نسب رأس المال بسبب انخفاض موجودات المصرف / مطلوباته .

4- الإعسار المصرفي والذي يعد مؤشرًا أوليًا على أزمة النظام المصرفي، ويحدث الإعسار عادة قبل مدة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعد القروض المتعثرة ، والتدهور السريع في نسب رأس المال، وإنخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار .

5- مراحل الإفلاس المصرفي وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر الآتية : مخاطر السوق، و المخاطر الائتمانية، و مخاطر السيولة ، و الخطر المعنوي

عاشراً :عيوب وانتقادات نظام (CAMELS) :

يمكن تلخيص اهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط الآتية :(Anne, 2001: 2-4) ,(بورقبة , 5) , (العميد , 2010 :7)

1- اعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الاهمية النسبية لكل عنصر و هذا يقلل من كفاءة المعيار و دقته في التحليل و الاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها , و حتى ولو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال مدة التقييم من دون اعطاء إعتبار للمتغيرات و هذا ايضا قد يقلل من دقة المعيار و أهمية نتائجه .
2- يعتمد المعيار على تقسيم المصارف لمجموعات متشابهة بحسب حجم الموجودات بإعتبار أن متوسط قيم النسب المستعملة يعبر عن المجموعة كاملاً , على الرغم من أن المتوسط يختلف إختلافا ملحوظا من مصرف لآخر داخل المجموعة نفسها و إذاً هو لا يعبر عن حقيقة اوضاع المجموعة .
3- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا إلى المصارف الاخرى المكونة للمجموعة الشبيهة , وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي كاملاً فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي .

السياسة الائتمانية

اولاً : مفهوم السياسة الائتمانية (The concept of credit policy)

يعد الائتمان المصرفي من اكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف التي تمنحها لزبائنها (أفرادا و منظمات ....الخ)

في البداية يجب توضيح ما هو الائتمان المصرفي و الذي يرتكز بصورة اساسية على الثقة إذ وردت في الائتمان عدة تعريفات فقد عرفه (Thomas) بأنه " الدين والائتمان هما الشئ نفسه , فالدين التزام بالدفع في المستقبل , و الائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل و حجم الديون تساوي حجم الائتمان ".

و عده (vaish) "بأنه القوة الشرائية غير المستهلكة من الدخل , ولكنها خلقت بواسطة المؤسسات المالية (المصارف) من دخل المودعين غير المستغل و المودع في المصرف ".(عبد الله , الطراد , 2006 : 167)

وكما يفهم من مدلول اصطلاح (الائتمان) فإنه يقوم على أساس (الامانة) و (الثقة) في الطرف الذي يحصل عليه , أي توافر ثقة المعطي في الاخذ , الى جانب أن الائتمان يستوجب مرور مدة من الزمن بين وقت التسليم و التسلم أو الاقتراض و التسديد . (الشمري , 2008 : 104)

و يقصد بالسياسة الائتمانية للمصارف " أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل و الاسس و الإتجاهات الارشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام و إدارة الائتمان بشكل خاص " (الشنباري , 2006 : 104)

و كذلك تعرف بأنها " مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف و تتحدد فيها معايير وشروط و نطاق وحدود و أنواع و سلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف . (عيسى , 2004: 51)

و إن الحاجة الأقراضية من المصارف تكاد أن تكون ملحة لمعظم النشاطات الأقتصادية إذ قلما نجد في الواقع مشروعا استثماريا يعتمد في نشاطاته على موارده المالية الذاتية , والتسهيلات الائتمانية ذات أهمية للمصارف , و هي المصدر الأساسي لإيرادات المصرف , لذا نجد انه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في المصارف الاهتمام بوضع السياسة الائتمانية السليمة يراعى فيها تحقيق أهداف المصرف و ترضي متطلبات الزبائنو القوانين والتشريعات . (صباح ,2008 : 81)

و تتسم السياسة الائتمانية بقابليتها للتغيير و التعديل بحسب المتغيرات التي يتعرض لها النشاط المصرفي إذ تتضمن هذه المتغيرات ما يأتي :

1- الخصم الممنوح للزبائن.
2- سياسة التحصيل التي يتبعها الزبائن لتسديد القروض .
3- مدة الائتمان الممنوحة للزبائن.
4- المخاطر التي يتعرض لها المصرف في حالة تخلف أحد الزبائن عن التسديد فضلاً عن التكاليف الأخرى .

و ينبغي البدء بعملية السياسة الائتمانية على أعلى مستوى إذ يتم الإتفاق على جميع المستويات و تكون شاملة لجميع تلك المجالات العملية التجارية مما يؤدي إلى تلبية متطلبات الزبائن.

ثانياً : أهداف السياسة الائتمانية (Credit policy goals)

يعد الهدف الأساسي للسياسة الائتمانية في المصرف هو تحديد أنواع القروض وشروط منحها بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف إذ إن المصرف لابد أن يستكمل الودائع الموجودة لديه في مجالات مربحة وعليه في الوقت نفسه مراعاة متطلبات السيولة وذلك لمواجهة متطلبات السحب المتوقعة والمفاجئة لأصحاب الودائع بأنواعها المختلفة على اعتبار أن إدارة أي مصرف لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح التسهيلات الائتمانية . فإذا قام المصرف باستثمار كل أمواله في منح التسهيلات الائتمانية فإنه بذلك يحقق أساس الربحية ولا يحقق متطلبات السيولة . الأمر نفسه إن قامت إدارة المصرف بالاحتفاظ بكافة الأموال التي لديها ولم تقم بإقراضها فإنه يحدث العكس إذ تكون قد راعت متطلبات السيولة ولم تراعي أو تحقق متطلبات الربحية لذلك فإنه على إدارة المصرف تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية و هذا ما يتحقق عن طريق السياسة الائتمانية .

وبشكل عام تهدف السياسة الائتمانية إلى تحقيق مايأتي : (نصار , 2005 : 57) , (الشنباري , 2006 : 105)

1- منع التضارب في إتخاذ القرارات داخل المصرف .
2- ترشيد القرار الائتماني بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها و تلك التي لا يمكن التوظيف فيها .
3- المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح و حسن استعمال أموال زبائن المصرف .
4- ضمان عائد مناسب للمصرف حتى يستطيع البقاء والاستمرار .
5- إحداث الأنسجام بين المصرف والدولة .
6- التوافق العام مع اعتبارات البيئة و حماية المجتمع من الأنحراف الخلقي بعدم إقراض مشروعات تهدد المجتمع .

7- تحقيق وحدة الفكر والتنسيق بين أقسام منح الائتمان في فروع البنك المختلف.

ثالثاً : عناصر السياسة الائتمانية : (Elements of credit policy)

هناك ثلاث أسس ينبغي على إدارة المصرف مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية و هذه الأسس هي :

1- الربحية **Profitability**

2- السيولة **Liquidity**

3- الأمان **Security**

فإدارة أي مصرف لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح التسهيلات الائتمانية , إذ إنها تحقق أساس الربحية بذلك و لا تحقق متطلبات السيولة . أما إذا قامت إدارة المصرف بالاحتفاظ بالأموال كافة التي لديها و لم تقم بإقراضها فإن ما يحدث هو العكس , فتكون إدارة المصرف راعت متطلبات السيولة لكنها لم تحقق الربحية المطلوبة . و ما يحصل في الواقع العملي هو إن إدارة المصرف تقوم بعملية التوازن بين متطلبات الربحية و متطلبات السيولة . و فيما يأتي عناصر السياسة الائتمانية بشئ من التفصيل .(ارشيد , جودة , 1999: 198)

1- الربحية **Profitability**

تسعى إدارة المصرف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف , إذ إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها , فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أفضل من غيرها . و لا يجب أن ننسى أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح . (عثمان , 2009 : 28)

2- السيولة **Liquidity**

سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة من العقارات و الذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة و هكذا . أما السيولة في المصرف فتعني قدرة المصرف

على الوفاء بإلتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين و مقابلة طلبات الائتمان . و كذلك إن التباين بين طبيعة الموجودات و المطلوبات من حيث السيولة و الاستحقاق إذ تكون معظمها ذات سيولة سريعة و استحقاق قصير الأجل ، بينما تكون مطلوبات المصارف ذات سيولة بطيئة و استحقاق طويل الأجل "، و من ضمن وسائل للاستمرار في مراقبة وضع السيولة و الاحتفاظ باحتياطي مناسب . (Mishkin , 2004 : 86)

3- الأمان Security

يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي يمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد .

مما سبق يتبين أن السمات الثلاثة إذا ما تم حصرها في إدارة الائتمان داخل المصرف التجاري , فإنها متعارضة فيما بينها, إذ إن تحقيق الربحية و الرغبة في زيادتها و تعضيمها لا يتم إلا عن طريق زيادة الائتمان المقدم من ناحية المقدار و من ناحية النوع وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من السيولة و تخفيضها و يؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر و العكس صحيح فضمان السيولة يعني حجز كمية أكبرمن أموال المصرف في صورة نقد و موجودات شبه سائلة لا تدر عائدا فتزداد الملاءة المالية للمصرف و تنخفض المخاطر التي يتعرض لها و عليه فإن المشكلة التي تواجه إدارة الائتمان في المصارف التجارية هي معالجة التعارض بين الربحية و بين السيولة من جهة وبين الأمان من جهة ثانية فلذلك إن احتمال تعثر أو فشل إدارة الائتمان في قرارها الائتماني أو في نشاطها العام يتحدد بسبب قيامها بتقديم ائتمانات ذات درجات عالية من المخاطر أو عندما لا يتوفر لديها الأموال اللازمة لإيفاء طلبات الزبائنمما يحد من قرارها الائتماني . (صباح , 2008 : 88) , (Casu, Girardone , molyneux , 2006 :486)

رابعاً: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية

(Factors affecting credit policy)

تتأثر سياسة الائتمان المصرفي بعدة عوامل من أبرزها مايأتي :

1- رأس مال المصرف و الاحتياطيات :

تعد وظيفة الحماية من الوظائف الرئيسية لرأس مال المصرف و احتياطياته المتجمعة لديه , بمعنى أن أي خسارة قد تحدث للمصرف نتيجة منح التسهيلات و يكون بإمكان رأس المال و الاحتياطيات تحملها من دون المساس بأموال المودعين و ذلك في حالة كون رأس المال و الاحتياطيات كبيرا . مما يؤدي إلى ربط البعض في تحديد السياسة الائتمانية بين التسهيلات الائتمانية و رأس مال المصرف و احتياطياته . (ارشيد و جودة و 1999 : 240)

2- موقع المصرف:

يحدد موقع المصرف درجة كبيرة من حجم ائتمان الطلب و نوعيته على الائتمان الممنوح إذ ان المؤسسات الكبرى و التي غالبا ما تحتاج إلى قدر كبير من التمويل تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها و الحصول على احتياجاتها من التمويل اللازم منها .فضلاً عن إنه يجب تحديد المنطقة التي يخدمها المصرف و التي يمتد نشاطها إليها و التي تتوقف على حجم المصرف و مقدرته على خدمة الزبائنوقدرته على تحمل المخاطر المترتبة على منح الائتمان ولا شك أن لرأس مال المصرف تأثيراً في تحديد هذه المنطقة . (موسى , 2010 : 36)

3- قدرة وخبرة العاملين بالمصرف :

و تتمثل بكفاءة الإدارات التي تتعامل مع العملية الائتمانية داخل المصرف كالإدارات الائتمانية و الاستعلامات والإدارات القانونية والتفتيش والرقابة من حيث :(التأهيل العلمي , و التدريب المصرفي

, و الخبرة الائتمانية , و مدى استيعاب التكنلوجيا و العوامل السلوكية). و تختلف بالطبع كفاءة العنصر البشري من فرد لآخر و من مصرف لآخر طبقا للعوامل السالفة الذكر . (عيسى , 2004 : 54-55)

4- الظروف و الاوضاع الاقتصادية :

تعد الظروف و الاوضاع الاقتصادية عاملا مشتركا في وضع سياسات المصرف المختلفة , ولاسيما سياسة المصرف الائتمانية , إذ يجب على المصرف أن يدرس مدى الاستقرار الاقتصادي . فالظروف الاقتصادية المستقرة تشجع المصارف على إتباع سياسات ائتمانية متحررة والعكس صحيح في حالة الظروف الاقتصادية غير المستقرة , فهذه الظروف تجعل المصرف يضع سياسات ائتمانية غالبا ما تكون متحفظة و دفاعية . كما تؤثر خطط الدولة الاقتصادية على سياسات الائتمان .

(موسى , 2010 : 37)

5- سياسة البنك المركزي :

تخضع المصارف كغيرها من المؤسسات إلى عدة جهات رقابية و إشرافية ومن الجهات الرئيسية و التي لها رقابة مباشرة على المصارف (البنك المركزي) , فالبنك المركزي يعمل على وضع القوانين والقواعد و التعليمات المنظمة لأعمال المصرف .و تخضع جميع المصارف في العراق سواء أكانت التجارية أم الإسلامية إلى رقابة مباشرة لسلطة النقد العراقية (البنك المركزي) . (ارشيد و جودة و 1999 : 240)

6- **حجم الودائع :**

لاشك في أن حجم ودائع المصرف يعتبر العامل الأساسي المؤثر في قدرة المصرف على الإقراض فكلما كان حجم الودائع اكبر كلما زادت قدرة المصرف على منح القروض اكثر . فالمصرف يعتمد على الودائع التي لديه لمنح القرض .

خامساً : أركان السياسة الائتمانية : (Staff credit policy)

على الرغم من عدم الاعتماد على سياسة ائتمانية موحدة إلا أنه توجد أركان أو مقومات تقوم و تعتمد عليها السياسة الائتمانية لأي مصرف و تعد الأركان و المقومات الأساسية حداً أدنى لصناعة أي سياسة ائتمانية جيدة و سليمة الإ أن هذه الأركان و المقومات لا تحول من دون اختلاف السياسة الائتمانية للمصارف المختلفة و لا ينشأ هذا الاختلاف بسبب هذه الاركان أو المقومات و لكن مصدر هذه الاختلاف مرجعه إلى اختلاف طبيعة مصادر الاموال بين المصارف و اختلاف أغراض المصارف و أهدافها و اختلاف طبيعة عمل المصارف وحجمها واختلاف تراكم الخبرة بين المصارف و غيره ذلك من العوامل الأخرى .

تتمثل الأركان و المقومات الأساسية للسياسة الائتمانية بما يأتي :

1- تحديد الأقاليم و المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف .

من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان و التي تشكل نقطة مهمة في عملها الدائم , هي ضرورة تحديد المنطقة التي تتعامل معها إدارة الائتمان ائتمانيا , أي تحديد الحصة السوقية لها مقارنة مع الإدارات المنافسة لها ومن المؤكد أن إدارة الائتمان تتجاوز الاقتراض من الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل في ظلها هو محيط عملها الجغرافي , إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل أهمها :

أ- حجم الموارد المتوفرة للائتمان .

ب-المنافسة التي يواجهها المصرف في المناطق المختلفة .

ج-طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان من ناحية شكل النشاط الاقتصادي .

د- مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم بالائتمان و الرقابة عليه . (موسى , 2010 : 38)

2- تحديد المجالات و الأنشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف .

تحدد السياسة الائتمانية للمصرف المجالات و الانشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف و يهدف إلى تمويلها عن طريق التسهيلات الائتمانية , فالنشاط الاقتصادي يختلف في مدى تنوعه من دولة لأخرى و تقلب الهيكل الاقتصادي لها كما يختلف النشاط الاقتصادي من إقليم لآخر و من مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة وعندما تحدد السياسة الائتمانية أنشطة اقتصادية معينة و تستبعد أنشطة أخرى من دائرة إهتمام المصرف . (الخليل , 2004: 45-46)

3- تحديد أنواع القروض و التسهيلات التي يمنحها المصرف.

من المكونات الأساسية لسياسة الائتمان في المصرف التجاري هو النص على أنواع الائتمان التي يتعامل فيها المصرف و بذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة التي تتماشى مع سياسة المصرف و غير المقبولة . (الشنباري , 2006 : 109 -110)

4- تحديد أنواع الضمانات و النسب التسليفية لها .

يقوم المصرف بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها و التي تتوقف على الظروف المحيطة و عادةً ما تختلف من وقت لآخر و وفقا لمدى قبولها في السوق . كما يحدد المصرف أيضاً هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان . إذ إن المصرف غالباً ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان , أما بالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلا فإن المصرف يحدد صفات طالب القرض في أن يكون شاغلاً لوظيفة بعدد محدود من السنوات , ولديه دخل ثابت , كما يكون منتظماً في تسديد القروض السابقة , أما بالنسبة للبضائع يحدد المصرف صفات البضائع المرهونة و أماكن وجودها و هامش الضمان المطلوب . (عيسى , 2004 : 56)

5- **تحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض.**

يرتبط تحديد أنواع القروض و التسهيلات الائتمانية و الضمانات و النسب التسليفية لها في السياسة الائتمانية للمصرف ارتباطاً كبيراً بتحديد الحدود القصوى لآجال استحقاق القروض , و ذلك

نظراً للإرتباط الكبير بين آجال الاستحقاق و أنواع القروض و التسهيلات الائتمانية , وتضمن السياسة الائتمانية للمصرف تحديداً للآجال القصوى لاستحقاق القروض و التسهيلات الائتمانية بصفة عامة على مجموعة من العوامل أهمها :

أ- الغرض من طلب الائتمان .

ب-طبيعة الضمان المقدم .

ج-مصادر الاموال في المصرف . (نصار , 2005 : 62)

6- تحديد شروط و معايير منح الائتمان .

من الضروري أن ترسم السياسة الائتمانية حدود الجدارة الائتمانية لإدارة التسهيلات للعمل ضمن نطاقها فيما يتعلق بشروط و معايير منح الائتمان المصرفي , مما يؤدي إلى أن تخدم كل من الادارة التنفيذية و المستويات الرقابية الداخلية أو الخارجية . و تقوم السياسة الائتمانية بتحديد الحدود و المؤشرات الفنية التي تحدد منح الائتمان المصرفي و تضبطه التي يتم تحديدها وفقاً لطبيعة النشاط و الاهداف المصرفية والاقتصادية و مدى قدرة المصرف على تحمل المخاطر , إذ يجب أن تكون المعايير و الشروط واضحة و دقيقة , بحيث تتضمن الحد الادنى للجدارة الائتمانية للعميل التي تحكمها ما يعرف ب(5C's) و التي تشمل : (الشخصية Character, و القدرة المالية Capacity , و رأس المال Capital , و الضمانات Collatoral, و الظروف الاقتصادية العامة Conditions) . (مطر , 2006 : 380 -381)

7- تحديد حدود التركيز الائتماني .

تحدد السياسة الائتمانية للمصرف الحدود القصوى المسموح بها للتركيز الائتماني و بين التركيز و التنوع الائتماني تكمن المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفي بدرجاتها المختلفة , فزيادة حدة التركيز الائتماني تعني انخفاض مخاطر الائتمانية , فالتركيز الائتماني هو الحالة

العكسية للتنوع الائتماني و تتناول السياسة الائتمانية للمصرف حدود التركيز الائتماني من زوايا و ابعاد مختلفة و تختلف بحسب العميل الواحد و حجم الاصول ونوع النشاط و نوع الضمان .

(نصار , 2005 : 63)

8- مستويات إتخاذ القرار .

يجب أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الادارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات الائتمان , بما يضمن عدم ضياع وقت الادارة العليا في بحث طلبات الائتمان الروتينية و بما يضمن سرعة إتخاذ القرارات و لاسيما عندما تكون حاجة العميل إلى الاموال عاجلة . وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري . وفي جميع الأحوال ينبغي أن يحصل مدير إدارة الائتمان و لجنة الائتمان المختصة على تقرير دوري يوضح حالة القروض التي تم البت فيها على المستويات كافة و ذلك كنوع من المتابعة . (عيسى , 2004 : 57)

سادساً: مخاطر السياسة الائتمانية للمصرف (Risk bank credit policy)

تتضمن السياسة الائتمانية للمصرف العديد من عناصر الخطر الكامنة فيها ويرجع لسبب أو أكثر من الأسباب الآتية : (الزوام , ابراهيم , 2009 : 8-9)

1- جمود السياسة الائتمانية للمصرف وعدم مسايرتها للمتغيرات و لاسيما ما يأتي :

أ- المنافسة الشديدة التي يتعرض لها المصرف .

ب-ظروف العولمة وعدم التكيف مع مقتضياتها .

ج-ثورة الاتصالات وعدم الافادة منها فى معاملات المصرف .

د- عدم تحول المصرف إلكترونياً .

هـ-ظروف الدولة والدول المجاورة اقتصادياً وسياسياً .

2- التشدد غير المبرر في كل أو بعض ما يأتي :

أ- شروط منح الائتمان .

ب-الإجراءات المعقدة فى منح الائتمان .

ج-طلب الضمانات .

3- عدم ملائمة السياسة الائتمانية لظروف السوق المحلى و الإقليمي والدولي .

4- الإهمال في وضع المعايير و لاسيما معايير السقوف الائتمانية ، ومعايير الضمانات التي يتم قبولها خاصة في القروض طويلة الأجل مما يؤدى الى مخاطر كون هذه الضمانات غير كافية أو إلى مخاطر عدم القدرة على الاستفادة منها عند الحاجة إلى ذلك إما بسبب هبوط أسعارها وخاصة إذا كانت بضاعة أو أسهم او سندات أو بسبب الإجراءات القانونية والتكاليف المرتفعة التي ترافق نقل ملكيتها الى المصرف ، ولعل ما حدث فى سوق العقارات الأمريكي وانهيار أسعار العقارات التى كانت فى الأساس ضمانات لرهون العقارات والقروض العقارية يوضح بجلاء أهمية هذا العنصر .

سابعاً: السياسة الائتمانية و دورها في إدارة مخاطر الائتمان وتأثير ذلك في الأداء المصرفي:

للسياسة الائتمانية دورها في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر ، لأنها توجه المصارف إلى ضرورة تبني السياسات المتضمنة للوائح و الإجراءات و النظم المصرفية و الرقابية و تأكيدها على ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة باحتواء الآثار الخارجية التي قد تترتب على إخفاقها بسبب تحمل المخاطر غير المدروسة ، إذاً فالهدف الأساسي من السياسة الائتمانية و الضوابط الرقابية هو ضمان سلامة أوضاع المؤسسة المصرفية و أدائها بشكل خاص و الجهاز المصرفي بشكل عام.

عند وضع السياسة الائتمانية لابد من دراسة طبيعة المخاطر و تحليلها التي ينطوي عليها العمل المصرفي من أجل التعرف عليها و العمل على تضمين السياسات الائتمانية آليات و إجراءات

وضوابط لمتابعتها و السيطرة عليها ، فمن المسلم به أن طبيعة القوانين والنظم و الضوابط الرقابية على الجهاز المصرفي يجب أن يقع في مركز أهدافها ما يأتي : (الخليل , 2004 :52)

1- وضع السياسات و الضوابط التي تسمح ببقاء و حسن أداء المصارف ماليا و إدارياً.
2- وضع السياسات و الضوابط التي من شأنها الحد من الإفراط في تحمل المخاطر من قبل مجالس إدارات و كبار المساهمين و المدراء التنفيذيين في المصرف.
3- تركيز السياسات على ضرورة ترسيخ و تطبيق القواعد و المعايير و التعليمات المحاسبية و التنظيمية و آلية تقييم الأداء و التدقيق الداخلي و الخارجي و آلية الإفصاح عن البيانات المالية و المحاسبية الداخلية و الخارجية بما يضمن المستوى العالي من الشفافية و الالتزام بالأنظمة و التعليمات وفق متطلبات نظام الإنذار المبكر في كشف نقاط تركز المخاطر.
4- ضرورة تناول السياسات لنطاق و إجراءات وآليات اتخاذ الإجراءات التصحيحية الناجمة عن الإفراط في المخاطر و تجاوز القيود و الإخلال بالأنظمة و التعليمات عن طريق تحديد المسؤوليات بما يتيح المساءلة عن الإخلال بالأسس و المعايير التي تهدد سلامة المصرف و سبل الخروج من الأزمات المترتبة على ذلك.

إن مستوى فعالية السياسة الائتمانية و أدائها و دورها في مواجهة المخاطر المعرض لها المصرف ترتبط بخمس أمور رئيسة هي : (موسى , 2010 : 40-41)

1- كفاية رأس المال الأساسي بهدف التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر ، و خلق الحافز و الدافعية لإدارة المصرف بالشكل السليم و الملائم بحيث يتم مراعاة أخذ مخاطر السوق مثل مخاطر النقد الأجنبي ، و مخاطر أسعار السلع ، و أسعار الفائدة ، و مخاطر الملكية بعين الاعتبار.
2- أهلية أعضاء مجلس الإدارة و كبار المسؤولين و المدراء التنفيذيين وإمكانياتهم المهنية.
3- نوعية النظم الإدارية و مستوى الرقابة و التدقيق الداخلي و الخارجي.
4- وضوح و شفافية الهيكل الإداري و إصلاحيات و آلية تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة.
5- مستوى أداء السلطات الرقابية.

السياسة الائتمانية

اولاً : مفهوم السياسة الائتمانية (The concept of credit policy)

يعد الائتمان المصرفي من اكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف التي تمنحها لزبائنها (أفرادا و منظمات ....الخ)

في البداية يجب توضيح ما هو الائتمان المصرفي و الذي يرتكز بصورة اساسية على الثقة إذ وردت في الائتمان عدة تعريفات فقد عرفه (Thomas) بأنه " الدين والائتمان هما الشئ نفسه , فالدين التزام بالدفع في المستقبل , و الائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل و حجم الديون تساوي حجم الائتمان ".

و عده (vaish) "بأنه القوة الشرائية غير المستهلكة من الدخل , ولكنها خلقت بواسطة المؤسسات المالية (المصارف) من دخل المودعين غير المستغل و المودع في المصرف ".(عبد الله , الطراد , 2006 : 167)

وكما يفهم من مدلول اصطلاح (الائتمان) فإنه يقوم على أساس (الامانة) و (الثقة) في الطرف الذي يحصل عليه , أي توافر ثقة المعطي في الاخذ , الى جانب أن الائتمان يستوجب مرور مدة من الزمن بين وقت التسليم و التسلم أو الاقتراض و التسديد . (الشمري , 2008 : 104)

و يقصد بالسياسة الائتمانية للمصارف " أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل و الاسس و الإتجاهات الارشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام و إدارة الائتمان بشكل خاص " (الشنباري , 2006 : 104)

و كذلك تعرف بأنها " مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف و تتحدد فيها معايير وشروط و نطاق وحدود و أنواع و سلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف . (عيسى , 2004: 51)

و إن الحاجة الأقراضية من المصارف تكاد أن تكون ملحة لمعظم النشاطات الأقتصادية إذ قلما نجد في الواقع مشروعا استثماريا يعتمد في نشاطاته على موارده المالية الذاتية , والتسهيلات الائتمانية ذات أهمية للمصارف , و هي المصدر الأساسي لإيرادات المصرف , لذا نجد انه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في المصارف الاهتمام بوضع السياسة الائتمانية السليمة يراعى فيها تحقيق أهداف المصرف و ترضي متطلبات الزبائنو القوانين والتشريعات . (صباح ,2008 : 81)

و تتسم السياسة الائتمانية بقابليتها للتغيير و التعديل بحسب المتغيرات التي يتعرض لها النشاط المصرفي إذ تتضمن هذه المتغيرات ما يأتي :

1- الخصم الممنوح للزبائن.
2- سياسة التحصيل التي يتبعها الزبائن لتسديد القروض .
3- مدة الائتمان الممنوحة للزبائن.
4- المخاطر التي يتعرض لها المصرف في حالة تخلف أحد الزبائن عن التسديد فضلاً عن التكاليف الأخرى .

و ينبغي البدء بعملية السياسة الائتمانية على أعلى مستوى إذ يتم الإتفاق على جميع المستويات و تكون شاملة لجميع تلك المجالات العملية التجارية مما يؤدي إلى تلبية متطلبات الزبائن.

ثانياً : أهداف السياسة الائتمانية (Credit policy goals)

يعد الهدف الأساسي للسياسة الائتمانية في المصرف هو تحديد أنواع القروض وشروط منحها بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف إذ إن المصرف لابد أن يستكمل الودائع الموجودة لديه في مجالات مربحة وعليه في الوقت نفسه مراعاة متطلبات السيولة وذلك لمواجهة متطلبات السحب المتوقعة والمفاجئة لأصحاب الودائع بأنواعها المختلفة على اعتبار أن إدارة أي مصرف لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح التسهيلات الائتمانية . فإذا قام المصرف باستثمار كل أمواله في منح التسهيلات الائتمانية فإنه بذلك يحقق أساس الربحية ولا يحقق متطلبات السيولة . الأمر نفسه إن قامت إدارة المصرف بالاحتفاظ بكافة الأموال التي لديها ولم تقم بإقراضها فإنه يحدث العكس إذ تكون قد راعت متطلبات السيولة ولم تراعي أو تحقق متطلبات الربحية لذلك فإنه على إدارة المصرف تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية و هذا ما يتحقق عن طريق السياسة الائتمانية .

وبشكل عام تهدف السياسة الائتمانية إلى تحقيق مايأتي : (نصار , 2005 : 57) , (الشنباري , 2006 : 105)

1- منع التضارب في إتخاذ القرارات داخل المصرف .
2- ترشيد القرار الائتماني بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها و تلك التي لا يمكن التوظيف فيها .
3- المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح و حسن استعمال أموال زبائن المصرف .
4- ضمان عائد مناسب للمصرف حتى يستطيع البقاء والاستمرار .
5- إحداث الأنسجام بين المصرف والدولة .
6- التوافق العام مع اعتبارات البيئة و حماية المجتمع من الأنحراف الخلقي بعدم إقراض مشروعات تهدد المجتمع .

7- تحقيق وحدة الفكر والتنسيق بين أقسام منح الائتمان في فروع البنك المختلف.

ثالثاً : عناصر السياسة الائتمانية : (Elements of credit policy)

هناك ثلاث أسس ينبغي على إدارة المصرف مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية و هذه الأسس هي :

1- الربحية **Profitability**

2- السيولة **Liquidity**

3- الأمان **Security**

فإدارة أي مصرف لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح التسهيلات الائتمانية , إذ إنها تحقق أساس الربحية بذلك و لا تحقق متطلبات السيولة . أما إذا قامت إدارة المصرف بالاحتفاظ بالأموال كافة التي لديها و لم تقم بإقراضها فإن ما يحدث هو العكس , فتكون إدارة المصرف راعت متطلبات السيولة لكنها لم تحقق الربحية المطلوبة . و ما يحصل في الواقع العملي هو إن إدارة المصرف تقوم بعملية التوازن بين متطلبات الربحية و متطلبات السيولة . و فيما يأتي عناصر السياسة الائتمانية بشئ من التفصيل .(ارشيد , جودة , 1999: 198)

1- الربحية **Profitability**

تسعى إدارة المصرف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف , إذ إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها , فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أفضل من غيرها . و لا يجب أن ننسى أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح . (عثمان , 2009 : 28)

2- السيولة **Liquidity**

سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة من العقارات و الذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة و هكذا . أما السيولة في المصرف فتعني قدرة المصرف

على الوفاء بإلتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين و مقابلة طلبات الائتمان . و كذلك إن التباين بين طبيعة الموجودات و المطلوبات من حيث السيولة و الاستحقاق إذ تكون معظمها ذات سيولة سريعة و استحقاق قصير الأجل ، بينما تكون مطلوبات المصارف ذات سيولة بطيئة و استحقاق طويل الأجل "، و من ضمن وسائل للاستمرار في مراقبة وضع السيولة و الاحتفاظ باحتياطي مناسب . (Mishkin , 2004 : 86)

3- الأمان Security

يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي يمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد .

مما سبق يتبين أن السمات الثلاثة إذا ما تم حصرها في إدارة الائتمان داخل المصرف التجاري , فإنها متعارضة فيما بينها, إذ إن تحقيق الربحية و الرغبة في زيادتها و تعضيمها لا يتم إلا عن طريق زيادة الائتمان المقدم من ناحية المقدار و من ناحية النوع وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من السيولة و تخفيضها و يؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر و العكس صحيح فضمان السيولة يعني حجز كمية أكبرمن أموال المصرف في صورة نقد و موجودات شبه سائلة لا تدر عائدا فتزداد الملاءة المالية للمصرف و تنخفض المخاطر التي يتعرض لها و عليه فإن المشكلة التي تواجه إدارة الائتمان في المصارف التجارية هي معالجة التعارض بين الربحية و بين السيولة من جهة وبين الأمان من جهة ثانية فلذلك إن احتمال تعثر أو فشل إدارة الائتمان في قرارها الائتماني أو في نشاطها العام يتحدد بسبب قيامها بتقديم ائتمانات ذات درجات عالية من المخاطر أو عندما لا يتوفر لديها الأموال اللازمة لإيفاء طلبات الزبائنمما يحد من قرارها الائتماني . (صباح , 2008 : 88) , (Casu, Girardone , molyneux , 2006 :486)

رابعاً: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية

(Factors affecting credit policy)

تتأثر سياسة الائتمان المصرفي بعدة عوامل من أبرزها مايأتي :

1- رأس مال المصرف و الاحتياطيات :

تعد وظيفة الحماية من الوظائف الرئيسية لرأس مال المصرف و احتياطياته المتجمعة لديه , بمعنى أن أي خسارة قد تحدث للمصرف نتيجة منح التسهيلات و يكون بإمكان رأس المال و الاحتياطيات تحملها من دون المساس بأموال المودعين و ذلك في حالة كون رأس المال و الاحتياطيات كبيرا . مما يؤدي إلى ربط البعض في تحديد السياسة الائتمانية بين التسهيلات الائتمانية و رأس مال المصرف و احتياطياته . (ارشيد و جودة و 1999 : 240)

2- موقع المصرف:

يحدد موقع المصرف درجة كبيرة من حجم ائتمان الطلب و نوعيته على الائتمان الممنوح إذ ان المؤسسات الكبرى و التي غالبا ما تحتاج إلى قدر كبير من التمويل تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها و الحصول على احتياجاتها من التمويل اللازم منها .فضلاً عن إنه يجب تحديد المنطقة التي يخدمها المصرف و التي يمتد نشاطها إليها و التي تتوقف على حجم المصرف و مقدرته على خدمة الزبائنوقدرته على تحمل المخاطر المترتبة على منح الائتمان ولا شك أن لرأس مال المصرف تأثيراً في تحديد هذه المنطقة . (موسى , 2010 : 36)

3- قدرة وخبرة العاملين بالمصرف :

و تتمثل بكفاءة الإدارات التي تتعامل مع العملية الائتمانية داخل المصرف كالإدارات الائتمانية و الاستعلامات والإدارات القانونية والتفتيش والرقابة من حيث :(التأهيل العلمي , و التدريب المصرفي

, و الخبرة الائتمانية , و مدى استيعاب التكنلوجيا و العوامل السلوكية). و تختلف بالطبع كفاءة العنصر البشري من فرد لآخر و من مصرف لآخر طبقا للعوامل السالفة الذكر . (عيسى , 2004 : 54-55)

4- الظروف و الاوضاع الاقتصادية :

تعد الظروف و الاوضاع الاقتصادية عاملا مشتركا في وضع سياسات المصرف المختلفة , ولاسيما سياسة المصرف الائتمانية , إذ يجب على المصرف أن يدرس مدى الاستقرار الاقتصادي . فالظروف الاقتصادية المستقرة تشجع المصارف على إتباع سياسات ائتمانية متحررة والعكس صحيح في حالة الظروف الاقتصادية غير المستقرة , فهذه الظروف تجعل المصرف يضع سياسات ائتمانية غالبا ما تكون متحفظة و دفاعية . كما تؤثر خطط الدولة الاقتصادية على سياسات الائتمان .

(موسى , 2010 : 37)

5- سياسة البنك المركزي :

تخضع المصارف كغيرها من المؤسسات إلى عدة جهات رقابية و إشرافية ومن الجهات الرئيسية و التي لها رقابة مباشرة على المصارف (البنك المركزي) , فالبنك المركزي يعمل على وضع القوانين والقواعد و التعليمات المنظمة لأعمال المصرف .و تخضع جميع المصارف في العراق سواء أكانت التجارية أم الإسلامية إلى رقابة مباشرة لسلطة النقد العراقية (البنك المركزي) . (ارشيد و جودة و 1999 : 240)

6- **حجم الودائع :**

لاشك في أن حجم ودائع المصرف يعتبر العامل الأساسي المؤثر في قدرة المصرف على الإقراض فكلما كان حجم الودائع اكبر كلما زادت قدرة المصرف على منح القروض اكثر . فالمصرف يعتمد على الودائع التي لديه لمنح القرض .

خامساً : أركان السياسة الائتمانية : (Staff credit policy)

على الرغم من عدم الاعتماد على سياسة ائتمانية موحدة إلا أنه توجد أركان أو مقومات تقوم و تعتمد عليها السياسة الائتمانية لأي مصرف و تعد الأركان و المقومات الأساسية حداً أدنى لصناعة أي سياسة ائتمانية جيدة و سليمة الإ أن هذه الأركان و المقومات لا تحول من دون اختلاف السياسة الائتمانية للمصارف المختلفة و لا ينشأ هذا الاختلاف بسبب هذه الاركان أو المقومات و لكن مصدر هذه الاختلاف مرجعه إلى اختلاف طبيعة مصادر الاموال بين المصارف و اختلاف أغراض المصارف و أهدافها و اختلاف طبيعة عمل المصارف وحجمها واختلاف تراكم الخبرة بين المصارف و غيره ذلك من العوامل الأخرى .

تتمثل الأركان و المقومات الأساسية للسياسة الائتمانية بما يأتي :

1- تحديد الأقاليم و المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف .

من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان و التي تشكل نقطة مهمة في عملها الدائم , هي ضرورة تحديد المنطقة التي تتعامل معها إدارة الائتمان ائتمانيا , أي تحديد الحصة السوقية لها مقارنة مع الإدارات المنافسة لها ومن المؤكد أن إدارة الائتمان تتجاوز الاقتراض من الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل في ظلها هو محيط عملها الجغرافي , إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل أهمها :

أ- حجم الموارد المتوفرة للائتمان .

ب-المنافسة التي يواجهها المصرف في المناطق المختلفة .

ج-طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان من ناحية شكل النشاط الاقتصادي .

د- مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم بالائتمان و الرقابة عليه . (موسى , 2010 : 38)

2- تحديد المجالات و الأنشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف .

تحدد السياسة الائتمانية للمصرف المجالات و الانشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف و يهدف إلى تمويلها عن طريق التسهيلات الائتمانية , فالنشاط الاقتصادي يختلف في مدى تنوعه من دولة لأخرى و تقلب الهيكل الاقتصادي لها كما يختلف النشاط الاقتصادي من إقليم لآخر و من مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة وعندما تحدد السياسة الائتمانية أنشطة اقتصادية معينة و تستبعد أنشطة أخرى من دائرة إهتمام المصرف . (الخليل , 2004: 45-46)

3- تحديد أنواع القروض و التسهيلات التي يمنحها المصرف.

من المكونات الأساسية لسياسة الائتمان في المصرف التجاري هو النص على أنواع الائتمان التي يتعامل فيها المصرف و بذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة التي تتماشى مع سياسة المصرف و غير المقبولة . (الشنباري , 2006 : 109 -110)

4- تحديد أنواع الضمانات و النسب التسليفية لها .

يقوم المصرف بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها و التي تتوقف على الظروف المحيطة و عادةً ما تختلف من وقت لآخر و وفقا لمدى قبولها في السوق . كما يحدد المصرف أيضاً هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان . إذ إن المصرف غالباً ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان , أما بالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلا فإن المصرف يحدد صفات طالب القرض في أن يكون شاغلاً لوظيفة بعدد محدود من السنوات , ولديه دخل ثابت , كما يكون منتظماً في تسديد القروض السابقة , أما بالنسبة للبضائع يحدد المصرف صفات البضائع المرهونة و أماكن وجودها و هامش الضمان المطلوب . (عيسى , 2004 : 56)

5- **تحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض.**

يرتبط تحديد أنواع القروض و التسهيلات الائتمانية و الضمانات و النسب التسليفية لها في السياسة الائتمانية للمصرف ارتباطاً كبيراً بتحديد الحدود القصوى لآجال استحقاق القروض , و ذلك

نظراً للإرتباط الكبير بين آجال الاستحقاق و أنواع القروض و التسهيلات الائتمانية , وتضمن السياسة الائتمانية للمصرف تحديداً للآجال القصوى لاستحقاق القروض و التسهيلات الائتمانية بصفة عامة على مجموعة من العوامل أهمها :

أ- الغرض من طلب الائتمان .

ب-طبيعة الضمان المقدم .

ج-مصادر الاموال في المصرف . (نصار , 2005 : 62)

6- تحديد شروط و معايير منح الائتمان .

من الضروري أن ترسم السياسة الائتمانية حدود الجدارة الائتمانية لإدارة التسهيلات للعمل ضمن نطاقها فيما يتعلق بشروط و معايير منح الائتمان المصرفي , مما يؤدي إلى أن تخدم كل من الادارة التنفيذية و المستويات الرقابية الداخلية أو الخارجية . و تقوم السياسة الائتمانية بتحديد الحدود و المؤشرات الفنية التي تحدد منح الائتمان المصرفي و تضبطه التي يتم تحديدها وفقاً لطبيعة النشاط و الاهداف المصرفية والاقتصادية و مدى قدرة المصرف على تحمل المخاطر , إذ يجب أن تكون المعايير و الشروط واضحة و دقيقة , بحيث تتضمن الحد الادنى للجدارة الائتمانية للعميل التي تحكمها ما يعرف ب(5C's) و التي تشمل : (الشخصية Character, و القدرة المالية Capacity , و رأس المال Capital , و الضمانات Collatoral, و الظروف الاقتصادية العامة Conditions) . (مطر , 2006 : 380 -381)

7- تحديد حدود التركيز الائتماني .

تحدد السياسة الائتمانية للمصرف الحدود القصوى المسموح بها للتركيز الائتماني و بين التركيز و التنوع الائتماني تكمن المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفي بدرجاتها المختلفة , فزيادة حدة التركيز الائتماني تعني انخفاض مخاطر الائتمانية , فالتركيز الائتماني هو الحالة

العكسية للتنوع الائتماني و تتناول السياسة الائتمانية للمصرف حدود التركيز الائتماني من زوايا و ابعاد مختلفة و تختلف بحسب العميل الواحد و حجم الاصول ونوع النشاط و نوع الضمان .

(نصار , 2005 : 63)

8- مستويات إتخاذ القرار .

يجب أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الادارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات الائتمان , بما يضمن عدم ضياع وقت الادارة العليا في بحث طلبات الائتمان الروتينية و بما يضمن سرعة إتخاذ القرارات و لاسيما عندما تكون حاجة العميل إلى الاموال عاجلة . وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري . وفي جميع الأحوال ينبغي أن يحصل مدير إدارة الائتمان و لجنة الائتمان المختصة على تقرير دوري يوضح حالة القروض التي تم البت فيها على المستويات كافة و ذلك كنوع من المتابعة . (عيسى , 2004 : 57)

سادساً: مخاطر السياسة الائتمانية للمصرف (Risk bank credit policy)

تتضمن السياسة الائتمانية للمصرف العديد من عناصر الخطر الكامنة فيها ويرجع لسبب أو أكثر من الأسباب الآتية : (الزوام , ابراهيم , 2009 : 8-9)

1- جمود السياسة الائتمانية للمصرف وعدم مسايرتها للمتغيرات و لاسيما ما يأتي :

أ- المنافسة الشديدة التي يتعرض لها المصرف .

ب-ظروف العولمة وعدم التكيف مع مقتضياتها .

ج-ثورة الاتصالات وعدم الافادة منها فى معاملات المصرف .

د- عدم تحول المصرف إلكترونياً .

هـ-ظروف الدولة والدول المجاورة اقتصادياً وسياسياً .

2- التشدد غير المبرر في كل أو بعض ما يأتي :

أ- شروط منح الائتمان .

ب-الإجراءات المعقدة فى منح الائتمان .

ج-طلب الضمانات .

3- عدم ملائمة السياسة الائتمانية لظروف السوق المحلى و الإقليمي والدولي .

4- الإهمال في وضع المعايير و لاسيما معايير السقوف الائتمانية ، ومعايير الضمانات التي يتم قبولها خاصة في القروض طويلة الأجل مما يؤدى الى مخاطر كون هذه الضمانات غير كافية أو إلى مخاطر عدم القدرة على الاستفادة منها عند الحاجة إلى ذلك إما بسبب هبوط أسعارها وخاصة إذا كانت بضاعة أو أسهم او سندات أو بسبب الإجراءات القانونية والتكاليف المرتفعة التي ترافق نقل ملكيتها الى المصرف ، ولعل ما حدث فى سوق العقارات الأمريكي وانهيار أسعار العقارات التى كانت فى الأساس ضمانات لرهون العقارات والقروض العقارية يوضح بجلاء أهمية هذا العنصر .

سابعاً: السياسة الائتمانية و دورها في إدارة مخاطر الائتمان وتأثير ذلك في الأداء المصرفي:

للسياسة الائتمانية دورها في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر ، لأنها توجه المصارف إلى ضرورة تبني السياسات المتضمنة للوائح و الإجراءات و النظم المصرفية و الرقابية و تأكيدها على ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة باحتواء الآثار الخارجية التي قد تترتب على إخفاقها بسبب تحمل المخاطر غير المدروسة ، إذاً فالهدف الأساسي من السياسة الائتمانية و الضوابط الرقابية هو ضمان سلامة أوضاع المؤسسة المصرفية و أدائها بشكل خاص و الجهاز المصرفي بشكل عام.

عند وضع السياسة الائتمانية لابد من دراسة طبيعة المخاطر و تحليلها التي ينطوي عليها العمل المصرفي من أجل التعرف عليها و العمل على تضمين السياسات الائتمانية آليات و إجراءات

وضوابط لمتابعتها و السيطرة عليها ، فمن المسلم به أن طبيعة القوانين والنظم و الضوابط الرقابية على الجهاز المصرفي يجب أن يقع في مركز أهدافها ما يأتي : (الخليل , 2004 :52)

1- وضع السياسات و الضوابط التي تسمح ببقاء و حسن أداء المصارف ماليا و إدارياً.
2- وضع السياسات و الضوابط التي من شأنها الحد من الإفراط في تحمل المخاطر من قبل مجالس إدارات و كبار المساهمين و المدراء التنفيذيين في المصرف.
3- تركيز السياسات على ضرورة ترسيخ و تطبيق القواعد و المعايير و التعليمات المحاسبية و التنظيمية و آلية تقييم الأداء و التدقيق الداخلي و الخارجي و آلية الإفصاح عن البيانات المالية و المحاسبية الداخلية و الخارجية بما يضمن المستوى العالي من الشفافية و الالتزام بالأنظمة و التعليمات وفق متطلبات نظام الإنذار المبكر في كشف نقاط تركز المخاطر.
4- ضرورة تناول السياسات لنطاق و إجراءات وآليات اتخاذ الإجراءات التصحيحية الناجمة عن الإفراط في المخاطر و تجاوز القيود و الإخلال بالأنظمة و التعليمات عن طريق تحديد المسؤوليات بما يتيح المساءلة عن الإخلال بالأسس و المعايير التي تهدد سلامة المصرف و سبل الخروج من الأزمات المترتبة على ذلك.

إن مستوى فعالية السياسة الائتمانية و أدائها و دورها في مواجهة المخاطر المعرض لها المصرف ترتبط بخمس أمور رئيسة هي : (موسى , 2010 : 40-41)

1- كفاية رأس المال الأساسي بهدف التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر ، و خلق الحافز و الدافعية لإدارة المصرف بالشكل السليم و الملائم بحيث يتم مراعاة أخذ مخاطر السوق مثل مخاطر النقد الأجنبي ، و مخاطر أسعار السلع ، و أسعار الفائدة ، و مخاطر الملكية بعين الاعتبار.
2- أهلية أعضاء مجلس الإدارة و كبار المسؤولين و المدراء التنفيذيين وإمكانياتهم المهنية.
3- نوعية النظم الإدارية و مستوى الرقابة و التدقيق الداخلي و الخارجي.
4- وضوح و شفافية الهيكل الإداري و إصلاحيات و آلية تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة.
5- مستوى أداء السلطات الرقابية.

الفصل الثالث

تحليل عناصر نظام التقييم المصرفي (camels)و السياسة الائتمانية و اختبار مخطط الدراسة و فرضياتها

المبحث الأول :

تحليل عناصر نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS و السياسة الائتمانية

المبحث الثالث :

اختبار مخطط الدراسة و فرضياتها

الفصل الثالث

المبحث الأول

تحليل عناصر نظام التقييم المصرفي CAMELS و السياسة الائتمانية

التمهيد :

يتناول هذا المبحث تحليل عناصر نظام التقييم المصرفي CAMELS و السياسة الائتمانية للمصارف الخاصةالعراقية و الاردنية تطبيقا على الميزانيات العمومية للمصارف للمدة من (2005 – 2010), و بالقدر الذي توفرت معه البيانات اللازمة للتقييم , كما اعتمدت الباحثة في تصنيف المصارف فيما يتعلق بملاءة رأس المال وفق مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS , معيار لجنة بازل11 التي حددت ملاءة رأس المال ب(8%) , كما أن السلطة النقدية في العراق و المتمثلة بالبنك المركزي حددت الملاءة لرأس المال للمصارف ب(12%) , و كذلك السلطة النقدية في الاردن والمتمثلة بالبنك المركزي الأردني لقد حددت ملاءة رأس المال أيضا ب(12%) .

أولاً : تحليل ملاءة رأس المال: (Capital Adequacy Analysis)

تعني ملاءة رأس المال الطرق التي يستعملها ملاك المصرف و إدارته في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف و حجم رأس المال , و من الناحية الفنية فإن ملاءة رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر و يؤدي إلى جذب الودائع و يقود إلى ربحية المصرف و من ثم نموه .

ولغرض تحليل ملاءة رأس المال للمصارف الخاصة العراقية و الأردنية للمدة من (2005– 2010) , أعتمدت الباحثة باستخراج نسبة ملاءة رأس المال عن طريق البيانات المتوفرة عن هذه المصارف ,أما تصنيف المصارف فتم وفق دليل التصنيف المصرفي للبنك المركزي العراقي , وتم حسابها حسب القوانين المذكورة سابقآ في الفصل الثاني , و هذه النسب عبارة عن المتوسط الحسابي للنسب الآتية :

1- نسبة ملاءة رأس المال .

2- نسبة نمو رأس المال .

3- نسبة توظيف رأس المال .

1- تحليل ملاءة رأس المال للمصارف العراقية

أ- مصرف الشمال: (North Bank)

نلاحظ من الجدول (3) تباين نسب ملاءة رأس المال ففي سنة (2006) نلاحظ انخفاض نسبة الملاءة المالية إذ بلغت (36.9%)* مقارنة بالسنة الأساس سنة (2005) و البالغة (49.2%) وجاء هذا الانخفاض بسبب الزيادة بنسبة توظيف رأس المال (60.6%) مقارنة مع السنة السابقة إذ كانت نسبة توظيف رأس المال (31.7%) , وصنفت ملاءة رأس المال بالتصنيف (3) وفق تصنيف نظام التقييم المصرفي CAMELS , و ارتفاع نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (56.4%) لسنة (2007) مقارنة مع السنة الأساس, جاء ايضا بنفس السبب لزيادة نسبة توظيف رأس مال المصرف إذ بلغت نسبة التوظيف (65.2) مقارنة مع سنة (2005) , مما أدى إلى ارتفاع في درجة التصنيف إلى التصنيف (1) , و لكن نلاحظ أن في سنة (2008) انخفضت نسبة ملاءة رأس المال مقارنة مع السنة الأساس , و على الرغم من هذا الانخفاض فإن نسبة ملاءة رأس المال لم تتجاوز نسبة ملاءة رأس المال النسبة المحددة , و جاء هذا الانخفاض من عدة اسباب أولها انخفاض نسبة ملاءة رأس المال (42%) مقارنة مع السنة الاساس البالغة (90%) و انخفاض في نسبة نمو رأس مال المصرف إلى (11.4%) مقارنة مع السنة الأساس و البالغة (26%) , و بسبب ذلك انخفض تصنيف المصرف إلى التصنيف (4) . أما في سنة (2009) فنلاحظ ارتفاعفي نسبة ملاءة رأس المال إذ بلغت (31.9%) مقارنة مع السنة الأساس , وجاء هذا الارتفاع بسبب الزيادة في نسبة نمو رأس مال المصرف إذ بلغت في سنة (2009) (33%) مقارنة مع السنة الأساس , و بسبب ذلك ارتفع تصنيف المصرف إلى التصنيف (3) .

*المتوسط الحسابي للنسب المالية اعتماداً على جداول الملحقات (1,2,3,4,5)

و استمرت نسبة ملاءة رأس المال بالارتفاع إلى سنة (2010) إذ بلغت (40.2%) مقارنة مع السنة الأساس , وجاء هذا الارتفاع بسبب الزيادة في نسبة نمو رأس مال المصرف إذ بلغت (61.9%) مقارنة مع السنة الأساس , فضلاً عن زيادة في نسبة توظيف رأس المال في سنة (2010) و البالغة (32.8%) مقارنة مع السنة الأساس, و بسبب ذلك انخفض تصنيف المصرف إلى (4), و على الرغم من التذبب في نسبة ملاءة رأس المال لمصرف الشمال بالارتفاع و الانخفاض في النسبة إلا إن نسبة الملاءة للمصرف لم تتجاوز النسبة المقررة وهي (12%) في قانون المصارف العراقية و (8%) وفقا لمقررات بازل 11 .

جدول (3)

نسب ملاءة رأس المال للمصارف الخاصةالعراقية للمدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الشمال	49.2	36.9	56.4	28.6	31.9	40.2
مصرف الشرق الأوسط	38.8	27.7	42.5	41.5	22.8	25
مصرف بغداد	39.7	34.8	42.2	61.4	43.1	24.1
مصرف الأتحاد	17.9	19.3	14.9	39.6	7.8	27.5
مصرف الموصل	33.4	35.9	35.9	46.6	36.3	26.1

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- مصرف الشرق الأوسط : (Bank of the Middle East)

أما مصرف الشرق الأوسط العراقي نلاحظ انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال إلى (27.7%) في سنة (2006) مقارنة مع السنة الأساس (2005) و البالغة (38.8%) و كان هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة نمو رأس المال لهذه السنة إذ كانت نسبة النمو سالبة أي خسارة المصرف لجزء من رأس ماله وبلغت النسبة لملاءة رأس المال للمصرف (-6.2%) بالمقارنة مع سنة (2005) و البالغة (10%) , و بسبب ذلك انخفض تصنيف المصرف إلى التصنيف (4). أما في سنة (2007) ارتفعت

نسبة الملاءة للمصرف إذ بلغت (42.5%) مقارنة بالسنة الاساس و جاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاعفي نسبة النمو إلى (37.5%) بالمقارنة مع السنة الاساس و بسبب ذلك ارتفع تصنيف المصرف إلى التصنيف (2). أما في سنة (2008) ارتفعت نسبة الملاءة ايضا و البالغة (41.5%) مقارنة مع السنة الاساس, و جاء هذا الارتفاع بسبب الزيادة في نسبة نمو رأس المال لسنة (2008) إلى (38.2%) مقارنة مع السنة الأساس , و بسبب ذلك ارتفع تصنيف المصرف إلى التصنيف (2). إما في سنة (2009) حصل انخفاضاً كبيراً في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف و البالغة (22.8%) مقارنة مع السنة الاساس , و حصل هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة نمو رأس المال في سنة (2009) و البالغة (-1.8%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن انخفاض في نسبة توظيف رأس المال و البالغة (31.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب ذلك انخفض تصنيف المصرف إلى التصنيف (4). واستمرت نسبة ملاءة رأس المال بالارتفاع إلى سنة (2010) إذ بلغت حوالي (25%) , و بسبب ذلك الارتفاع في تصنيف المصرف إلى (4). و على الرغم من الانخفاضات في نسب ملاءة رأس المال للمصرف خلال مدة الدراسة الممتدة من سنة (2005-2010) الإ أن المصرف لم يتجاوز نسب ملاءة رأس المال المقررة .

ج- مصرف بغداد: (Bank of Baghdad)

في الجدول السابق نلاحظ انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال لمصرف بغداد إذ بلغت لسنة (2006) حوالي (34.8%) مقارنة مع السنة الاساس (39.7%) و جاء هذا الانخفاض بسبب الانخفاض في كل من نسبة نمو رأس المال و نسبة توظيف رأس المال, و البالغة (4.8%, 41.9%) مقارنة مع سنة (2005) و التي كانت تبلغ كل منهما (9.8%, 54.4%) , و بسبب ذلك انخفض تصنيف المصرف إلى التصنيف (3). ثم عادت نسبة ملاءة رأس المال إلى الارتفاعفي سنة (2007-2008) إذ بلغت حوالي (42.2%, 61.4%) مقارنة مع السنة الأساس, أما في سنة (2009) انخفضت نسبة رأس المال و البالغة (43.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و يعود سبب الانخفاض إلى الانخفاض في نسبة توظيف رأس المال لسنة (2009) بعد أن بلغت (36.7%) مقارنة مع سنة (2005) وعلى الرغم من الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال الإ أنها لم تتجاوز النسبة المقررة ,و بسبب ذلك انخفض تصنيف المصرف إلى التصنيف (3). و استمر الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال إلى سنة (2010) إذ بلغ (24.1%) مقارنة مع سنة الاساس و جاء هذا الانخفاض بسبب النمو السلبي لرأس مال المصرف إذ وصل إلى (-17%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال لسنة (2010) تم تصنيف المصرف بالتصنيف (4) .

د- مصرف الأتحاد : (Union Bank)

في الجدول السابق نلاحظ ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال في سنة (2006) إذ بلغت (19.3%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت نسبة الملاءة حوالي (17.9%) وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة توظيف رأس مال المصرف في سنة (2006) حوالي (20.9%) مقارنة مع سنة (2005), و بسبب ذلك الارتفاع تم تصنيف المصرف (5).واستمر الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال إلى سنة (2007) إذ بلغت نسبة ملاءة رأس المال لهذه السنة حوالي (14.9%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب الانخفاض في نسبة توظيف رأس المال إذ بلغت نسبة التوظيف لهذا السنة حوالي (5.3%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (12.4%) , و بسبب هذا الانخفاض بقي المصرف محافظا على التصنيف (5) . أما في السنة التي تليها وهي سنة (2008) فحصل انخفاض ايضا في نسبة ملاءة رأس المال إذ بلغ حوالي (39.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و حصل هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال في سنة (2008) و البالغة (16%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (39%) , و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3).

أما في سنة (2009) فحصل انخفاض شديد في نسبة ملاءة رأس المال وبلغت حوالي (7.8%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هي أقل من النسبة المقررة لملاءة رأس المال و فق بازل 11 و البالغة (8%) و كذلك اقل من النسبة المقررة و فق قانون المصارف العراقية و البالغة (12%) , أما سبب هذا الانخفاض فكان بسبب النمو السلبي في رأس المال إذ حقق المصرف خسائراً في رأس المال إذ بلغت نسبة النمو حوالي (-91.4%) مقارنة مع سنة (2005) , وبسبب ذلك انخفض تصنيف المصرف إلى التصنيف (5) .

ثم عادت نسبة ملاءة رأس المال في سنة (2010) إلى الارتفاع إذ بلغت نسبة الملاءة حوالي (27.5%) مقارنة مع السنة الاساس وجاءت هذه النسبة مرتفعة في هذه السنة بسبب ارتفاع نسبة نمو رأس المال إذ بلغ حوالي (36.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب ذلك ارتفع تصنيف المصرف إلى التصنيف (4) ويرجع سبب هذا التذبذب في نسب ملاءة رأس المال للمصرف في سنوات الدراسة (2005-2010) إلى سوء إدارة المصرف و إلى قلة الفرص الاستثمارية بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية و الامنية في العراق مما أنعكس سلبا على المصارف العراقية عامة و مصرف الاتحاد بصورة خاصة .

هـ- مصرف الموصل : (Bank of Mosul)

نلاحظ في الجدول السابق أن نسب ملاءة رأس المال في سنة (2006-2007) ارتفعت النسبة و كانت تبلغ حوالي (35.9%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (33.4%) ,جاءت هذه الزيادة بسبب ارتفاع في نسب نمو رأس المال في سنة (2006) و البالغة (3.3%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (3%), فضلاً عن ارتفاع في نسبة توظيف رأس المال في سنة (2006) و البالغة (44.6%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (42.1%) , و سبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3) . أما في سنة (2008) فحصل ارتفاع أيضاً في نسبة ملاءة رأس المال إذ بلغ حوالي (46.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و حصل هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة نمو رأس المال في سنة (2008) و البالغة (70.4%) مقارنة مع السنة الاساس ,و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2). وأما في سنة (2009) فنلاحظ ارتفاع ايضا في نسبة ملاءة رأس مال المصرف إذ بلغت (36.3%) مقارنة مع السنة الاساس , وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال إذ بلغت في هذه السنة حوالي (58%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3). أما في سنة (2010) انخفضت نسبة ملاءة رأس المال للمصرف و بلغت (26.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و جاء هذا الانخفاض بسبب الانخفاض في نسبة نمو رأس المال إذ بلغت (-6.3%) و نسبة توظيف رأس المال وصلت إلى (24.4%) مقارنة مع السنة الاساس,وهذا الانخفاض في النسبة أدى إلى انخفاض تصنيف المصرف إلى التصنيف (3).

و مما سبق نلاحظ تذبذب ملاءة رأس المال للمصارف العراقية بشكل عام و ذلك بسبب غياب الوعي الاستثماري للمصارف و تعقيد الاجراءات الائتمانية و الروتينية القاتلة و تدهور الوضع الامني و السياسي و الاقتصادي للبلد كل هذا ادى الى تذبذب كبير في نسبة ملاءة رأس المال.

و الشكل (3) يوضح التذبذب في نسب ملاءة رأس المال للمصارف الخاصةالعراقية .

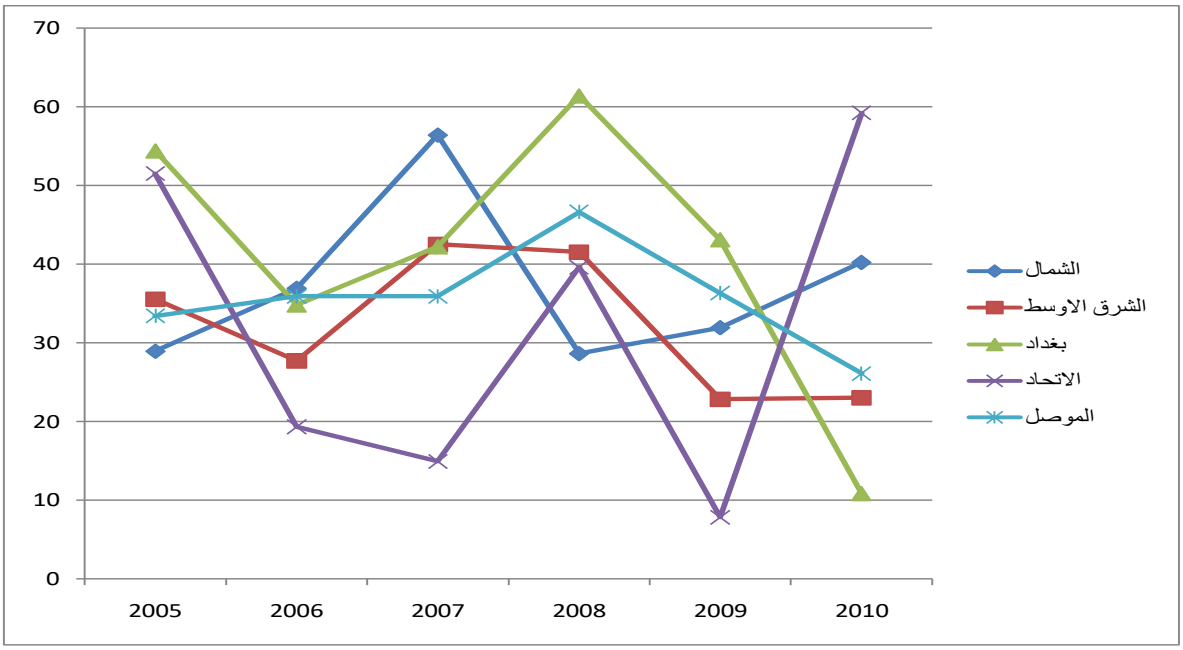

شكل (6)

نسب ملاءة رأس المال للمصارف الخاصةالعراقية للمدة (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على بيانات الجدول (3)

2- تحليل ملاءة رأس المال للمصارف الأردنية

أ- مصرف الأتحاد :(Union Bank)

في الجدول (4) الموضح أدناه تذبذب نسبة ملاءة رأس المال لمصرف الأتحاد في مدة الدراسة من (2005-2010) ففي سنة (2006) انخفضت نسبة ملاءة رأس المال وبلغت حوالي (33.9%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (43.5%) و كان السبب وراء هذا الانخفاض هو انخفاض نسبة ملاءة رأس المال إذ بلغت (16.9%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (18.1%) و كذلك انخفاض نسبة نمو رأس مال المصرف إلى (31.2%) بعد أن كان في (2005) و البالغة (35.8%) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3). أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضا في النسبة إذ بلغت حوالي (34%) مقارنة مع السنة الاساس و جاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة نمو رأس المال للمصرف إذ بلغت (29.3%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة توظيف رأس المال إذ بلغت حوالي (41.7%) مقارنة مع السنة الاساس, و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3).

ثم عادت نسبة ملاءة رأس المال إلى الانخفاض في سنة (2008) إذ بلغت (24.5%) مقارنة مع السنة الاساس, و كان سبب هذا الانخفاض بسبب انخفاض كل من نسبة نمو رأس المال و كذلك نسبة توظيف رأس المال و التي بلغت كل منها على الترتيب حوالي (5.4 % , 79.9%) مقارنة مع السنة الاساس, على الرغم من انخفاض نسبة ملاءة رأس المال الإ أنها لم تتجاوز النسبة المقررة, و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (4).و في سنة (2009) انخفضت ايضا النسبة إلى (28.6%) مقارنة مع السنة الاساس و جاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة نمو رأس المال و بلغت حوالي (24.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (4). أما في سنة (2010) اخفضت نسبة ملاءة رأس المال إلى (21.8%) مقارنة مع السنة الاساس و السبب في هذا الانخفاض هو انخفاض في نسبة توظيف رأس المال إذ وصلت إلى (40.4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة نمو رأس المال و البالغة (6.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (4).

جدول (4)

نسب ملاءة رأس المال للمصارف الخاصةالأردنية للمدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	(2005) %	(2006) %	(2007) %	(2008) %	(2009) %	(2010) %
مصرف الأتحاد	43.5	33.9	34	24.5	28.6	21.8
مصرف العربي	22.6	35	25.9	20.8	29.5	14.8
مصرف الأردني الكويتي	38.4	22.4	29.2	24.23	23.3	21.4
مصرف الأسكان	25.4	30.5	26.8	22.8	22.9	21.8
مصرف الأردن	24.7	22.2	22.7	24.6	22.7	20.6

المصدر : إعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- المصرف العربي : (Arab Bank)

نلاحظ أن ملاءة رأس المال للمصرف العربي والموضحة في الجدول السابق أن هناك ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال لسنة (2006) والبالغة (35%) مقارنة مع سنة (2005) (22.6%) وهذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع نسبة توظيف رأس مال المصرف في هذه السنة إذ بلغت نسبة التوظيف حوالي (63.8%) بينما كانت نسبة التوظيف في سنة (2005) إذ بلغت (55.6%), و كذلك كان سبب ارتفاع ملاءة رأس مال المصرف ايضاً الارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و التي بلغت حوالي (23%) مقارنة مع السنة التي تسبقها إذ كانت تبلغ (16.5%), و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3).

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة ملاءة رأس المال إذ بلغت حوالي (25.9%) مقارنة مع السنة الاساس و جاء هذا الارتفاع بسبب الزيادة في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف إذ بلغت (21%) مقارنة مع السنة الاساس, و فضلاً عن ارتفاع في نسبة نمو رأس المال ونسبة توظيف رأس المال إذ بلغت كل منهما حوالي (15.1% , 41.5%) مقارنة مع السنة الاساس, و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (4) . أما في سنة (2008) فنلاحظ انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال إذ بلغت حوالي (20.8%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف إذ بلغت (14.3%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة نمو رأس المال إذ بلغت حوالي (6.3%) مقارنة مع السنة الاساس, و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (4). أما في سنة (2009) ارتفعت نسبة ملاءة رأس المال وبلغت حوالي (29.5%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع كل من نسبة ملاءة رأس المال و نسبة نمو رأس المال وبلغت كل منهما حوالي (16.98% , 44.6%) مقارنة مع السنة الاساس ,و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (4).أما في سنة (2010) فحصل انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال وبلغ (14.8%) مقارنة مع السنة الاساس , وكان سبب وراء هذا الانخفاض هو النمو السالب لرأس مال المصرف و البالغ (-0.9%) مقارنة مع السنة الاساس والذي كان بسبب سوء إدارة استثمارات المصرف أو استثمار اموال المصرف في مشاريع غير مضمونة , وكذلك ايضا كان السبب وراء انخفاض ملاءة رأس مال المصرف هو انخفاض في نسبة ملاءة رأس مال المصرف (14.4%) مقارنة مع السنة الاساس . و على الرغم من هذا الانخفاض في نسبة ملاءة رأس مال المصرف الإ أنه لم يتجاوز النسبة المحددة , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (4).

ج- المصرف الأردني الكويتي : (The Jordan Kuwait Bank)

أن نسبة ملاءة رأس المال للمصرف الأردني الكويتي والموضحة في الجدول السابق فقد انخفضت في سنة (2006) إلى (22.4%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (38.4%) بسبب الانخفاض الشديد في نسبة نمو رأس مال المصرف في سنة (2006) إذ بلغت حوالي (20.9%) مقارنة مع السنة السابقة إذ كانت نسبة النمو تبلغ (55.8%) , مما أدى إلى انخفاض تصنيف ملاءة رأس المال للمصرف إلى الدرجة (3), الإ أن نسبة ملاءة رأس المال للمصرف لم تتجاوز النسبة المحددة.و استمر الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف للسنوات (2007-2010) إذ بلغت النسبة (29.2%, 24.23% , 23.3% , 21.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و كان السبب وراء الانخفاض في هذه المدة هو الانخفاض في نسبة نمو رأس المال و نسبة توظيف رأس المال للمصرف إذ بلغت نسب النمو في هذه المدة (21.6% , 3.2% , 5.2% , -6.9%) مقارنة مع السنة الاساس , أما نسب توظيف رأس المال فقد بلغت (83.2% , 83.2% , 69.6% , 75.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و على الرغم من الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال الإ أنها لم تتجاوز النسبة المحددة أما بالنسبة إلى تصنيف النسبة بقي المصرف محافظا على تصنيفه و هو تصنيف (4) وذلك في السنوات من (2007-2010).

د- مصرف الأسكان: (Housing BankThe)

نلاحظ أن في نسبة ملاءة رأس المال لمصرف الأسكان الموضح في الجدول السابق ارتفاع في النسبة للمصرف في سنة (2006) إذ بلغت حوالي (30.5%) مقارنة مع السنة الاساس إذ بلغت حوالي (25.4%) وجاء هذا الارتفاع بسبب الارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال في هذه السنة التي وصلت إلى حوالي (32.06%) بالمقارنة مع السنة التي السابقة إذ كانت تبلغ حوالي (17.31%) , وكان السبب الثاني وراء ارتفاع نسبة ملاءة رأس المال للمصرف هو ارتفاع نسبة نمو رأس مال المصرف لسنة (2006) إذ بلغت (37.4%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (27.1%),و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (4). أما في سنة (2007) وكما هو موضح في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة ملاءة رأس المال قد انخفضت إلى حوالي (26.8%) مقارنة مع السنة الاساس وكانت هناك عدة اسباب التي أدت إلى انخفاضها منها انخفاض نسبة نمو رأس المال ايضا إلى (19.8%) مقارنة مع السنة الاساس و كذلك انخفضت نسبة توظيف رأس المال إلى (77.02%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى انخفاض تصنيف المصرف إلى درجة التصنيف (4) . أما في سنة (2008) فقد انخفضت ايضا نسبة ملاءة رأس المال إلى (22.8%) مقارنة مع السنة الاساس و كان السبب وراء هذا الانخفاض هو انخفاض في

نسبة توظيف رأس المال للمصرف إذ بلغت (87.3%) مقارنة مع السنة الاساس . و بسبب هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (4) . وفي سنة (2009) انخفضت النسبة إلى (22.9%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب الانخفاض في نسبة توظيف رأس المال والتي بلغت حوالي (78.4%) مقارنة مع السنة الاساس فضلاً عن انخفاض نسبة نمو رأس المال و البالغة (11.2%) مقارنة مع السنة الاساس, و بسبب هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى انخفاض تصنيف المصرف إلى درجة التصنيف (4) . و استمر الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف إلى سنة (2010) إذ بلغت نسبة ملاءة رأس المال حوالي (21.8%) مقارنة مع السنة الاساس, و جاء هذا الانخفاض بسبب الانخفاض في نسبة نمو رأس المال إذ بلغت (9.1%) وانخفاض نسبة توظيف رأس المال إلى (76.4%) مقارنة مع السنة الاساس , وعلى الرغم من هذا الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال الإ أنها لم تتجاوز النسبة المقررة , وعلى الرغم من الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال بقي المصرف محافظاً على تصنيف (4).

هـ- مصرف الأردن : (Bank of Jordan)

نلاحظ ايضاً في الجدول السابق نسبة ملاءة رأس المال لمصرف الأردن الذي يبين انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف في سنة (2006) والتي بلغت (22.2%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (24.7%) و كان السبب الرئيسي وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة توظيف رأس مال المصرف في سنة (2006) و كانت تبلغ (30.8%) مقارنة مع السنة التي تسبقها و التي تبلغ (46.2%) ,و بسبب هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى انخفاض تصنيف المصرف إلى درجة التصنيف (4) . أما نسبة ملاءة رأس المال انخفضت ايضا في سنة (2007) إذ بلغت حوالي (22.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (4) .

أما في سنة (2008) انخفضت كذلك نسبة ملاءة رأس المال لتصل إلى (24.6%)مقارنة مع السنة الاساس, بسبب انخفاض نسبة نمو رأس المال التي بلغت (3.2%) مقارنة مع السنة الاساس ,و على رغم هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظاً على درجة التصنيف (4) .

أما في سنة (2009) انخفضت نسبة ملاءة رأس المال للمصرف لتصل (22.7%) مقارنة مع الاساس , و سبب هذا الانخفاض في النسبة هو انخفاض في نسبة نمو رأس المال للمصرف إلى (5.2%) مقارنة مع السنة الاساس, وعلى الرغم من هذا الانخفاض في النسبة الإ أنها لم تتجاوز النسبة المقررة و بقي المصرف محافظا على تصنيفه (4).

أما في سنة (2010) انخفضت نسبة ملاءة رأس المال إذ بلغت حوالي (20.6%) مقارنة مع السنة الاساس , وكان السبب الاساسي في انخفاض النسبة لهذه السنة هو انخفاض نسبة نمو رأس المال التي بلغت حوالي (-6.9%) مقارنة مع السنة الاساس مما أدى إلى انخفاض تصنيف ملاءة رأس المال للمصرف إلى التصنيف (4).

مما سبق نلاحظ ان المصارف الاردنية نسبة التذبذب لملاءة رأس المال فيها قليلة و لم تتجاوز نيبة ملاءة رأس المال النسبة المقررة وفق بازل 11و البالغة (8%) و وفق قانون المصارف الاردنية و البالغة (12%) على عكس المصارف العراقية و ذلك نتيجة لاستقرار الاوضاع الامنية و السياسة و الاقتصادية للبلد و كثر الاستثمارات التي تقوم بها المصارف الاردنية .

و في الشكل أدناه يوضح التذبذب في ملاءة رأس المال للمصارف الخاصةالأردنية

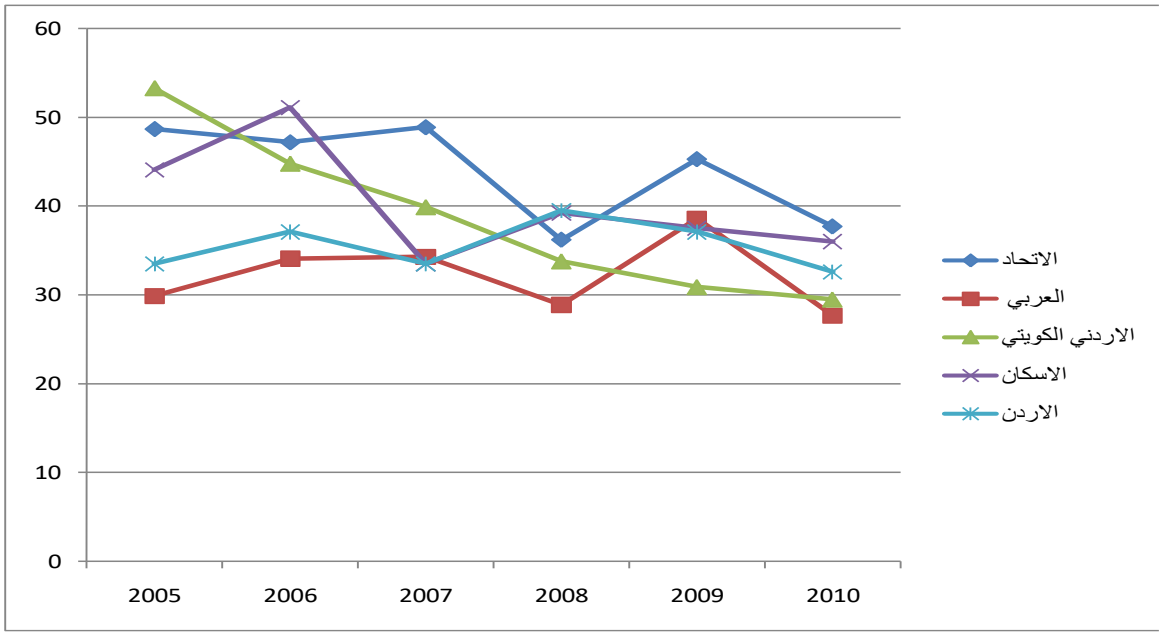

شكل (7)

نسب ملاءة رأس المال للمصارف الخاصة الأردنية للمدة من (2005-2010)

المصدر : من اعداد الباحثة أعتماداً على بيانات الجدول (4)

ثانياً : تحليل جودة الأصول : (Analysis of Asset Quality)

لغرض تحليل جودة الأصول للمصارف الخاصةالعراقية و الأردنية للمدة من(2005-2010) , أعتمدت الباحثة باستخراج جودة الأصول عن طريق البيانات المتوفرة عن هذه المصارف , أما تصنيف المصارف فتم وفق دليل التصنيف المصرفي للبنك المركزي العراقي , وتم حسابها بحسب القوانين المذكورة سابقا في الفصل الثاني , و هذه النسب عبارة عن المتوسط الحسابي للنسب الآتية :

1- نسبة مخصص خسائر القروض إلى مجموع القروض .

2- نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض .

3- نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال .

4- نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة .

1- تحليل جودة الأصول للمصارف العراقية

أ- مصرف الشمال : (North Bank)

في الجدول (5) الموضح أدناه نلاحظ ارتفاع نسبة جودة الاصول لمصرف الشمال في سنة (2006) إلى (71%) مقارنة مع سنة (2005) والذي أدى إلى انخفاض نسبة تصنيف جودة اصول المصرف من التصنيف (3). أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً ايضا في نسبة جودة الأصول للمصرف وبلغت (77%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع جاء بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و البالغة (1.3%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ (1.2%) , فضلاً عن ارتفاع نسبة مخصص خسائر القروض إلى مجموع القروض و البالغة (6.4%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (2.3%) , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة بقي المصرف محافظا على تصنيف (3). أما في سنة (2008) ارتفعت ايضا نسبة جودة الأصول إلى (78.6%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب ارتفاع كل من نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال وكذلك أيضا نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة وبلغت كل منها (10.6% , 2.6% , 400.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة ظل المصرف محافظا على درجة تصنيف (3).

أما في سنة (2009) فقد ارتفعت نسبة جودة الأصول للمصرف و بلغت حوالي (79.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة حصل بسبب الزيادة في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و بلغت (425%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة ظل المصرف محافظا على درجة تصنيف (4) . وفي سنة (2010) ارتفعت ايضا نسبة جودة الاصول لتبلغ حوالي (65.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة حصل بسبب الزيادة في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و بلغت (410.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة ظل المصرف محافظا على درجة تصنيف (3).

جدول (5)

نسب جودة الأصول للمصارف الخاصة العراقي للمدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الشمال	47.5	71	77	78.6	79.2	65.5
مصرف الشرق الأوسط	44.4	70.6	70.5	65.2	66.9	74.4
مصرف بغداد	25.6	16.8	18.4	13	28	23.3
مصرف الأتحاد	11.8	19	18.5	27.1	56.8	60.4
مصرف الموصل	12.2	14.8	27.9	7.7	64.7	51.5

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب – مصرف الشرق الأوسط : (Bank of the Middle East)

إن نسب جودة الأصول لمصرف الشرق الأوسط و الموضح في الجدول السابق فقد ارتفعت نسبة جودة الأصول في سنة (2006) فبلغت حوالي (70.6%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت نسبة جودة الأصول تبلغ (44.4%) وجاءت هذه الزيادة بسبب الزيادة في نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض فبلغت حوالي (56.8%) مقارنة مع السنة السابقة وكانت حوالي (55%) و سبب الزيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وبلغت (35.2%) مقارنة مع (2005) و البالغة (20%) وكذلك ارتفاعنسب كل من نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و نسبة مخصص

خسائر القروض إلى القروض المتعثرة بلغت كل منها حوالي (0.8%, 189.7%) ,و بسبب هذا الارتفاع في النسبة حصل المصرف على درجة تصنيف (3).

أما في سنة (2007) فقد ارتفعت جودة الأصول إلى (70.5%) مقارنة مع السنة الاساس ,وجاءت هذه الزيادة بسبب ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة وبلغت كل منها حوالي (0.9%, 213.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة ظل المصرف محافظا على درجة تصنيف (3). أما في سنة (2008) ارتفعت ايضا نسبة جودة الأصول إلى (65.2%) مقارنة مع السنة الاساس بسبب ارتفاع كل من نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال وكذلك أيضا نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة وبلغت كل منها (56.7% , 33.3% , 169.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة بقي المصرف محافظا على التصنيف (3).أما في سنة (2009) فقد ارتفعت جودة الأصول إلى (66.9%) مقارنة مع السنة الاساس ,وجاءت هذه الزيادة بسبب ارتفاع في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة وبلغت حوالي (349.1) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة ظل المصرف محافظا على درجة تصنيف (3).

ثم استمرت نسبة ملاءة رأس المال بالارتفاع إلى سنة (2010) وبلغت حوالي (74.4%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب ارتفاع نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و بلغت حوالي (389.3%) في سنة (2010) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة الذي أدى إلى بقاء المصرف ضمن التصنيف (3) .

ج – مصرف بغداد : (Bank of Baghdad)

إن مصرف بغداد نلاحظ عن طريق الجدول السابق أن جودة الأصول قد انخفضت في سنة (2006) وبلغت حوالي (16.8%) مقارنة مع السنة الاساس وكانت تبلغ حوالي (25.6%) وهذا الانخفاض في الجودة بسبب الانخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة وبلغت حوالي (2.5%) مقارنة مع السنة السابقة إذ كانت تبلغ (92.7%) و نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال كانت تبلغ (4.9%) و هذا يدل على قدرة المصرف للحد من خسائر القروض و المصرف يعرف حجم القروض المتعثرة ولديه القدرة على معالجتها و تصنف جودة الأصول لهذه السنة بتصنيف (1) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً ايضا في نسبة جودة الأصول للمصرف وبلغت (18.4%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر

القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (10.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة ظل المصرف محافظا على درجة التصنيف (1). و في سنة (2008) انخفضت جودة الأصول إلى (13%) مقارنة مع السنة الاساس , نتيجة لانخفاض كل من نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة وبلغت كل منها (1.8%, 4.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (1). أما في سنة (2009) فقد ارتفعت نسبة جودة الأصول للمصرف و بلغت حوالي (28%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب الزيادة في نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض وبلغت (17.6%) و كذلك أيضا الزيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض و بلغت (27%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (2.4%) مقارنة مع السنة الاساس , مما أدى إلى انخفاض في النسبة إلى درجة التصنيف (2). ثم عادت نسبة جودة الأصول إلى الانخفاض في (2010) وبلغت حوالي (23.3%) مقارنة بالسنة الاساس , و هذا الانخفاض كان بسبب انخفاض نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (66.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة الإ أن المصرف بقي محافظا على تصنيف (2).

د- مصرف الاتحاد : (Union Bank)

أما مصرف الاتحاد والموضح في الجدول السابق نلاحظ أن جودة الأصول فيه قد ارتفعت إلى (19%) مقارنة مع السنة الاساس و هي سنة (2005) و كانت تبلغ (11.8%) و هذا الارتفاع جاء بسبب ارتفاع نسبة مخصص الخسائر إلى إجمالي القروض و بلغت (15.8%) مقارنة مع السنة التي تسبقها التي تبلغ (4.1%) و كذلك الزيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و بلغت حوالي (0.9%) مقارنة مع سنة (2005) فكانت تبلغ حوالي (0.5%) وعلى الرغم من هذا الارتفاع في جودة اصول المصرف الإ أن المصرف ظل محافظا على درجة تصنيفه و هو التصنيف (1) .

أما في سنة (2007) فقد ارتفعت نسبة جودة الأصول إلى (18.5%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب ارتفاع كل من نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و التي بلغت كل منهما (6.5%, 66.7%) مقارنة مع السنة الاساس, و على الرغم من الارتفاع في درجة تصنيف المصرف بقي محافظا على درجة التصنيف (1).

أما في سنة (2008) فقد ارتفعت نسبة جودة الأصول إلى (27.1%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب ارتفاع في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و التي بلغت (104%) مقارنة

مع السنة الاساس, و على الرغم من الارتفاع في درجة تصنيف المصرف بقي محافظا على درجة التصنيف (2).

و استمر الارتفاع في نسبة جودة الأصول فبلغت في سنة (2009) حوالي (56.8%) مقارنة مع السنة الاساسي , بسبب ارتفاع نسبة مخصص خسائر إلى إجمالي القروض و البالغة (12%) و ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و التي بلغت (3.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (211.4%) مما أدى إلى انخفاض في درجة تصنيف النسبة إلى التصنيف (3).

و أستمرت نسبة جودة الأصول في الارتفاع إلى (2010) وبلغت حوالي (60.4%) مقارنة مع السنة السابقة , بسبب ارتفاع في نسبة مخصص خسائر القروض إلى اجمالي القروض و البالغة (10.5%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض و البالغة (3.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاص عن ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (1.8%) , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض في تصنيف المصرف إلى التصنيف (3) .

هـ- مصرف الموصل : (Bank of Mosul)

جودة الأصول لمصرف الموصل والموضحة في الجدول السابق فإنها ارتفعت في سنة (2006) وبلغت حوالي (14.8%) مقارنة مع السنة السابقة التي كانت تبلغ (12.2%) و كان السبب وراء هذا الارتفاع هو ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و البالغة (5.5%) مقارنة مع السنة السابقة (0.9%) و ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (1.1%) مقارنة مع السنة التي تسبقها و البالغة (0.2%) وعلى الرغم من هذا الارتفاع في جودة الأصول الإ أن جودة الأصول تصنف (1). أما في سنة (2007) ارتفعت نسبة جودة الأصول إلى (27.9%) و هذا الارتفاع جاء بسبب ارتفاع نسبة مخصص الخسائر إلى إجمالي القروض و البالغة (3.4%) مقارنة مع السنة الاساس والتي كانت تبلغ (2%) فضلاً عن ارتفاع نسبة مخصص الخسائر إلى القروض المتعثرة و التي بلغت (102%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة أثر في درجة تصنيف المصرف مما أدى إلى انخفاض التصنيف إلى (2).

أما في سنة (2008) فقد انخفضت نسبة جودة الأصول بشكل كبير وبلغت حوالي (7.7%) مقارنة مع السنة الاساس و ذلك بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و البالغة (1.1%) مقارنة مع السنة الاساس و كذلك ايضا الانخفاض الكبير في نسبة مخصص خسائر

القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (24.9%) مما أدى إلى ارتفاع تصنيف للمصرف إلى التصنيف (1).

ثم عادت نسبة جودة الأصول للمصرف إلى الارتفاع إلى (64.7%) في (2009) مما أثر سلبا على درجة تصنيف المصرف فأنخفض تصنيفه إلى (3) , و كان السبب الاساسي وراء هذا الارتفاع هو ارتفاع مخصص خسائر القروض للمصرف إلى إجمالي القروض و البالغة (2.9%) في هذه السنة مقارنة مع السنة الاساس و استمرت نسبة جودة الأصول بالارتفاع في سنة (2010) وبلغت حوالي (51.5%) وعلى الرغم من هذا الارتفاع في النسبة الإ أن تصنيف جودة الأصول ظل محافظا على تصنيف (3).

مما سبق نلاحظ ان جودة الاصول للمصارف العرقية منخفضة و ان اغلب المصارف العراقية عينة الدراسة حصلت على التصنيف (3) و هذا دليل على ان نوعية الموجودات و ادارة القروض أقل من المرضية مما يستدعي اهتمام من قبل السلطات الرقابية , لذلك فإنه يستدعي الى تحسين مستوى ادارة القروض و ادارة المخاطر من قبل الادارة.

و المخطط الآتي يوضح نسب لجودة الأصول للمصارف العراقية الخاصة للمدة من (2005-2010)

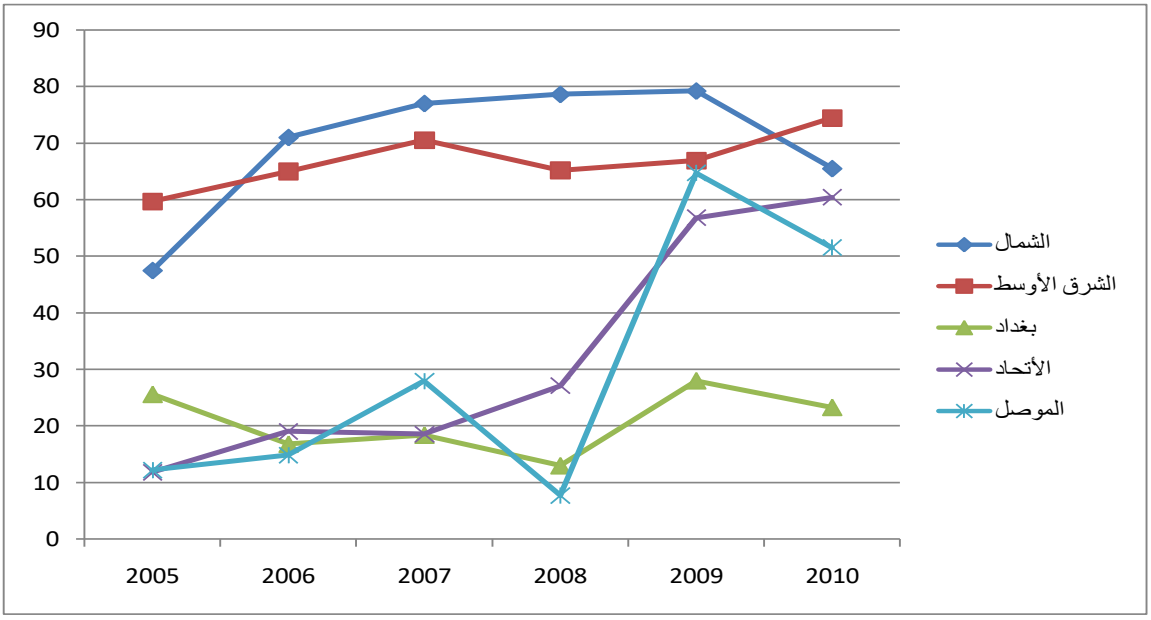

شكل (8)

نسب جودة الأصول للمصارف الخاصةالعراقية للمدة من (2005-2010)

المصدر : من اعداد الباحثة أعتماداً على الجدول (5)

2- تحليل جودة الأصول للمصارف الأردنية

أ- مصرف الأتحاد: (Union Bank)

عن طريق الجدول (6) الموضح أدناه نلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الأصول لمصرف الأتحاد في سنة (2006) و البالغة (13.3%) مقارنة مع السنة السابقة والبالغة حوالي (16.2%) و حصل هذا الانخفاض في النسبة للمصرف بسبب انخفاض نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و البالغة (1.2%) مقارنة مع (2005) والبالغة (2.4%) و ايضا انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و البالغة (2.4%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (4.2%) فضلاً عن انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال والبالغة (1.1%) مقارنة مع (2005) والبالغة (1.8%) , و حصل المصرف على التصنيف (1) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الأصول و البالغة حوالي (13.4%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و البالغة (1.5%) مقارنة مع (2005) , فضلاً عن انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و البالغة (3%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال والبالغة (1.1%) مقارنة مع (2005), فضلاً عن انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (48.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و حصل المصرف على التصنيف (1) . إما في سنة (2008) حصل انخفاض كبير في نسبة جودة الأصول للمصرف والبالغة حوالي (9%) مقارنة مع السنة الاساس , وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى اجمالي القروض والبالغة (1.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (25.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و بقي المصرف محافظا على التصنيف (1) .

إما في سنة (2009) حصل انخفاض ايضا في نسبة جودة الاصول و بلغت (12.8%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (32.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة ظل المصرف محافظا على درجة التصنيف (1). أما في سنة (2010) ارتفعت نسبة جودة الأصول لتصل إلى (16.3%) مقارنة مع السنة الاساس بسبب ارتفاع في نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض والبالغة (4.7%) مقارنة مع السنة الاساس , إضافة إلى ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض و البالغة (10%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن

ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (4%) مقارنة مع السنة الاساس , و على الرغم من ذلك ظل المصرف محافظا على درجة التصنيف (1).

جدول (6)

نسب جودة الأصول للمصارف الخاصة الأردنية للمدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصرف الأتحاد	16.2	13.3	13.4	9	12.8	16.3
مصرف العربي	20.4	17.7	13.4	11.8	31.4	29.7
مصرف الأردني الكويتي	38.3	25.4	44.3	57.6	28.8	27.4
مصرف الأسكان	18.3	17.8	14.1	15.3	17.2	17.8
مصرف الأردن	20.3	21.5	16.6	21.7	18.7	19.7

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- المصرف العربي : (Arab Bank)

في الجدول السابق نلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الأصول للمصرف العربي في سنة (2006) و البالغة (17.7%) مقارنة مع السنة الاساس والبالغة (20.4%) و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و البالغة (2.97%) مقارنة مع سنة (2005) والبالغة (3.7%) و ايضاً انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و البالغة (46.7%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (52.1%) فضلاً عن انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال والبالغة (17.3%) مقارنة مع سنة (2005) والبالغة (18.8%) , و بسبب هذا الانخفاض حصل المصرف على التصنيف (1) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الأصول و البالغة حوالي (13.4%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض

إلى اجمالي القروض و البالغة (2.4%) مقارنة مع السنة الاساس , إضافة إلى انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و البالغة (30.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال والبالغة (12.4%) مقارنة مع سنة (2005), و بسبب هذا الانخفاض في النسبة ظل المصرف محافظا على التصنيف (1), وفي سنة (2008) انخفضت ايضا نسبة جودة الأصول إلى (11.8%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى اجمالي القروض و البالغة (2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والتي بلغت حوالي (26.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و التي بلغت (11%) مقارنة مع السنة الاساس ,و بسبب هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف ضمن التصنيف (1) .

أما في سنة (2009) فقد ارتفعت نسبة جودة الأصول للمصرف و بلغت حوالي (31.4%) مقارنة مع السنة الاساس, بسبب الزيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وبلغت (86.5%) مقارنة مع السنة الاساس ,و كذلك الزيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (32.9%) , وهذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض في درجة تصنيف جودة الأصول للمصرف إلى التصنيف (2). أما في سنة (2010) ارتفعت ايضا نسبة جودة الأصول لتصل إلى (29.7%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والبالغة (82.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (31%) مقارنة مع سنة (2005) , وبسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .

ج- المصرف الاردني الكويتي : (The Jordan Kuwait Bank)

عن طريق الجدول السابق نلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الأصول للمصرف الاردني الكويتي في سنة (2006) و البالغة (25.4%) مقارنة مع السنة السابقة والبالغة حوالي (38.3%) و حصل هذا الانخفاض في النسبة للمصرف بسبب انخفاض نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و البالغة (0.4%) مقارنة مع (2005) والبالغة (1.2%) , فضلاً عن انخفاض نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة والبالغة (99.8%) مقارنة مع سنة (2005) والبالغة (150.7%) , و حصل المصرف على التصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة جودة الأصول و البالغة حوالي (44.3%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع نسبة مخصص خسائر القروض إلى

القروض المتعثرة والبالغة (176.1%) مقارنة مع السنة الاساس, مما أدى إلى حصول المصرف على التصنيف (2).

وفي سنة (2008) ارتفعت ايضا نسبة جودة الأصول إلى (57.6%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب ارتفاع في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و التي بلغت (228.5%) مقارنة مع السنة الاساس , مما أدى إلى انخفاض في النسبة للمصرف إلى التصنيف (3) .

أما في سنة (2009) فقد انخفضت نسبة جودة الأصول للمصرف و بلغت حوالي (28.8%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب الانخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة وبلغت (107%) مقارنة مع السنة الاساس , وهذا الانخفاض في النسبة أدى إلى ارتفاع في درجة تصنيف جودة الأصول للمصرف إلى التصنيف (2) . و في سنة (2010) انخفضت ايضا نسبة جودة الأصول لتصل إلى (27.4%) مقارنة مع السنة الاساس , بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (100%) مقارنة مع سنة (2005) , وعلى الرغم من هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (2).

د- مصرف الأسكان : (Housing Bank)

عن طريق الجدول السابق نلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الأصول لمصرف الأسكان في سنة (2006) و البالغة (17.8%) مقارنة مع السنة السابقة والبالغة حوالي (18.3%) و حصل هذا الانخفاض في النسبة للمصرف بسبب انخفاض نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و البالغة (2.5%) مقارنة مع سنة (2005) والبالغة (2.9%) و كذلك الانخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و البالغة (3.8%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (4.3%) و إضافة إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال والبالغة (1.3%) مقارنة مع سنة (2005) والبالغة (1.6%) , و حصل المصرف على التصنيف (1).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الأصول و البالغة حوالي (14.1%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض و البالغة (2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض و البالغة (4%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (1.4%) , و أيضاً الانخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة والبالغة (48.8%) مقارنة مع السنة الاساس ,و بسبب هذا حصل المصرف على التصنيف (1) . وفي سنة (2008) حصل انخفاضاً في نسبة جودة الأصول للمصرف والبالغة حوالي

(15.3%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى اجمالي القروض و البالغة (1.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض و البالغة (2.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و أيضاً انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (1%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة والبالغة (56%) مقارنة مع سنة (2005) , و بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (1). و استمرت نسبة جودة الأصول بالأنخفاض في سنة (2009) و بلغت (17.2%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (0.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (56.8%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة ظل المصرف محافظا على درجة التصنيف (1). أما في سنة (2010) انخفضت ايضا نسبة جودة الأصول لتصل إلى (17.8%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب أنخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (0.3%) , إضافة إلى انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (54.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض ظل المصرف محافظا على درجة التصنيف (1).

هـ- مصرف الأردن : (Bank of Jordan)

عن طريق الجدول السابق نلاحظ ارتفاعاً في نسبة جودة الأصول لمصرف الأردن في (2006) و البالغة (21.5%) مقارنة مع السنة الاساس والبالغة حوالي (20.3%) و حصل هذا الارتفاع في النسبة للمصرف بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال والبالغة (2.8%) مقارنة مع سنة (2005) والبالغة (0.004%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (72.5%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (69.2%) , و حصل المصرف على التصنيف (2). أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الأصول و البالغة حوالي (16.6%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (45%) مقارنة مع السنة الاساس , مما أدى إلى ارتفاع في درجة تصنيف المصرف إلى التصنيف (1) . وفي سنة (2008) حصل ارتفاع في نسبة جودة الأصول للمصرف والبالغة حوالي (21.7%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال و البالغة (3.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة والبالغة (

71.8%) مقارنة مع السنة الاساس, و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض درجة تصنيف المصرف إلى التصنيف (2) .

أما في سنة (2009) انخفضت نسبة جودة الاصول للمصرف و بلغت (18.7%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة و البالغة (57.4%) مقارنة مع سنة (2005) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة ارتفعت درجة التصنيف إلى التصنيف (1). و في سنة (2010) انخفضت ايضا نسبة جودة الأصول لتصل إلى (19.7%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب انخفاض في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة والبالغة (60.96%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (1).

مما سبق نلاحظ ان المصارف الاردنية امتازت اغلبها بجودة عالية للاصول فقد حصلت المصارف عينة الدراسة على التصنيف (1) وفق تصنيف نظام التقييم المصرفي (camels) و هذا دليل على ان المصارف الاردنية تمتاز بالضبط الجيد لمحفظة القروض , و وجود رقابة فعالة على عملياتها و متابعة الالتزام بالمعايير و الضوابط التي تضعها الادارة بهذا الخصوص, اضافة الى الضبط الجيد للتركزات الائتمانية و قروض الموظفين بما يعطي حد ادنى من المخاطر .

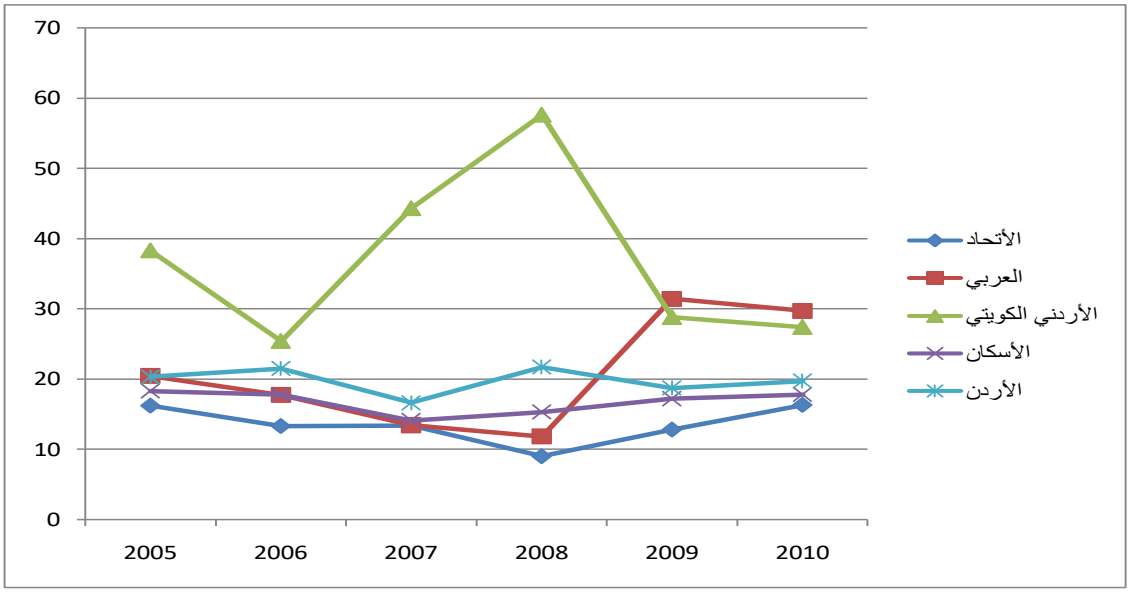

شكل (9)

نسب جودة الأصول للمصارف الخاصة الأردنية للمدة من (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الجدول (6)

ثالثاً: تحليل جودة الإدارة:- (Analysis of The Quality of Management)

لغرض تحليل جودة الإدارة للمصارف الخاصة العراقية و الأردنية للمدة من(2005-2010) , أعتمد الباحث على استخراج نسبة جودة الإدارة عن طريق البيانات المتوفرة عن هذه المصارف , أما تصنيف المصارف فتم وفق دليل التصنيف المصرفي للبنك المركزي العراقي, وتم حسابها حسب القوانين المذكورة سابقآ في الفصل الثاني , و هذه النسب عبارة عن المتوسط الحسابي للنسب الآتية :

1- نسب الإنفاق .

2- نسبة الإيرادات لكل موظف .

1- تحليل جودة الإدارة للمصارف العرقية

أ- مصرف الشمال : (North Bank)

عن طريق الجدول (7) و الموضح أدناه نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة لمصرف الشمال بقيت ثابتة ولم تتغير خلال ثلاثة سنوات (2005-2007) و كانت تبلغ حوالي (24.9%) و بسبب هذا بقيت درجة تصنيف للمصرف ثابتة بدرجة التصنيف (2). وفي سنة (2008) حصل ارتفاع في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة حوالي (31.9%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق للمصرف والبالغة (57%) مقارنة مع السنة الاساس, و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض درجة تصنيف النسبة إلى التصنيف (3). و استمرت نسبة جودة الإدارة إلى الارتفاع في سنة (2009) و بلغت (32.3%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (57.8%) مقارنة مع سنة (2005) , و على الرغم من هذا الارتفاع في النسبة الإ أن المصرف بقي محافظا على درجة التصنيف (3).
أما في سنة (2010) ارتفعت نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (30.5%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق والبالغة (53.8%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (3).

جدول (7)

نسبة جودة الإدارة للمصارف الخاصة العراقية للمدة من(2005-2010)

السنوات	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الشمال	24.9	24.9	24.9	31.9	32.3	30.5
مصرف الشرق الأوسط	31.6	43.9	37.5	42.2	51.1	50.6
مصرف بغداد	44.8	27.3	18.6	28.6	33.9	34.4
مصرف الأتحاد	51.3	28.9	32	38.9	33.7	33.5
مصرف الموصل	28.3	29.8	24	23.5	26.6	23.3

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- مصرف الشرق الأوسط : (Bank of the Middle East)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة لمصرف الشرق الاوسط العراقي ارتفعت في سنة (2006) و كانت تبلغ حوالي (43.9%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (31.6%) و كان السبب الرئيسي وراء ارتفاع هذه النسبة هو ارتفاع نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (69.3%) فضلاً عن الزيادة في نسبة الإيراد لكل موظف و البالغة (18.5%) مقارنة مع السنة السابقة والتي كانت تبلغ حوالي (17.9%) , و كما نلاحظ إن نسب الانفاق عالية للمصرف في هذه السنة مما أدى إلى انخفاض في درجة تصنيف جودة الإدارة للمصرف إلى التصنيف (4).

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة الإدارة و البالغة حوالي (37.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق و البالغة (59.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة ارتفعت درجة تصنيف المصرف إلى (3) .

وفي سنة (2008) حصل ارتفاع في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة حوالي (42.2%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق للمصرف والبالغة (67.7%) مقارنة

مع سنة (2005), و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض درجة تصنيف النسبة للمصرف إلى التصنيف (4).

و استمرت نسبة جودة الإدارة بالارتفاع في سنة (2009) و بلغت (51.1%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق و البالغة (67.2%) مقارنةمع السنة الاساس , فضلاً عن الارتفاع في نسبة الإيراد لكل موظف و التي بلغت (34.9%) مقارنة مع سنة الاساس, و بسبب هذا الارتفاع في النسبة انخفضت درجة التصنيف للمصرف إلى درجة التصنيف . (5)

أما في سنة (2010) ارتفعت ايضا نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (50.7%) مقارنة مع السنة الاساس بسبب الارتفاع في نسبة الانفاق والبالغة (69.4%) مقارنة مع السنة الاساس , مما أدى إلى ثبات درجة تصنيف المصرف إلى درجة التصنيف (5) .

ج- مصرف بغداد:- (Bank of Baghdad)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة لمصرف بغداد انخفضت و بشكل كبير في سنة (2006) و كانت تبلغ حوالي (27.3%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (44.8%) و كان السبب الرئيسي وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (46.1%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (75.5%)إضافة إلى انخفاض في نسبة الإيراد لكل موظف و البالغة (8,5%) مقارنة مع السنة السابقة والتي كانت تبلغ حوالي (14.1%) , و كما نلاحظ أن نسب الانفاق انخفضت بشكل كبير للمصرف في هذه السنة مما أدى إلى ارتفاعاً في درجة تصنيف جودة الإدارة للمصرف إلى التصنيف (2) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة الإدارة و البالغة حوالي (18.6%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الانخفاض في نسبة الإدارة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (31.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة الإيراد لكل موظف و البالغة (5.9%) , و بسبب هذا الانخفاض تم تصنيف المصرف بالتصنيف (1).

أما في سنة (2008) حصل انخفاض في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة حوالي (28.6%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف والبالغة (50.1%) مقارنة مع سنة (2005), فضلاً عن انخفاض في نسبة الايرادات لكل موظف و البالغة (7.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).

أما في سنة (2009) انخفضت ايضا نسبة الإدارة و البالغة (33.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (54.7%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن انخفاض في نسبة الايرادات لكل موظف و البالغة (13%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (3).

أما في سنة (2010) انخفضت ايضا نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (34.4%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق والبالغة (61.1%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة الايرادات لكل موظف و البالغة (7.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (3) .

د- مصرف الاتحاد : (Union Bank)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة لمصرف الاتحاد قد انخفضت و بشكل كبير في سنة (2006) و كانت تبلغ حوالي (28.9%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (51.3%) و كان السبب الرئيسي وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (39.6%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (84.1%) فضلاً عن انخفاض في نسبة الإيراد لكل موظف و البالغة (18.2%) مقارنة مع السنة السابقة والتي كانت تبلغ حوالي (18.4%) , و بسبب هذا الانخفاض الذي أدى إلى ارتفاع درجة تصنيف إلى التصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة الإدارة و البالغة حوالي (32%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (46.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3).

وفي سنة (2008) كذلك حصل انخفاض في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة حوالي (38.9%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف والبالغة (60.3%) مقارنة مع سنة (2005), فضلاً عن انخفاض في نسبة الايراد لكل موظف و البالغة (17.5%) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (3).

أما نسبة جودة الإدارة في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (33.7%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و الذي بلغ (51.8%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن انخفاض في نسبة الايراد لكل موظف و البالغة (15.6%) مقارنة مع السنة السابقة ,و لقد أدى هذا الانخفاض في النسبة إلى ارتفاع درجة تصنيف إلى التصنيف (3).

أما في سنة (2010) فقد انخفضت نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (33.5%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب انخفاض في نسبة الانفاق والبالغة (49.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (3).

هـ- مصرف الموصل :(Bank of Mosul)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة لمصرف الموصل قد ارتفعت في سنة (2006) و كانت تبلغ حوالي (29.8%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (28.3%) و كان السبب الرئيسي وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (46.5%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (34%) , و كما نلاحظ أن النسبة قد ارتفعت في هذه السنة و تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة الإدارة و البالغة حوالي (24%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (36.5%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة الإيرادات لكل موظف و التي بلغت (11.5%) مقارنة مع سنة (2005) و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظا على درجةالتصنيف (2).

وفي سنة (2008) حصل انخفاض في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة (23.5%) مقارنة مع السنة التي تسبقها وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف والبالغة (35.4%) مقارنة مع سنة (2007), و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة الإ أنه بقي بدرجة التصنيف السابقة و هو التصنيف (2) .

أما نسبة جودة الإدارة في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (26.6%) مقارنة مع السنة السابقة و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق و التي بلغت (38.4%) مقارنة مع سنة (2008) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة الإيرادات لكل موظف و البالغة (14.7%) مقارنة مع سنة (2008) و التي تبلغ (11.5%) , و على الرغم من هذا الارتفاع في النسبة الإ أنه لم يوثر على درجة تصنيف المصرف و بقيت محافظة على التصنيف (2) .

أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (23.3%) مقارنة مع سنة (2009) بسبب انخفاض في نسبة الانفاق والبالغة (31.1%) مقارنة مع السنة السابقة , و بقي المصرف محافظا ايضا على درجة التصنيف (2) .

مما سبق نلاحظ تذبذب كبير في نسبة جودة الادارة للمصارف العراقية عينة الدراسة و هذا التذبذب في النسبة اثر على درجة تصنيف جودة الادارة للمصارف عينة الدراسة فاغلب المصارف اخذت التصنيف (2) و (3) و هذا دليل على وجود ضعف في التنظيم الداخلي للمصارف و عدم وجود اجراءات تصحيحية مناسبة و التقييم ضعيف للمخاطر و العمليات التخطيطية , مما يحتاج الى رقابة تنظيمية لضمان جودة الإدارة و إتخاذ الاجراءات التصحيحية .

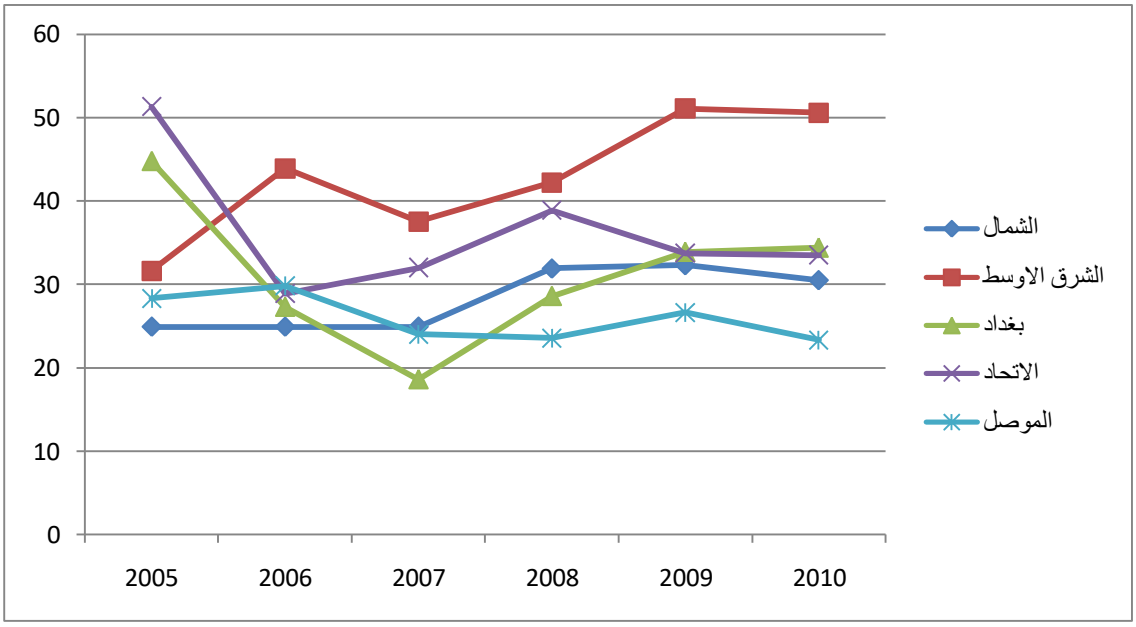

شكل (10)

نسبة جودة الإدارة للمصارف الخاصة العراقية للمدة من(2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الجدول (7)

2- تحليل جودة الإدارة للمصارف الأردنية

أ- مصرف الاتحاد : (Union Bank)

في الجدول (8) و الموضح أدناه نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة لمصرف الاتحاد قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (20.5%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (16.3%) و كان السبب الرئيسي وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (25.3%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (22.8%) , فضلاً عن ارتفاع نسبة الإيردات لكل موظف

والبالغة (15.8%) مقارنة مع السنة السابقة والبالغة (9.8%) , و كما نلاحظ أن نسبة الانفاق قد ارتفعت في هذه السنة مما أدى إلى انخفاض في درجة التصنيف إلى (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة الإدارة و البالغة حوالي (28.7%) مقارنة مع السنة الاساس و جاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع كبير في نسبة الانفاق و البالغة (40.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة الإيرادات لكل موظف و التي بلغت (17.1%) مقارنة مع سنة (2005) , وعلى الرغم من هذا الارتفاع في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (2). وفي سنة (2008) حصل ارتفاع في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة (33.2%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق للمصرف والبالغة (45.4%) مقارنة مع سنة (2005), فضلاً عن ارتفاع في نسب الإيراد لكل موظف و البالغة (21%) مقارنة مع السنة الاساس, و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض في درجة تصنيف النسبة للمصرف إلى التصنيف (3) .أما نسبة جودة الإدارة في سنة (2009) فقد ارتفعت ايضا و بلغت (39.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع كبير في نسبة الانفاق و التي بلغت (61.7%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة الايراد لكل موظف و البالغة (18.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض في درجة تصنيف للمصرف إلى التصنيف (3) أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع ايضا في نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (32.9%) مقارنة مع السنة الاساس , هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب نسبة الانفاق والبالغة (48.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (3).

جدول (8)

نسب جودة إدارة المصارف الخاصة الأردنية للمدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	(2005) %	(2006) %	(2007) %	(2008) %	(2009) %	(2010) %
مصرف الأتحاد	16.3	20.5	28.7	33.2	39.9	32.9
مصرف العربي	41.2	35.3	13.4	11.8	31.4	29.7
مصرف الأردني الكويتي	26.9	24	25.8	29.5	32.2	25.8
مصرف الأسكان	33.6	26.4	26.6	31.1	40.9	37.8
مصرف الأردن	37.8	35.9	36.3	36.8	41.9	38.9

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- مصرف العربي : (Arab Bank)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة للمصرف العربي قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (35.3%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (41.2%) و كان السبب الرئيسي وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (50.2%) مقارنة مع (2005) إذ كانت تبلغ (56.3%) , فضلاً عن انخفاض نسبة الإيراد لكل موظف والبالغة (20.4%) مقارنة مع السنة السابقة والبالغة (26.1%) , و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى ارتفاع في درجة تصنيف للمصرف إلى التصنيف (3) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة الإدارة و البالغة حوالي (31.5%) مقارنة مع السنة الاساس, و هذا الانخفاض في النسبة حصل بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (42.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة الايراد لكل موظف و البالغة (20.7%) مقارنة مع السنة الاساس , وعلى الرغم من هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (3).

إما في سنة (2008) حصل انخفاض في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة (33.2%) مقارنة مع السنة السابقة, وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف والبالغة (43.5%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن انخفاض في نسب الإيراد لكل موظف و البالغة (22.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (3) . أما نسبة جودة الإدارة في سنة (2009) فقد انخفضت ايضا و بلغت (39.8%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الايراد لكل موظف و التي بلغت (22.1%) مقارنة مع سنة (2005) , و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (3) . أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (46.7%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق والبالغة (72.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض في درجة التصنيف (4).

ج- المصرف الأردني الكويتي : (The Jordan Kuwait Bank)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة للمصرف الاردني الكويتي قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (24%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (26.9%) و كان السبب الرئيسي وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (29.8%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (35.4%), و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف النسبة للمصرف بالتصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة الإدارة و البالغة (25.8%) مقارنة مع السنة الاساس و جاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (34.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة الايراد لكل موظف و البالغة (17.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و رغم هذا الانخفاض في النسبة ولكن المصرف حافظ على درجة التصنيف (2).

إما في سنة (2008) حصل ارتفاع في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة (29.5%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق للمصرف والبالغة (41.4%) مقارنة مع سنة (2005) , و على الرغم من هذا الارتفاع في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (2) . أما نسبة جودة الإدارة في سنة (2009) فقد ارتفعت ايضا و بلغت (32.2%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق و التي بلغت (48.7%) مقارنة مع سنة (2005) , و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض في درجة التصنيف المصرف إلى التصنيف (3) .

أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض في نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (25.8%) مقارنة مع السنة الاساس بسبب انخفاض في نسبة الانفاق والبالغة (34.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى ارتفاع في درجة التصنيف إلى التصنيف (2).

د- مصرف الاسكان : (Housing Bank)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة لمصرف الاسكان قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (26.4%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (33.6%) و كان السبب رئيسي وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (36.1%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (49.4%), و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بالتصنيف (2) أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الإدارة و البالغة حوالي (26.6%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (35.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة الإيرادات لكل موظف و البالغة (17.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة ولكن المصرف حافظ على درجة التصنيف (2).

وفي سنة (2008) حصل انخفاض ايضا في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة (31.1%) مقارنة مع السنة الاساس , وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف والبالغة (42.1%) مقارنة مع سنة (2005), و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى انخفاض في درجة تصنيف المصرف إلى التصنيف (3) أما نسبة جودة الإدارة في سنة (2009) فقد ارتفعت ايضا و بلغت (40.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع كبير في نسبة الانفاق و التي بلغت (62.7%) مقارنة مع (2005) , و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض في درجة تصنيف المصرف إلى التصنيف (4) .

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (37.8%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق والبالغة (55.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة الايراد لكل موظف و البالغة (19.7%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى ارتفاع في درجة التصنيف مقارنة مع تصنيف السنة السابقة إلى درجة التصنيف (3).

هـ- مصرف الاردن : (Bank of Jordan)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة لمصرف الاردن قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (35.9%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (37.8%) و كان السبب رئيسي وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (49.6%) مقارنة مع سنة

(2005) إذ كانت تبلغ (53.6%), و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بالتصنيف (3). أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة جودة الإدارة و البالغة حوالي (36.3%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (52.2%) مقارنة مع السنة الاساس, و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة لكن المصرف حافظ على درجة تصنيف المصرف على التصنيف (3). وفي سنة (2008) حصل انخفاض في نسبة جودة الإدارة للمصرف والبالغة (36.8%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة الانفاق والبالغة (51.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة لكن المصرف حافظ على درجة التصنيف (3).

أما نسبة جودة الإدارة في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (41.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق و التي بلغت (56.3%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة الإيراد لكل موظف و البالغة (27.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى انخفاض في التصنيف إلى التصنيف (4).

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (38.9%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب ارتفاع في نسبة الانفاق والبالغة (54.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة الإيراد لكل موظف و البالغة (23.2%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى ارتفاع في درجة التصنيف مقارنة مع تصنيف السنة السابقة إلى درجة التصنيف (3).

مما سبق نلاحظ تذبذب كبير في نسبة جودة الادارة للمصارف الاردنية عينة الدراسة و هذا التذبذب في النسبة اثر على درجة تصنيف جودة الادارة للمصارف عينة الدراسة فاغلب المصارف اخذت التصنيف (2) و (3) و هذا دليل على وجود ضعف في التنظيم الداخلي للمصارف و عدم وجود اجراءات تصحيحية مناسبة و التقييم ضعيف للمخاطر و العمليات التخطيطية , مما يحتاج الى رقابة تنظيمية لضمان جودة الإدارة و إتخاذ الاجراءات التصحيحية .

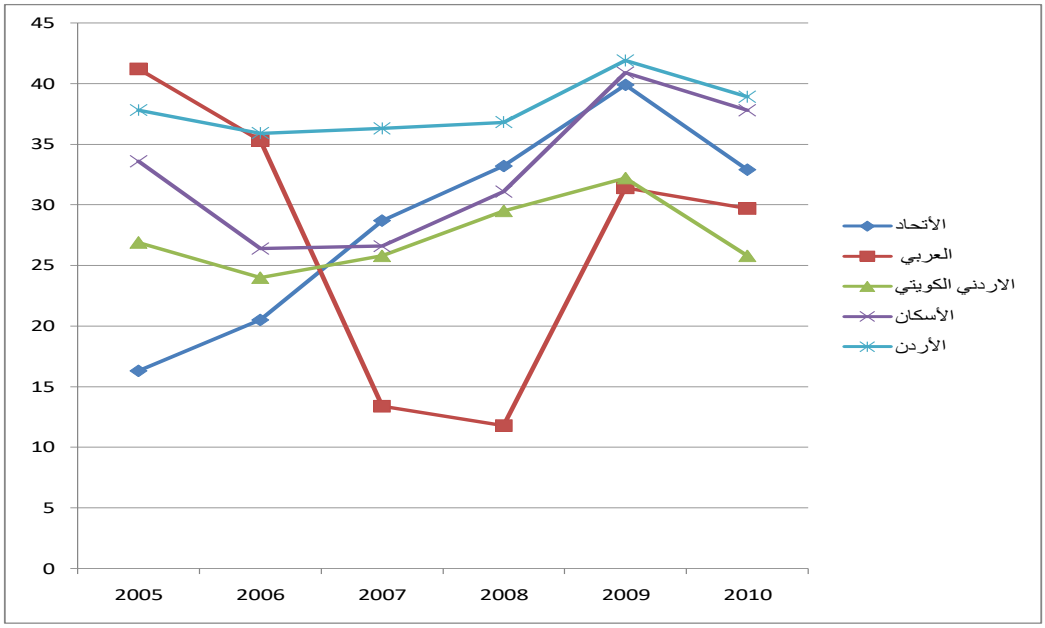

الشكل (11)

نسب جودة إدارة المصارف الخاصة الأردنية للمدة من (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الجدول (8)

رابعاً: تحليل نسب الربحية:- (Profitability analysis)

لغرض تحليل نسب الربحية للمصارف الخاصة العراقية و الأردنية للفترة الممتدة من (2005-2010) , أعتمدت الباحثة على استخراج نسبة الربحية عن طريق البيانات المتوفرة عن هذه المصارف , وتم حسابها حسب القوانين المذكورة سابقآ في الفصل الثاني , و هذه النسب عبارة عن المتوسط الحسابي للنسب الآتية :

1- نسبة ROE .

2- نسبة ROA .

3- نسبة هامش الفائدة .

4- نسبة الفعالية .

5- نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية .

1- تحليل نسب الربحية للمصارف العراقية

أ- مصرف الشمال :(North Bank)

في الجدول (9) و الموضح في أدناه نلاحظ أن نسبة الربحية لمصرف الشمال قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (22.1%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (22.5%) و كان السبب وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة ROA للمصرف و التي بلغت (1.6%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (1.7%) , فضلاً عن انخفاض في ROE و البالغة (5%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (7.6%) و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بالتصنيف (2). أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة الربحية و البالغة (23.6%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة ROA و البالغة (3.9%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن ارتفاع في نسبة ROE و البالغة (10.1%) مقارنة مع سنة (2005) و ايضا الارتفاع في نسبة هامش الفائدة و البالغة (18.4%) مقارنة مع السنة الاساس , وبسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

وفي سنة (2008) حصل ارتفاع ايضا في نسبة الربحية للمصرف والبالغة (26.2%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة الفعالية والبالغة (57%) مقارنة مع سنة (2005), فضلاً عن ارتفاع في نسبة ROA و البالغة (3.9%) مقارنة مع سنة (2005) , إضافة إلى ارتفاع نسبة ROE و البالغة (7.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و على الرغم من هذا الارتفاع في النسبة للمصرف لكن المصرف حافظ على درجة التصنيف (2) . أما نسبة الربحية في سنة (2009) فقد ارتفعت ايضا و بلغت (29.6%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة كل من نسبة ROA و ROE و التي بلغت (2.9% , 11.9%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن الارتفاع في نسبة الفعالية و البالغة (57%) مقارنة مع السنة الاساس و ايضاً ارتفاع في نسبة هامش الفائدة و البالغة (15.8%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة للمصرف سمح للمصرف في المحافظة على درجة التصنيف (2).

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة الربحية لتصل إلى (28.2%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب ارتفاع في نسبة ROA والبالغة (2.7%) مقارنة مع السنة الاساس ,فضلاً عن ارتفاع في نسبة هامش الفائدة و البالغة (10.5%) مقارنة مع السنة الاساس إضافة إلى ارتفاع في نسبة الفعالية و البالغة (53.8%) مقارنة مع سنة (2005) و على الرغم من هذا االارتفاع في النسبة الإ أن المصرف بقي محافظا على التصنيف (2).

جدول (9)

نسب الربحية للمصارف العراقية الخاصة للمدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الشمال	22.5	22.1	23.6	26.2	29.6	28.2
مصرف الشرق الأوسط	25.9	28.9	17.5	13.8	28.5	28.9
مصرف بغداد	29.3	28.3	28.4	30.2	28.7	31.5
مصرف الأتحاد	24.3	21.7	20.4	22.1	16.5	24.7
مصرف الموصل	23	24.1	29.5	25.4	24.7	25.5

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- مصرف الشرق الأوسط : (Bank of the Middle East)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الربحية لمصرف الشرق الاوسط العراقي قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (28.9%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (25.9%) و كان السبب وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في نسبة الفعالية للمصرف و التي بلغت (69.5%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (34%), فضلاً عن ارتفاع في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (64.9%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (64.6%) و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بالتصنيف (2). أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة الربحية و البالغة (17.5%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة ROE و البالغة (32%) مقارنة مع السنة الاساس ,و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (3). وفي سنة (2008) حصل انخفاض في نسبة الربحية للمصرف والبالغة (13.8%) مقارنة مع السنة الاساس, وجاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ROA والبالغة (2.3%) مقارنة مع سنة (2005), فضلاً عن انخفاض في نسبة ROE و البالغة (22%)

مقارنة مع سنة (2005) و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة للمصرف لكن المصرف حافظ على درجة التصنيف (3) .

أما نسبة الربحية في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (28.7%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة الفعالية و التي بلغت (67.8%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (66.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى ارتفاع في درجة التصنيف إلى التصنيف (2).

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع طفيف في نسبة الربحية لتصل إلى (28.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و ذلك بسبب ارتفاع في نسبة الفعالية و البالغة (69.9%) مقارنة مع سنة (2005) وعلى الرغم من هذا الارتفاع في النسبة الإ أن المصرف بقي محافظا على التصنيف (2) .

ج- مصرف بغداد : (Bank of Baghdad)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الربحية لمصرف بغداد قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (28.3%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (29.3%) و كان السبب وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة الفعالية للمصرف و التي بلغت (45.5%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (50.2%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (38.9%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (58.1%) , و هذا الانخفاض في النسبة لم يؤثر على تصنيف النسبة و المصنفة بالتصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً ايضا في نسبة الربحية و البالغة (28.4%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة الفعالية و البالغة (31.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (38.6%) مقارنة مع سنة (2005) و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة بقي محافظا على درجة التصنيف (2). وفي سنة (2008) حصل ارتفاع في نسبة الربحية للمصرف والبالغة (30.2%) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة ROA والبالغة (23.5%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة ROE و البالغة (4%) مقارنة مع سنة (2005) و بسبب هذا الارتفاع في النسبة أدى ارتفاع درجة التصنيف إلى التصنيف (1) . أما نسبة الربحية في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (28.7%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (42%) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة الربحية لتصل إلى (31.5%) مقارنة مع السنة الاساس, وذلك بسبب ارتفاع في نسبة ROA و البالغة (13.6%) مقارنة مع (2005) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة ROE والبالغة (1.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا ارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (1).

د- مصرف الاتحاد :- (Union Bank)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الربحية لمصرف الاتحاد قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (21.7%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (24.3%) و كان السبب وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة الفعالية للمصرف و التي بلغت (39.6%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (69.5%) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض ايضا في نسبة الربحية و البالغة (20.4%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الفعالية و البالغة (37%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (50.9%) مقارنة مع سنة (2005) , و بسبب هذ الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

وفي سنة (2008) حصل انخفاض في نسبة الربحية للمصرف والبالغة (22.1%) مقارنة مع السنة الاساس , وجاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الفعالية والبالغة (54.9%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن انخفاض في نسبة هامش الفائدة و البالغة (10.3%) مقارنة مع سنة (2005) و بسبب هذا الانخفاض تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .

أما نسبة الربحية في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (16.5%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الفعالية و البالغة (36.9%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن انخفاض في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (31.9%) مقارنة مع السنة الاساس, و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3).

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة الربحية لتصل إلى (24.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا بسبب ارتفاع كل من نسبة ROA و ROE و التي بلغت كل منها (8.3% , 14.5%), بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .

هـ- مصرف الموصل : (Bank of Mosul)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الربحية لمصرف الموصل قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (24.1%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (23%) و كان السبب وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في نسبة الفعالية للمصرف و التي بلغت (38.4%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (31.3%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة ROE والبالغة (11.2%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (8.8%) و هذا الارتفاع في النسبة لم يؤثر على تصنيف النسبة للمصرف و المصنفة بالتصنيف (1). أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاع في نسبة الربحية و البالغة (29.5%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة ROA و البالغة (4.5%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة ROE و البالغة (16.4%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن ارتفاع نسبة الفعالية و البالغة (34.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2). وفي سنة (2008) حصل ارتفاع ايضا في نسبة الربحية للمصرف والبالغة (25.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة ROA و البالغة (3.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة ROE و البالغة (20.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) . أما نسبة الربحية في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (24.7%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ROA والبالغة (3.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة ROE و التي بلغت (13.5%) مقارنة مع سنة (2005), و على الرغم من هذا الانخفاض تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2). أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة الربحية لتصل إلى (25.5%) مقارنة مع السنة الاساس بسبب ارتفاع كل من نسبة ROA و ROE و التي بلغت كل منها (6.5% , 18.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا ارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).

مما سبق نلاحظ تذبذب طفيف في نسبة الربحية للمصارف العراقية عينة الدراسة فاغلب المصارف صنفت وفق تصنيف نظام التقييم المصرفي (CAMELS) بالتصنيف (2) و هذا دليل على ان المصارف العراقية يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطي , وتوفير رأس المال و نمو الارباح و مع ذلك فأن المصارف بحاجة الى تطوير الميزانية و التخطيط و مراقبة العمليات .

و المخطط الآتي يوضح نسب الربحية للمصارف الخاصةالعراقية للمدة من (2005- 2010)

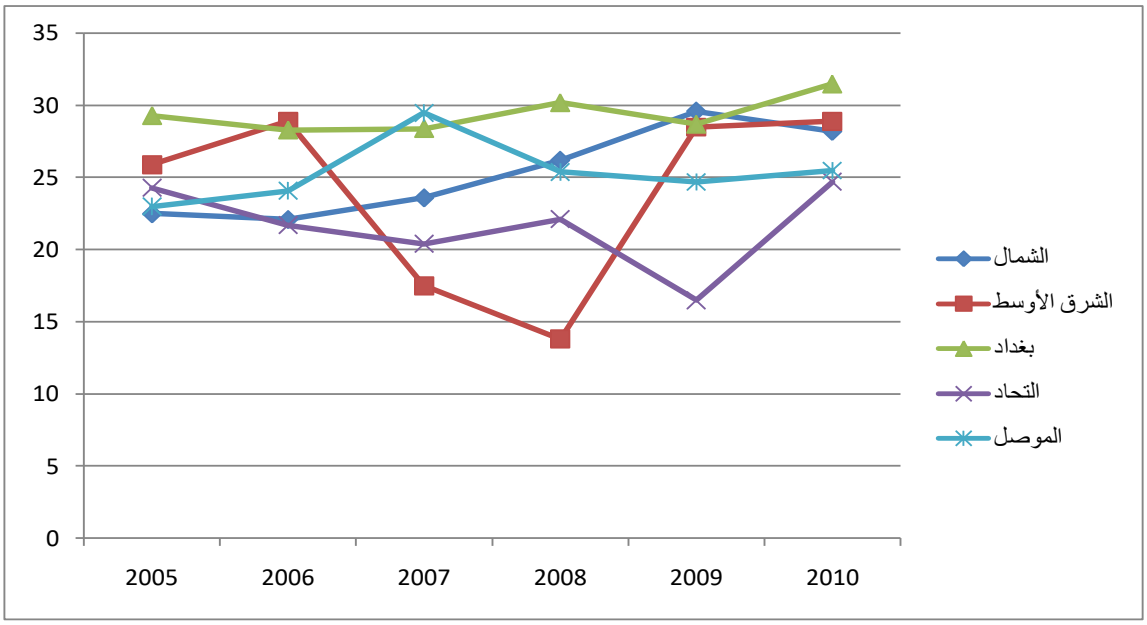

شكل (12)

نسب الربحية للمصارف الخاصة العراقية للمدة من (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الجدول (9)

2- تحليل نسب الربحية للمصارف الأردنية :

أ- مصرف الأتحاد : (Union Bank)

في الجدول (10) نلاحظ أن نسبة الربحية لمصرف الاتحاد الاردني قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (21%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (19.5%) و كان السبب وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في الفعالية للمصرف و التي بلغت (25.3%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (22.8%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (62.3%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (43.1%) و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى تصنيف بالتصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة الربحية و البالغة (19.6%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة الفعالية و البالغة (40.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة هامش الفائدة و البالغة (13.4%) مقارنة مع سنة (2005), و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (3).

وفي سنة (2008) ارتفعت نسبة الربحية للمصرف والبالغة (21.1%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة هامش الفائدة و البالغة (11.5%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة الفعالية و البالغة (45.4%) مقارنة مع سنة (2005) , و بسبب ارتفاع النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2) .

أما نسبة الربحية في سنة (2009) فقد ارتفعت ايضا و بلغت (20.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب انخفاض ارتفاع في نسبة هامش الفائدة و التي بلغت (10.2%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة الفعالية و البالغة (61.7%) مقارنة مع السنة الاساس, و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).

أما في سنة (2010) فقد حصل ايضا ارتفاع كذلك في نسبة الربحية لتصل إلى (20.4%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب ارتفاع في نسبة الفعالية و البالغة (48.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

جدول (10)

نسب الربحية للمصارف الأردنية الخاصة للمدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	(2005) %	(2006) %	(2007) %	(2008) %	(2009) %	(2010) %
مصرف الأتحاد	19.5	21	19.6	21.1	20.9	20.4
مصرف العربي	23.9	21.3	21.9	21.8	19.9	22.1
مصرف الأردني الكويتي	27.2	27.4	24.9	24.5	22.6	23.7
مصرف الأسكان	22.5	20.9	21.7	22.2	25.6	21.8
مصرف الأردن	25.5	24.9	21.8	24.8	25.5	21.2

المصدر : من اعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- مصرف العربي : (Arab Bank)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الربحية للمصرف العربي قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (21.3%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (23.9%) و كان السبب وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة ROE للمصرف و التي بلغت (8.5%) مقارنة مع (2005) إذ كانت تبلغ (10.8%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (40.5%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (46.4%) و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً ايضا في نسبة الربحية و البالغة (21.9%) مقارنة مع السنة الاساس, و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة ROE, و البالغة (9.4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة الفعالية و البالغة (45.2%) مقارنة مع سنة (2005) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).

أما في سنة (2008) انخفضت كذلك نسبة الربحية للمصرف والبالغة (21.8%) مقارنة مع السنة الاساس, و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة ROE و البالغة (10.1%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة هامش الفائدة و البالغة (10.4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة الفعالية و البالغة (43.5%) مقارنة مع سنة (2005) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2). أما نسبة الربحية في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (19.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ROA و التي بلغت (1.1%) مقارنة مع سنة (2005), فضلاً عن انخفاض في نسبة ROE و البالغة (6.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (3). أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض ايضا في نسبة الربحية لتصل إلى (22.1%) مقارنة مع السنة الاساس, و سبب هذا الانخفاض في نسبة ROA و البالغة (0.6%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة ROE و البالغة (3.8%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

ج- المصرف الاردني الكويتي : (The Jordan Kuwait Bank)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الربحية للمصرف الاردني الكويتي قد ارتفعت و لكن بشكل طفيف في سنة (2006) و بلغت حوالي (27.4%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (27.2%) و كان السبب وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في نسبة ROA للمصرف و التي بلغت

(3.7%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (3.4%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (60.9%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (51.9%) و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2). أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة الربحية و البالغة (24.9%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ROE و البالغة (30.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).وفي سنة (2008) انخفضت ايضا نسبة الربحية للمصرف والبالغة (24.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة ROE و البالغة (28.7%) مقارنة مع سنة (2005), و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .

أما نسبة الربحية في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (22.6%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ROA و التي بلغت (2.9%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن انخفاض في نسبة ROE و البالغة (22.3%) مقارنة مع السنة الاساس و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2) .أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض كذلك في نسبة الربحية لتصل إلى (23.7%) مقارنة مع السنة الاساس, سبب انخفاض في نسبة ROE و البالغة (23.7%) مقارنة مع السنة الاساس, و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2) .

د- مصرف الأسكان :(Housing Bank)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الربحية لمصرف الاسكان قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (20.9%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (22.5%) و كان السبب وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة ROE للمصرف و التي بلغت (11.3%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (18.8%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة الفعاليةو البالغة (36.1%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (39.4%) و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة الربحية و البالغة (21.7%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة ROA و البالغة (2.2%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة ROE و البالغة (12.5%) مقارنة مع سنة (2005) , و ايضا انخفاض في نسبة الفعالية و البالغة (35.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).

وفي سنة (2008) انخفضت ايضا نسبة الربحية للمصرف والبالغة (22.2%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة ROA والبالغة (1.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة ROEو البالغة (11.1%) مقارنة مع السنة الاساس,و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2) .

أما نسبة الربحية في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (25.6%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة هامش الفائدة و التي بلغت (13.2%) مقارنة مع سنة (2005), إضافة إلى ارتفاع نسبة الفعالية و البالغة (55.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و نتيجة لهذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض في نسبة الربحية لتصل إلى (21.8%) مقارنة مع السنة الاساس ,و حصل هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة ROA و البالغة (1.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة ROEو البالغة (8.6%) مقارنة مع السنة الاساس , وايضا انخفاض في نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية و البالغة (35.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).

هـ- مصرف الاردن : (Bank of Jordan)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الربحية لمصرف الاسكان قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (24.9%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (25.5%) و كان السبب وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة ROA للمصرف و التي بلغت (2%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (2.2%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة ROEو البالغة (19.5%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (23%) و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة الربحية و البالغة (21.8%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة ROA و البالغة (1.7%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن انخفاض في نسبة ROE و البالغة (16.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).

أما في سنة (2008) انخفضت نسبة الربحية للمصرف والبالغة (24.8%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في ROA و البالغة (2.1%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة ROE (19.3%) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2) . أما نسبة الربحية في سنة (2009) بقيت ثابتة مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (25.5%) .أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض في نسبة الربحية لتصل إلى (21.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الانخفاض كان بسبب انخفاض في نسبة

ROE و البالغة (15.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2) .

مما سبق نلاحظ ايضا وجود تذبذب طفيف في نسبة الربحية للمصارف الاردنية عينة الدراسة فاغلب المصارف صنفت وفق تصنيف نظام التقييم المصرفي (CAMELS) بالتصنيف (2) و هذا دليل على ان المصارف الاردنية يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطي , وتوفير رأس المال و نمو الارباح و مع ذلك فأن المصارف بحاجة الى تطوير الميزانية و التخطيط و مراقبة العمليات و الاعتماد على الإيرادات غير التقليدية .

و المخطط الآتي يوضح نسب الربحية للمصارف الخاصةالأردنية للمدة من (2005 -2010)

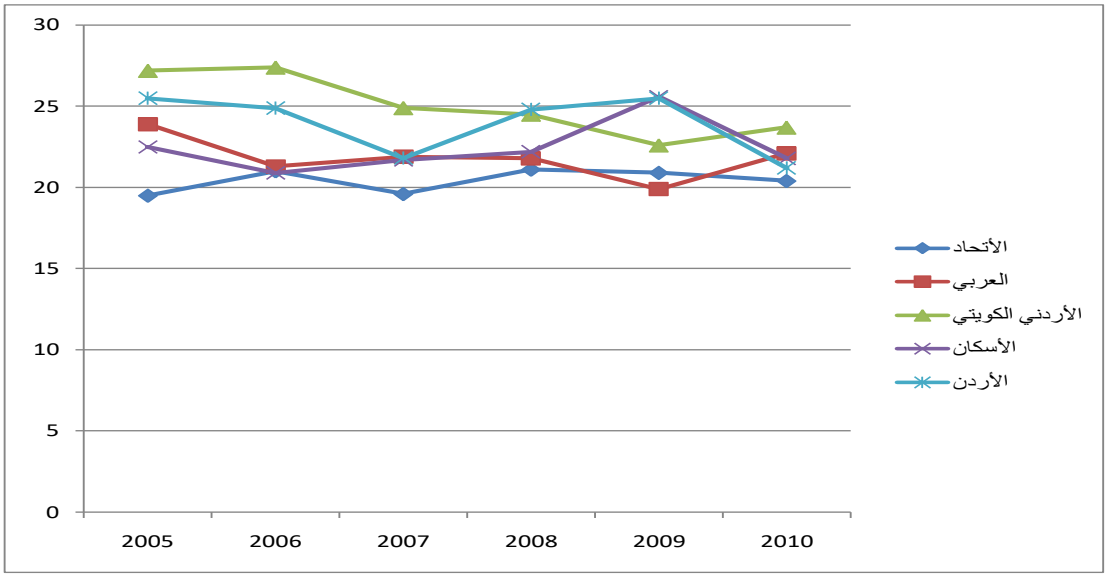

الشكل (13)

نسب الربحية للمصارف الخاصة الأردنية للمدة من (2005- 2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الجدول (10)

ثانيا: تحليل نسب السيولة:(Liquidity Ratio Analysis)

لغرض تحليل نسب السيولة للمصارف الخاصةالعراقية و الأردنية للمدة من (2005-2010), أعتمد الباحث على استخراج نسبة السيولة عن طريق البيانات المتوفرة عن هذه المصارف , وتم حسابها بحسب القوانين المذكورة سابقاً في الفصل الثاني , و هذه النسب عبارة عن المتوسط الحسابي للنسب الآتية :

1- نسبة السيولة القانونية .

2- نسبة اجمالي القروض إلى مجموع الودائع .

3- نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول .

4- نسبة التغطية.

1- تحليل نسبة السيولة للمصارف العراقية

أ- مصرف الشمال: (North Bank)

في الجدول (11) نلاحظ أن نسبة السيولة لمصرف الشمال قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (55.1%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (65.9%) و كان السبب وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة السيولة القانونية للمصرف و التي بلغت (55.7%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ (79.3%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (46.1%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (71.5%) , و ايضا الانخفاض في نسبة التغطية و البالغة (59.7%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (72%) , و هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بالتصنيف (2). أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة الربحية و البالغة (58%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية والبالغة (67.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (55.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا الانخفاض في نسبة االتغطية و البالغة (44.98%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2). وفي سنة (2008) انخفضت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (51.3%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (43.6%) مقارنة مع السنة الاساس ,

فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة(31.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض نسبة الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (66.9%) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2) . أما نسبة السيولة في سنة (2009) انخفضت ايضا و بلغت (52.8%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و التي بلغت (50%) مقارنة مع سنة (2005), فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى مجموع الودائع و البالغة (31.9%) , و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (66.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2). أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض في نسبة السيولة لتصل إلى (55.7%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (57.1%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى مجموع الودائع و البالغة (31.4%) , و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (54.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .

جدول (11)

نسب السيولة للمصارف العراقية الخاصة للفترة الممتدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الشمال	65.9	55.1	58	51.3	52.8	55.7
مصرف الشرق الأوسط	54.1	55.6	53.9	49.9	60.3	58.6
مصرف بغداد	47	51.6	46.8	50.5	54.1	58.1
مصرف الأتحاد	76.6	49.7	46.7	52.9	50.9	59
مصرف الموصل	52.2	56.1	60.8	61.3	60.5	52.4

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- مصرف الشرق الأوسط :(Bank of the Middle East)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة السيولة لمصرف الشرق الاوسط قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (55.6%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (54.1%) و كان السبب وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (46.3%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (32.7%) , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2). أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة السيولة و البالغة (53.9%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (85.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (5.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2). وفي سنة (2008) انخفضت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (49.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (82%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة التغطية و البالغة(81.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3) . أما نسبة السيولة في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (60.3%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (14.1%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (63.8%) مقارنة مع السنة الاساس, و هذا الارتفاع في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (1).

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع ايضا في نسبة السيولة لتصل إلى (58.6%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى مجموع القروض و البالغة (30.8%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (59.3%) مقارنة مع سنة (2005) , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

ج- مصرف بغداد : (Bank of Baghdad)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة السيولة لمصرف بغداد قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (51.6%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (47%) و كان السبب وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (60.9%) مقارنة مع السنة السابقة (55.9%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (15.6%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (3.8%) , و ايضا ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول

و البالغة (56.7%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (51%) , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة السيولة و البالغة (46.8%) مقارنة مع سنة (2006) و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (50.2%) مقارنة مع السنة الاساس ,إضافة إلى انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى مجموع الودائع و البالغة (22.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (44.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في نسبة التغطية و البالغة (70.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3). وفي سنة (2008) ارتفعت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (50.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (74.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .أما نسبة السيولة في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (54.1%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة السيولة القانونية والبالغة (62.2%) ومقارنة مع (2005) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (59.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة للمصرف أدى إلى تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2). أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة السيولة لتصل إلى (58.1%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (66.8%) مقارنة مع السنة السابقة , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (59.5%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا ارتفاع في نسبة التغطية و البالغة (83.7%) مقارنة مع السنة الاساس, و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

د- مصرف الاتحاد : (Union Bank)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة لمصرف الاتحاد قد انخفضت في السنة الاساس و بلغت حوالي (49.7%) مقارنة مع سنة (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (76.6%) و كان السبب وراء ارتفاع النسبة هو انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (86.9%) مقارنة مع السنة السابقة (95.9%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (20.9%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (112.4%) , و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (86.1%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (95.4%) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة السيولة و البالغة (46.7%) مقارنة مع سنة (2006) و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (86.1%) مقارنة مع سنة (2006) , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (5.3%) مقارنة مع سنة (2006) , و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (78.5%) مقارنة مع السنة السابقة , و رغم الانخفاض في النسبة حافظ المصرف على درجة التصنيف (3). أما في سنة (2008) انخفضت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (52.9%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (76.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (29.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في نسبة اجنالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (74.8%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .

أما نسبة السيولة في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (50.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (81.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع والبالغة (20.8%) ومقارنة مع سنة (2005) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2). أما في سنة (2010) حصل انخفاض ايضا في نسبة السيولة لتصل إلى (59%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (54.5%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (93.4%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول والبالغة (48.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

هـ- مصرف الموصل : (Bank of Mosul)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة السيولة لمصرف الموصل قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (56.1%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (52.2%) و كان السبب وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (65.2%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (64.2%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (37.4%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (33.9%) , و ايضا ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (53.7%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (49.1%) , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاع في نسبة السيولة و البالغة (60.8%) مقارنة مع سنة (2006) و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (101.8%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاص عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (71.5%) مقارنة مع السنة الاساس, و سبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (1). وفي سنة (2008) ارتفعت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (61.3%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (88.1%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (69.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع نسبة التغطية و البالغة (69.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (1) . أما نسبة السيولة في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (60.5%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع نسبة اجمالي القروض إلى مجموع الودائع و البالغة (38.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول والبالغة (61.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (1). أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع ايضا في نسبة السيولة لتصل إلى (52.4%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (43.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (42.8%) مقارنة مع السنة الاساس, و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

مما سبق نلاحظ تذبذب طفيف في نسبة السيولة للمصارف العراقية عينة الدراسة فاغلب المصارف صنفت وفق تصنيف نظام التقييم المصرفي (CAMELS) بالتصنيف (2) و (1) و هذا دليل على ان المصارف العراقية لديها موجودات سائلة كافية لتلبية الطلب على القروض اضافة الى الاعتماد المحدود على الاقتراض بين المصارف , و قد تلبي المصارف احتياجاتها من السيولة و لكن تنقصه الخبره الادارية المناسبة او التخطيط و الرقابة او الاشراف الفعال للعمليات .

و الشكل الآتي يوضح نسب السيولة للمصارف الخاصة العراقية للمدة من (2005- 2010)

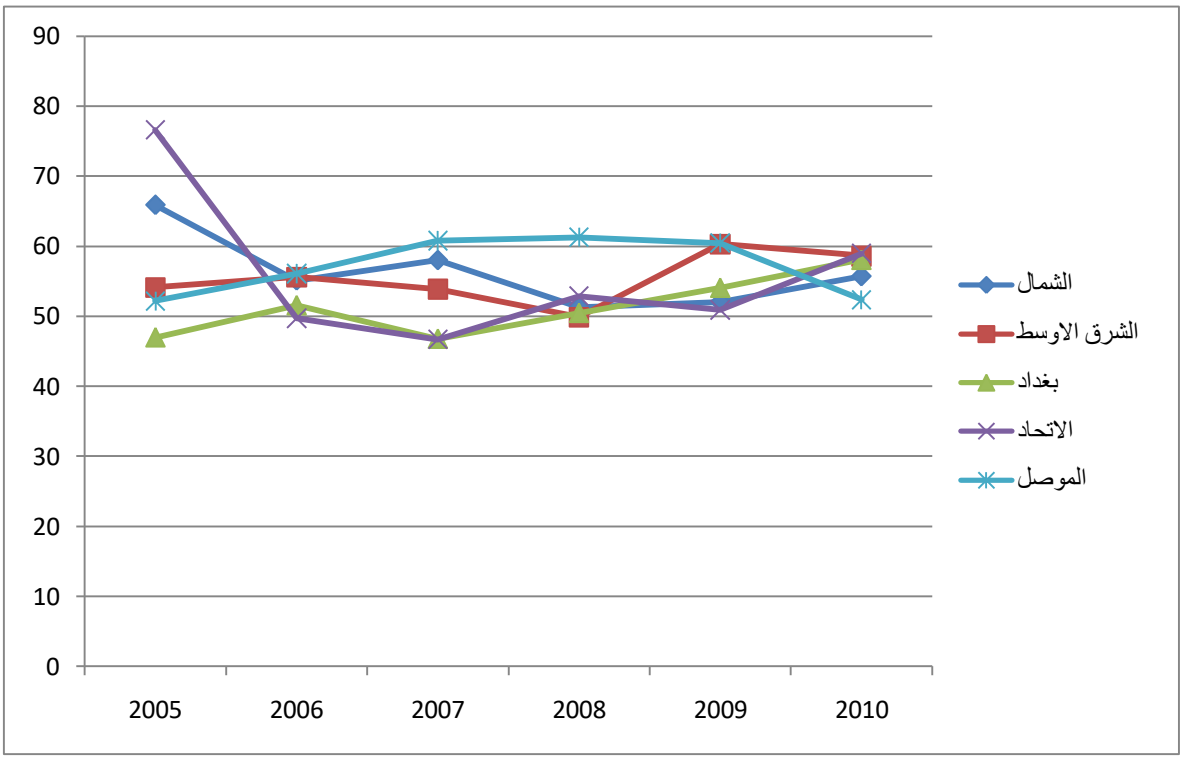

مخطط (14)

نسب السيولة للمصارف الخاصة العراقية للمدة من (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الجدول (11)

2- تحليل نسبةالسيولة للمصارف الأردنية

أ- مصرف الأتحاد : (Union Bank)

في الجدول (12) و الموضح في أدناه نلاحظ أن نسبة السيولة لمصرف الاتحاد قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (54.9%) مقارنة مع (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (52.1%) و كان السبب وراء ارتفاع النسبة هو ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (42.7%) مقارنة مع السنة السابقة (36.4%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (36.8%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (31.5%) , و ايضا ارتفاع في نسبة التغطية و البالغة (49.3%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (44.8%) و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاع في نسبة السيولة و البالغة (55.9%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في نسبة السيولة جاء بسبب ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (48.6%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (42.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع نسبة التغطية والبالغة (62.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2).

وفي سنة (2008) ارتفعت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (52%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع نسبة اجمالي القروض إلى مجموع الودائع و البالغة (77.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .

أما نسبة السيولة في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (48.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (30.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (63.4%) مقارنة مع سنة (2005) , و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول والبالغة (27.3%) ومقارنة مع سنة (2005) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (3) . أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض في نسبة السيولة و البالغة (50.1%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (33.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض نسبة اجمالي القروض إلى مجموع الودائع و البالغة (61.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (30.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و كذلك انخفاض في نسبة التغطية و البالغة (40.5%) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2) .

جدول (12)

نسب السيولة للمصارف الأردنية الخاصة للفترة الممتدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الأتحاد	52.1	54.9	55.9	52.7	48.9	50.1
مصرف العربي	45.5	45.8	52.2	50.4	49.3	51.6
مصرف الأردني الكويتي	57.8	45.8	53.9	48.9	49.7	48.9
مصرف الأسكان	42.2	44.3	45.3	41.6	45.1	44.3
مصرف الأردن	53.5	54.6	51.9	48.1	48.3	50.9

المصدر : من اعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- المصرف العربي :(Arab Bank)

الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة للمصرف العربي قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (45.8%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (45.5%) و كان السبب وراء ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (59.1%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (50.2%) , و على الرغم من هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3).

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة السيولة و البالغة (52.2%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (64.2%) مقارنة مع سنة (2005) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (34%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب ارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

أما في سنة (2008) ارتفعت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (50.4%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى مجموع الودائع و البالغة (65.8%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي

الاصول و البالغة (29.6%) مقارنة مع سنة (2005), و ايضا ارتفاع في نسبة التغطية و البالغة (72.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2) . أما نسبة السيولة في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (49.3%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي اصول و و البالغة (30.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (54%) مقارنة مع سنة (2005), و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (3) . أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة السيولة و البالغة (51.6%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (69.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (32.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع نسبة التغطية و البالغة (62.3%) مقارنة مع السنة الاساس ,و بسبب هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (2).

ج- المصرف الاردني الكويتي: (The Jordan Kuwait Bank)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة للمصرف الاردني الكويتي قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (45.8%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (57.8%) و كان السبب وراء الانخفاض هو انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (32.5%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (52.8%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (67.9%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (76.4%) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة السيولة و البالغة (53.9%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (36.4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (28.6%) مقارنة مع سنة (2005) , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (2). وفي سنة (2008) انخفضت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (48.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (28.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (23.7%) مقارنة مع سنة (2005), و ايضا انخفاض في نسبة التغطية و البالغة (60.8%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3) .

أما نسبة السيولة في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (49.7%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (29.2%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (69.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (26%) مقارنة مع سنة (2005), و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة تصنيف (3). أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض في نسبة السيولة و البالغة (48.9%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (23.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (21.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3).

د- **مصرف الأسكان :(The Jordan Kuwait Bank)**

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة السيولة لمصرف الاسكان قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (44.3%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (42.2%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (38.6%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (38.5%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (53.4%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (51.2%) , و ايضا ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (35.9%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (34.5%) ,و على الرغم من هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة السيولة و البالغة (45.3%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (41.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (38.8%) مقارنة مع سنة (2005) , و ايضا ارتفاع نسبة التغطية و البالغة (50.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و على الرغم من هذا الارتفاع في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (3). وفي سنة (2008) انخفضت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (41.6%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (34.7%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (31.8%) مقارنة مع سنة (2005), و ايضا انخفاض في نسبة التغطية و البالغة (42.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (3) .

أما نسبة السيولة في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (45.1%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (46.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (36.5%) مقارنة مع سنة (2005), و ايضا ارتفاع نسبة التغطية البالغة (47.1%) , و على الرغم من هذا الارتفاع في النسبة بقي المصرف محافظاعلى درجة تصنيف (3).

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع ايضا في نسبة السيولة و البالغة (44.3%) مقارنة مع السنة الاساس , وذلك بسبب ارتفاع في نسبة السيولة القانونية و البالغة (46.5%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (36.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة تصنيف (3).

هـ- مصرف الاردن : (Bank of Jordan)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة السيولة لمصرف الاردن قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (54.6%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (53.5%) و كان السبب وراء الارتفاع في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع و البالغة (59.1%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (54.7%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة التغطية و البالغة (82.3%) مقارنة مع (81.8%) , و على الرغم من هذا الارتفاع في النسبة تم تصنيف نسبة السيولة للمصرف بالتصنيف (2) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة السيولة و البالغة (51.9%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (33.4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (30.8%) مقارنة مع سنة (2005), و على الرغم من هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (2) . وفي سنة (2008) انخفضت نسبة السيولة للمصرف والبالغة (48.1%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (27.1%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (24.4%) مقارنة مع سنة (2005), و ايضا انخفاض في نسبة التغطية و البالغة (78.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة بقي المصرف محافظا على درجة التصنيف (3) .

أما نسبة السيولة في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (48.3%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (29.6%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة

(27%) مقارنة مع سنة (2005), و ايضا انخفاض في نسبة التغطية و البالغة (79.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بالتصنيف (3).

أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض ايضا في نسبة السيولة و البالغة (50.9%) مقارنة مع سنة (2005) بسبب انخفاض في نسبة السيولة القانونية و البالغة (32.4%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول و البالغة (29.9%) مقارنة مع سنة (2005), و ايضا انخفاض في نسبة التغطية و البالغة (80.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب الارتفاع في النسبة ارتفعت درجة التصنيف إلى (2).

مما سبق نلاحظ تذبذب طفيف في نسبة السيولة للمصارف الاردنية عينة الدراسة فاغلب المصارف صنفت وفق تصنيف نظام التقييم المصرفي (CAMELS) بالتصنيف (2) و (3) و هذا دليل على ان المصارف الاردنية تعاني من عدم الحنكة في ادارة السيولة و يتطلب الامر وجود رقابة تنظيمية .

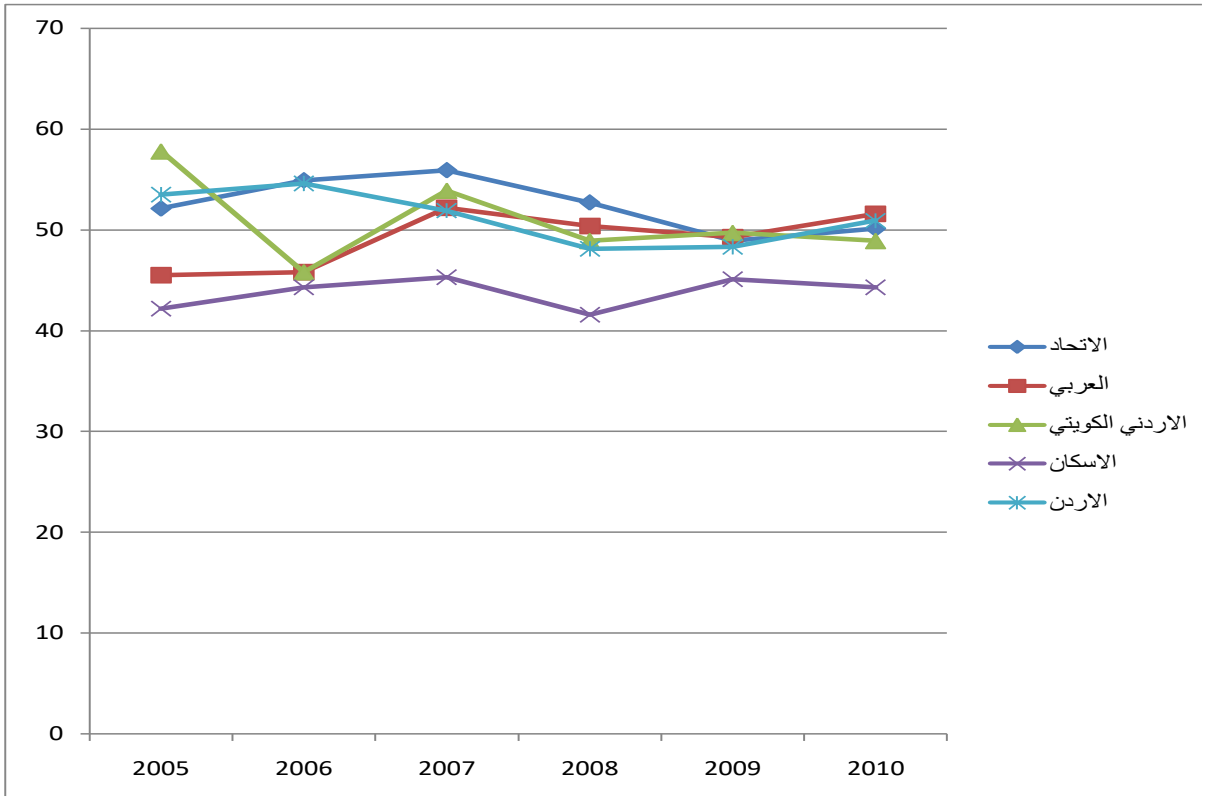

شكل (15)

نسب السيولة للمصارف الخاصة الأردنية للمدة من (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداًعلى الجدول (12)

سادساً : تحليل الحساسية لمخاطر السوق :(Sensitivity Analysis to Market Risk)

لغرض تحليل نسب الحساسية لمخاطر السوق للمصارف الخاصة العراقية و الأردنية للمدة من (2005-2010), أعتمدت الباحثة على استخراج نسب الحساسية لمخاطر السوق من البيانات المتوفرة عن هذه المصارف , وتم حسابها بحسب القوانين المذكورة سابقآ في الفصل الثاني , و هذه النسب عبارة عن المتوسط الحسابي للنسب الآتية :

1- نسبة هامش ربح الفائدة .

2- نسبة GAP .

3- نسبة GAP /Earning assets

1- تحليل نسبة الحساسية لمخاطر السوق للمصارف العراقية

أ- مصرف الشمال: (North Bank)

في الجدول (13) و الموضح في أدناه نلاحظ أن نسبة الحساسية لمخاطر السوق لمصرف الشمال العراقي قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (55.6%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (54.1%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (6.4%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (5.1%) , و ايضا ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (137.9%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (131%) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة الحساسية و البالغة (80.2%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبةهامش ربح الفائدة و البالغة (6.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع نسبة GAP Ratio و البالغة (188.2%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (46.9%) مقارنة مع السنة الاساس.

وفي سنة (2008) ارتفعت نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (57%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (5.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع نسبة GAP Ratio و البالغة (138.5%) , و ايضا ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (27.3%) مقارنة مع السنة الاساس.

أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (44.01%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في السنة بسبب انخفاض في نسبة GAP /Earning assetsو البالغة

(13.03%)مقارنة مع السنةالاساس . أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض في نسبة الحساسية و البالغة (35.2%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبةهامش ربح الفائدة و البالغة (4.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض نسبة GAP Ratio و البالغة (100.4%) , و ايضا انخفاض في نسبةGAP /Earning assets و البالغة (0.4%) مقارنة مع السنة الاساس.

جدول (13)

نسب الحساسية لمخاطر السوق للمصارف العراقية الخاصة للمدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الشمال	53.3	57.3	80.5	57	44.01	35.2
مصرف الشرق الأوسط	47	51.6	46.8	50.5	54.1	58.1
مصرف بغداد	48.4	44.4	11.5	44.7	40.3	67.3
مصرف الأتحاد	52.2	56.1	60.8	61.3	60.5	52.4
مصرف الموصل	54.1	55.6	53.9	49.9	60.3	58.6

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- مصرف الشرق الأوسط :(Bank of the Middle East)

في الجدول لسابق نلاحظ أن نسبة الحساسية لمخاطر السوق لمصرف الشرق الاوسط العراقي قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (51.6%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (47%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة هامش الفائدة و البالغة (10.6%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (10.5%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (112.2%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (102%) , و ايضا ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (31.5%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة(28.2%).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة الحساسية و البالغة (46.8%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض نسبة GAP /Earning assets و البالغة (27%) مقارنة مع السنة الاساس. وفي سنة (2008) ارتفعت نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (50.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة نسبةهامش الفائدة و البالغة (14.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (109.3%) . أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (54.1%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة هامش الفائدة والبالغة (11.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (116.6%), و ايضا ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets والبالغة (34.2%) مقارنة مع السنة الاساس.

أما في سنة (2010) فقد حصل ايضا ارتفاع في نسبة الحساسية و البالغة (58.1%) مقارنة مع (2009)و حصل هذا الارتفاع في نسبة الحساسية نتيجة لارتفاع في نسبة GAP والبالغة (122.9%)مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع نسبة GAP /Earning assets و البالغة (43.3%).

ج – مصرف بغداد :(Bank of Baghdad)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الحساسية لمخاطر السوق لمصرف بغداد قد انخفضت في سنة (2006) و بلغت حوالي (44.4%) مقارنة مع (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (48.4%) و كان السبب وراء الانخفاض هو انخفاض في نسبة هامش الفائدة و البالغة (-2.4%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (2.3%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP والبالغة (119.3%) مقارنة مع السنة و البالغة (123.7%) , و ايضا انخفاض نسبة GAP /Earning assets و البالغة (16.2%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (19.2%). أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة الحساسية و البالغة (11.5%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبةهامش ربح الفائدة و البالغة (-2.8%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP والبالغة (104.9%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا انخفاض نسبة GAP /Earning assets و البالغة (-90.6%) مقارنة مع السنة الاساس. وفي سنة (2008) انخفضت نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (44.7%) مقارنة مع السنة الاساس,و هذا الارتفاع في نسبة الحساسية جاء بسبب انخفاض في نسبةهامش ربح الفائدة و البالغة (4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP والبالغة (116.1%), وايضا انخفاض نسبة GAP /Earning assets و البالغة (13.9%) مقارنة مع السنة الاساس.

أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (40.%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في نسبة الحساسية بسبب انخفاض في نسبة GAP والبالغة (108.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP /Earning assets والبالغة (8.1%) مقارنة مع السنة الاساس .

أما في سنة (2010) فقد حصل ايضا ارتفاع في نسبة الحساسية و البالغة (67.3%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (4.5%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets والبالغة (87.8%) مقارنة مع السنة الاساس.

د- مصرف الاتحاد :(Union Bank)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الحساسية لمخاطر السوق لمصرف الاتحاد قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (56.1%) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (52.2%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (4%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (2.5%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (116.7%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (112.8%) و ايضا ارتفاع نسبة GAP /Earning assets و البالغة (47.8%) مقارنة مع السنة الا ساس و البالغة (41.4%) . أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاع في نسبة الحساسية و البالغة (60.8%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبةهامش ربح الفائدة و البالغة (5.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (120.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع نسبة GAP /Earning assets و البالغة (56.4%) مقارنة مع السنة الاساس. وفي سنة (2008) ارتفعت نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (61.3%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبةهامش ربح الفائدة و البالغة (3.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (122.2%) , و ايضا ارتفاع نسبة GAP /Earning assets و البالغة (58.1%) مقارنة مع السنة الاساس . أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد ارتفعت ايضا و بلغت (60.5.%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (121.4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets والبالغة (57.2%) مقارنة مع السنة الاساس . أما في سنة (2010) فقد حصل ايضا ارتفاع في نسبة الحساسية و البالغة (52.4%) مقارنة مع (2005)و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (116%) مقارنة مع السنة الاساس.

هـ – مصرف الموصل : (Bank of Mosul)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الحساسية لمخاطر السوق لمصرف الموصل قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (55.6%) مقارنة مع الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (54.1%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (3.8%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (3.2%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (118.6%) مقارنة مع السنة الاساس والبالغة (116.1%) , و ايضا ارتفاع نسبة GAP /Earning assets و البالغة (44.5%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (43.1%).

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة الحساسية و البالغة (53.9%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبةهامش ربح الفائدة و البالغة (2.3%) مقارنة مع السنة الاساس. وفي سنة (2008) انخفضت نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (49.9%) مقارنة مع السنة الاساس, و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبةهامش ربح الفائدة و البالغة (2.5%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP والبالغة (109.8%) , و ايضا انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (37.4%) مقارنة مع السنة الاساس.أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد ارتفعت و بلغت (60.3.%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (4.5%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع نسبة GAP والبالغة (126.6%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets والبالغة (49.8%) مقارنة مع السنة الاساس. أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع ايضا في نسبة الحساسية و البالغة (58.6%) مقارنة مع السنة الاساسو حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب انخفاض في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (124.2%) مقارنة مع السنة الأساس , و ايضا ارتفاع نسبة GAP /Earning assets و البالغة (47.5%) مقارنة مع السنة الاساس.

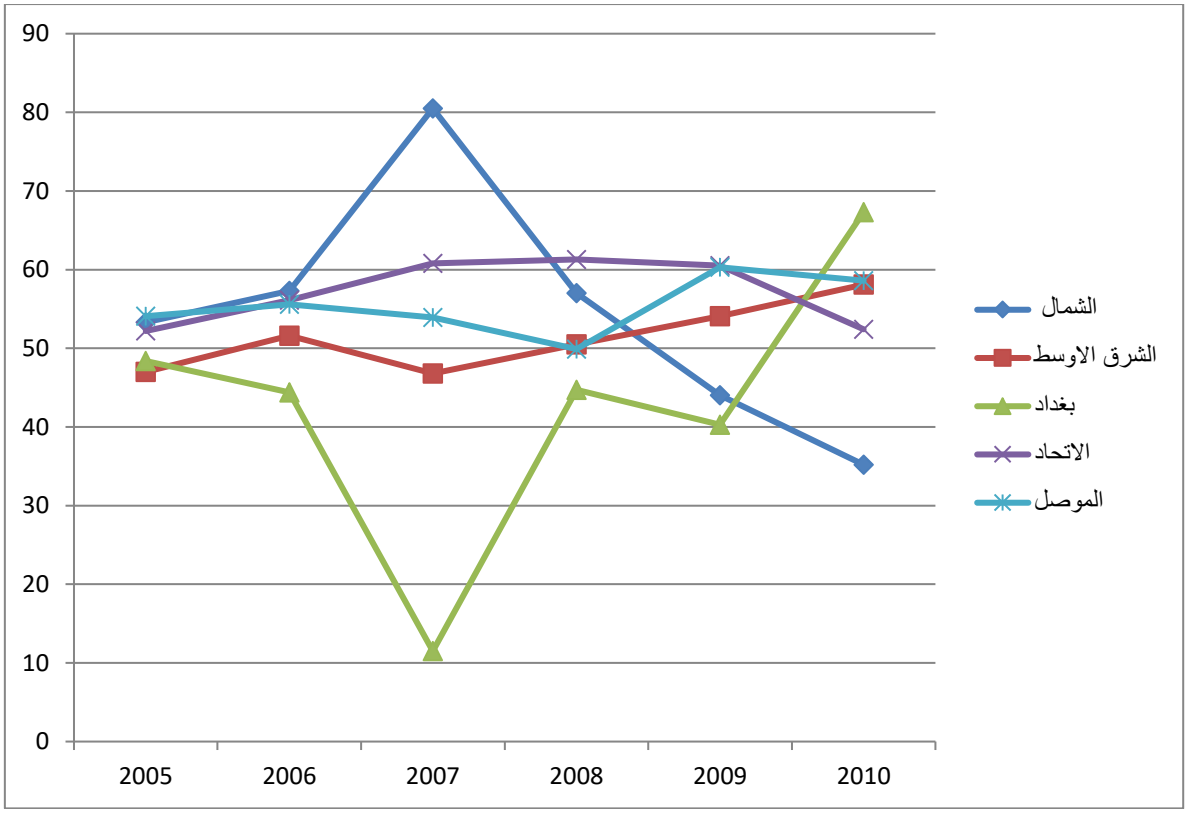

شكل (16)

نسبة الحساسية لمخاطر السوق للمصارف الخاصة العراقية للمدة من (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداًعلى الجدول (13)

2- تحليل نسبة الحساسية لمخاطر السوق للمصارف الاردنية

أ- مصرف الاتحاد : (Union Bank)

في الجدول (14) و الموضح في أدناه نلاحظ أن نسبة الحساسية لمخاطر السوق لمصرف الاتحاد قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (63%) مقارنة مع السنة الاساس, إذ كانت تبلغ حوالي (48.5%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (5.1%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (4.6%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (150.8%)

مقارنة مع السنة (2005) و البالغة (122.7%) , و ايضا ارتفاع نسبة GAP /Earning assets و البالغة (33.1%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (18.1%) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة الحساسية و البالغة (53.5%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (6.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (130.6%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا ارتفاع نسبة GAP /Earning assets و البالغة (23.4%) مقارنة مع السنة الاساس. وفي سنة (2008) ارتفعت نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (58.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (7.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (140.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع نسبة GAP /Earning assets و البالغة (28.8%) مقارنة مع السنة الاساس. أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد ارتفاع و بلغت (.52.03%) مقارنة مع السنة الاساس , و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب انخفاض في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (9.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (126.2%), و ايضا ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets والبالغة (20.7%) مقارنة مع السنة الاساس .

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع ايضا في نسبة الحساسية و البالغة (69.5%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (58.5%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (128.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع نسبة GAP /Earning assets البالغة (21.9%) مقارنة مع السنة الاساس .

جدول (14)

نسب الحساسية لمخاطر السوق للمصارف الأردنية الخاصة للمدة من (2005-2010)

السنوات / المصارف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الأتحاد	48.5	63	53.5	58.9	52.03	69.5
مصرف العربي	39.3	44.6	47.1	46.7	23.9	57.2
مصرف الأردني الكويتي	61.3	63.6	47.9	55.1	-62.5	71.6
مصرف الأسكان	43.9	46.7	41.03	43.8	40.5	41.21
مصرف الأردن	37.4	39	37.4	33.3	29.9	35.7

المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

ب- المصرف العربي : (Arab Bank)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الحساسية لمخاطر السوق للمصرف العربي قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (44.6%) مقارنة مع (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (39.3%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (115.9%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (106.4%), فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (13.03%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (5.6%) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ ارتفاع في نسبة الحساسية و البالغة (47.1%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (6.7%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (6%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (116.3%) مقارنة مع السنةالاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (18.4%) مقارنة مع السنة الاساس. وفي سنة (2008) ارتفعت نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (46.7%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الارتفاع في النسبة جاء بسبب ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (6.8%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (118.5%)

مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (14.9%) مقارنة مع السنة الاساس. أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (23.9.%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة GAP والبالغة (57.7%) مقارنة مع السنة الاساس. أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاع في نسبة الحساسية و البالغة (57.2%) مقارنة مع (2005)و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (141.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (28.9%) مقارنة مع السنة الاساس.

ج- المصرف الاردني الكويتي: (The Jordan Kuwait Bank)

في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الحساسية لمخاطر السوق للمصرف الاردني الكويتي قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (63.6%) مقارنة مع (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (61.3%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (115.9%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (106.4%) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاض في نسبة الحساسية و البالغة (47.9%) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة GAP والبالغة (119.1%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (15.7%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (32.9%) . وفي سنة (2008) انخفضت ايضا نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (55.1%) مقارنة مع السنة الاساس ,و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة GAP و البالغة (130.6 %) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (22.9%) مقارنة مع السنة الاساس . أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد انخفضت جدا و بلغت (62.5-%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة هامش ربح الفائدة والبالغة (215.25-) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (6.7%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP والبالغة (7.1%), و ايضا انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (20.6%) مقارنة مع السنة الاساس.

أما في سنة (2010) فقد حصل ارتفاعاً في نسبة الحساسية و البالغة (71.6%) مقارنة مع (2005) و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (67.4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP والبالغة (126.7%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (20.6%) مقارنة مع السنة الاساس .

د- مصرف الاسكان : (Housing Bank)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الحساسية لمخاطر السوق لمصرف الاسكان قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (46.7%) مقارنة مع (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (43.9%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (115.9%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (114.1%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (14.9%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (11.4%) .

أما في سنة (2007) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة الحساسية و البالغة (41.03%) مقارنة مع سنة (2005) و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة GAP والبالغة (102.5%) مقارنة مع السنة الاساس. وفي سنة (2008) انخفضت نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (43.8%) مقارنة مع الاساس ,و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (11%) مقارنة مع السنة الاساس .

أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (40.5.%) مقارنة مع السنة السابقة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP والبالغة (108.6%) , و ايضا انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (6.9%) مقارنة مع السنة الاساس .

أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض ايضا في نسبة الحساسية و البالغة (41.21%) مقارنة مع (2005) و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (5.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض لانخفاض في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (5.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في نسبة GAP والبالغة (109.7%), و كذلك انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (8.03%) مقارنة مع السنة الاساس.

هـ- مصرف الاردن : (Bank of Jordan)

في الجدول السابق نلاحظ إن نسبة الحساسية لمخاطر السوق لمصرف الاردن قد ارتفعت في سنة (2006) و بلغت حوالي (39%) مقارنة مع (2005) إذ كانت تبلغ حوالي (37.4%) و كان السبب وراء الارتفاع هو ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (6.5%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (6.3%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP والبالغة (105.6%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (103.1%), و ايضا ارتفاع في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (4.9%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (2.8%) . أما في سنة (2007) فنلاحظ ثبات نسبة الحساسية لمخاطر السوق في هذه السنة مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (37.4%) .

أما في سنة (2008) انخفضت نسبة الحساسية للمصرف والبالغة (33.3%) مقارنة مع السنة الاساس,و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة GAP و البالغة (96.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (3.1-%) مقارنة مع السنة الاساس. أما نسبة الحساسية في سنة (2009) فقد انخفضت و بلغت (29.9.%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة GAP والبالغة (91.1%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (7.6-%) مقارنة مع السنة الاساس. أما في سنة (2010) فقد حصل انخفاض في نسبة الحساسية و البالغة (35.7%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة GAP والبالغة (100.3%), فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP /Earning assets و البالغة (0.2%) مقارنة مع السنة الاساس.

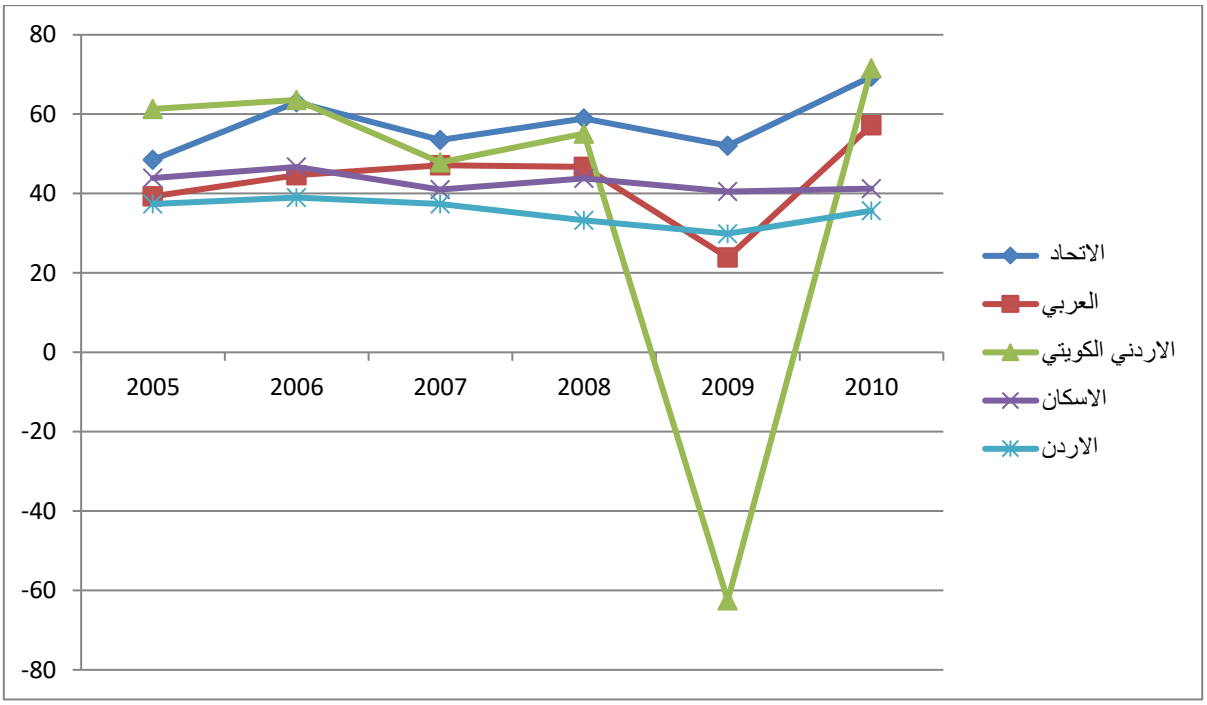

شكل (17)

نسب الحساسية لمخاطر السوق للمصارف الخاصة الاردنية للمدة من (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداًعلى الجدول (14)

جدول (15)

درجات تصنيف المصارف العراقية و الاردنية وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

السنة / المصارف	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المصارف العراقية						
مصرف الشمال	1	2	2	2	2	2
مصرف الشرق الاوسط	1	2	2	1	2	2
مصرف بغداد	1	1	1	1	1	1
مصرف الاتحاد	2	1	1	1	1	2
مصرف الموصل	1	1	1	1	2	2
المصارف الاردنية						
المصرف العربي	1	1	1	1	1	1
مصرف الاردن	1	1	1	1	1	1
المصرف الاردني الكويتي	2	1	1	1	1	1
مصرف الاسكان	1	1	1	1	1	1
مصرف الاتحاد	1	1	1	1	1	1

المصدر :من اعداد الباحثة اعتماداً على الملحقات

سابعاً : تحليل السياسة الائتمانية للمصارف العراقية للمدة (2005-2010) :

لغرض تحليل التسهيلات الائتمانية للمصارف الأهلية العراقية للمدة (2005- 2010) , أعتمدت الباحثة باستخراج النسب على البيانات المتوفرة عن هذه المصارف , وتم حسابها بحسب القوانين المذكورة سابقاً في الفصل الثالث , و هذه النسب عبارة عن المتوسط الحسابي للنسب الآتية :

1- ملاءة رأس المال

2- صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع

3- نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول

4- التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات

1- مصرف الشمال :(North Bank)

نلاحظ من الجدول (16) الموضح أدناه تباين نسب التسهيلات الائتمانية للمصرف ففي سنة (2006) نلاحظ ارتفاعاً في النسبة إذ بلغت (60.9%) مقارنة بالسنة الأساس (2005) و البالغة (56.3%) , وذلك بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف في سنة (2006) و البالغة (93%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (90%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2006) و البالغة (58.7%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (40.8%) , و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2006) و البالغة (35.05%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (22.2%) .

إما في سنة (2007) ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (58.6%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (96%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع نسبة التسهيلات إلى اجمالي الودائع و البالغة (64.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات و البالغة (29%) مقارنة مع السنة الاساس . أما في سنة (2008) فحصل انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (39.13%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الانخفاض بسبب الانخفاض الكبير في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف و البالغة (42%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة

(31.6%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2008) و البالغة (19.9%) مقارنة مع السنة الاساس .

وفي سنة (2009) حصل انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (38.9%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف والبالغة (30%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (31.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (70.9%) مقارنة مع السنة الاساس .

أما في سنة (2010) فحصل انخفاض ايضا في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (40.7%) مقارنة مع السنة الاساس , و جاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (26%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في صافي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع و البالغة (31.4%) مقارنة مع السنة الاساس .

جدول (16)

نسب التسهيلات الائتمانية للمصارف الأهلية العراقية للمدة (2005 -2010)

السنوات / المصارف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الشمال	56.3	60.9	58.6	39.13	38.9	40.7
مصرف الشرق الأوسط	35.9	33.8	32.8	30.4	36.4	42.1
مصرف بغداد	63.1	41.5	42.1	42.1	38.4	43.9
مصرف الأتحاد	39.3	16.3	11.9	21.3	29.5	51.6
مصرف الموصل	42.9	47.7	41.8	37.8	52.6	55.3

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الميزانية العمومية للمصارف

2- مصرف الشرق الأوسط :(Bank of the Middle East)

نلاحظ من الجدول السابق الموضح أعلاه تباين نسب التسهيلات الائتمانية للمصرف ففي سنة (2006) نلاحظ انخفاضاً في النسبة إذ بلغت (33.8%) مقارنة بالسنة الأساس (2005) و البالغة (35.9%) , وذلك بسبب انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2006) و البالغة (9.1%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (9.6%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول و البالغة (79.9%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (86.6%) , و ايضا انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2006) و البالغة (7.3%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (8.3%) . إما في سنة (2007) انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (32.8%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة اجمالي التسهيلات الائتمانية و إلى مجموع الودائع و البالغة (5.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (81.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا الانخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2007) و البالغة (4.5%) مقارنة مع السنة الاساس .

أما في سنة (2008) فحصل انخفاض ايضا في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (30.4%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب الانخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (3.8%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2008) و البالغة (2.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول والبالغة (75.7%) مقارنة مع السنة الاساس . وفي سنة (2009) حصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (36.4%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (14.1%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2008) و البالغة (11.4%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول والبالغة (81.2%) مقارنة مع السنة الاساس . أما في سنة (2010) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (42.1%) و جاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع والبالغة (30.8%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات و البالغة (24.6%).

3- مصرف بغداد : (Bank of Baghdad)

نلاحظ من الجدول السابق الموضح أعلاه تباين نسب التسهيلات الائتمانية للمصرف ففي سنة (2006) نلاحظ انخفاضاً كبيراً في النسبة إذ بلغت (41.5%) مقارنة بالسنة الأساس (2005) و البالغة (63.1%) , وجاء هذا الانخفاض بسبب الانخفاض الكبير في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2006) و البالغة (20.02%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (98.5%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول و البالغة (73.2%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (77.4%) , و ايضا انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2006) و البالغة (14.6%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (21.6%) . إما في سنة (2007) انخفضت ايضا نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (42.1%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية و إلى مجموع الودائع و البالغة (22.7%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن الانخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2007) و البالغة (15.9%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (70.2%) مقارنة مع السنة الاساس . أما في سنة (2008) انخفضت ايضا نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (42.1%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية و إلى مجموع الودائع و البالغة (11.7%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن الانخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات و البالغة (8.7%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا انخفاض في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (74.4%) مقارنة مع السنة الاساس .

وفي سنة (2009) حصل انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (38.4%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (49%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (12.01%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات والبالغة (9.9%) مقارنة مع السنة الاساس .

أما في سنة (2010) فحصل انخفاض ايضا في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (43.9%) مقارنة مع السنة الاساس و جاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات والبالغة (22.5%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن

انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع و البالغة (18.8%) مقارنة مع السنة الاساس .

4- مصرف الأتحاد : (Union Bank)

نلاحظ من الجدول السابق الموضح أعلاه تباين نسب التسهيلات الائتمانية لمصرف الأتحاد ففي سنة (2006) نلاحظ انخفاضاً كبيراً في النسبة إذ بلغت (16.3%) مقارنة بالسنة الأساس (2005) و البالغة (39.3%) , وحصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (38.1%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (39%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2006) و البالغة (20.9%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (112.4%) , و ايضا انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2006) و البالغة (1.05%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (3.1%) .

أما في سنة (2007) انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (11.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (24.5%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (5.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا الانخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2007) و البالغة (0.89%) مقارنة مع السنة الاساس . أما في سنة (2008) فحصل انخفاض ايضا في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (21.3%) مقارنة مع السنة الاساس , وجاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (16%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (29.6%) مقارنة مع السنة الاساس .

وفي سنة (2009) حصل انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (29.6%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال والبالغة (33%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع و البالغة (20.8%) مقارنة مع السنة الاساس .

أما في سنة (2010) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (51.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و جاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات والبالغة (37.4%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (39.9%) مقارنة مع السنة الاساس .

5- مصرف الموصل : (Bank of Mosul)

نلاحظ من الجدول السابق الموضح أعلاه تباين نسب التسهيلات الائتمانية لمصرف الموصل ففي سنة (2006) نلاحظ ارتفاع في النسبة إذ بلغت (47.7%) مقارنة بالسنة الأساس (2005) و البالغة (42.9%) , وحصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (60%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (55%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2006) و البالغة (37.4%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (33.9%) , و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2006) و البالغة (25.4%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (20.9%) , و كذلك ارتفاع في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (68%) مقارنة مع السنة السابقة والبالغة (61.7%) .

أما في سنة (2007) انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (41.8%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (54%) مقارنة مع السنة الاساس . فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (21.9%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا الانخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2007) و البالغة (16.4%) مقارنة مع السنة الاساس. أما في سنة (2008) فحصل انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (37.8%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال والبالغة (50.5%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (18.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2008) و البالغة (12.8%) مقارنة مع السنة الاساس . وفي سنة (2009) حصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (52.6%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الارتفاع بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال والبالغة (58%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (38.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2008) و البالغة (31.8%) مقارنة مع السنة الاساس, كذلك ارتفاع في نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول والبالغة (81.7%) مقارنة مع السنة الاساس .أما في سنة (2010) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (55.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و جاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (60.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات

والبالغة (35.6%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع و البالغة (43.6%) مقارنة مع السنة الاساس, و كذلك ارتفاع في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (81.6%) مقارنة مع السنة الاساس .

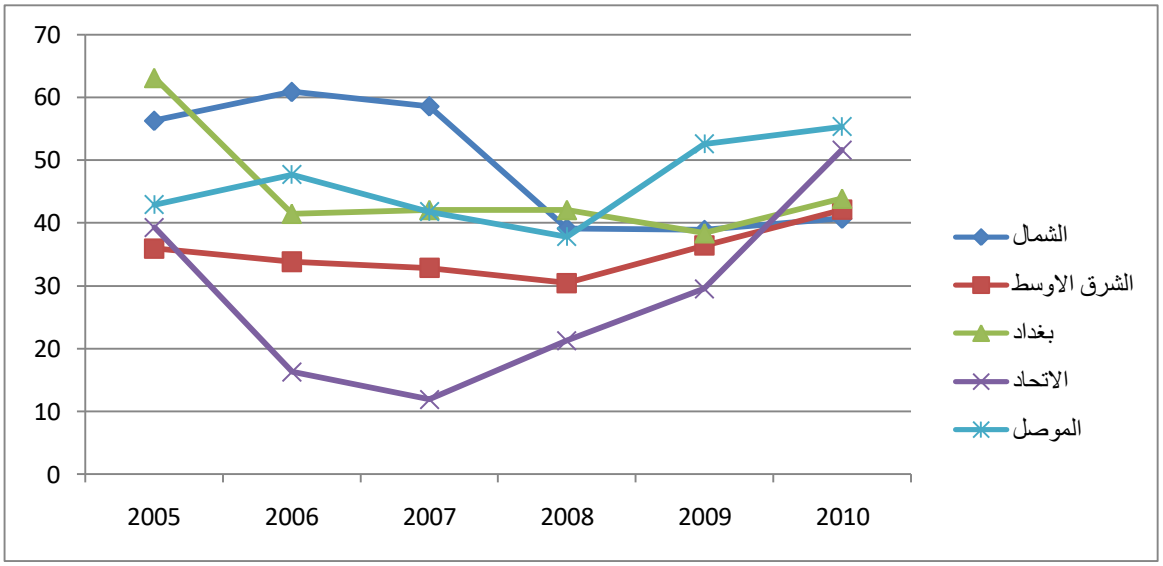

شكل (18)

نسب التسهيلات الائتمانية للمصارف الأهلية العراقية للمدة (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة بالأعتماد على الجدول (16)

ثامناً : تحليل السياسة الائتمانية للمصارف الأردنية للمدة (2005-2010):

1- مصرف الأتحاد : (Union Bank)

نلاحظ من الجدول (17) الموضح أدناه تباين نسب التسهيلات الائتمانية لمصرف الأتحاد ففي سنة (2006) نلاحظ انخفاضاً في النسبة إذ بلغت (51.5%) مقارنة بالسنة الأساس (2005) و البالغة (51.9%) , وذلك بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف في سنة (2006) و البالغة (16.9%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (18.1%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2006) و البالغة (65.5%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (70.1%) , و ايضا انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2006) و البالغة (48.9%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (49.2%) .

أما في سنة (2007) انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (51.7%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع و البالغة (63.8%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات و البالغة (68.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا انخفاض في صافي التسهيلات إلى اجمالي الموجودات و البالغة (43.6%) مقارنة مع السنة الاساس .

أما في سنة (2008) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (55.5%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب الارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (23.23%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع و البالغة (77.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2008) و البالغة (53.02%) مقارنة مع السنة الاساس.

وفي سنة (2009) حصل انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (51.2%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة صافي التسهيلات إلى اجمالي الودائع و البالغة (63.4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة التسهيلات إلى الموجودات و البالغة (47.3%) مقارنة مع السنة الاساس . أما في سنة (2010) فحصل انخفاض ايضا في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (50.4%) مع السنة الاساس و جاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة صافي التسهيلات إلى اجمالي الودائع و البالغة (61.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات والبالغة (46.2%) مقارنة مع السنة الاساس .

جدول (17)

نسب التسهيلات الائتمانية للمصارف الأهلية الأردنية للمدة (2005-2010)

السنوات / المصارف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
مصرف الأتحاد	51.9	51.5	51.7	55.5	51.2	50.4
مصرف العربي	38.4	41.3	51.05	50.03	49.3	47.3
مصرف الأردني الكويتي	50.8	44.3	55.4	57.8	53.4	56.6
مصرف الأسكان	46.7	49.6	48.9	49.9	46.8	46.05
مصرف الأردن	50.1	55.6	53.2	51.6	49.6	51.7

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماد على الميزانية العمومية للمصارف

2- المصرف العربي : (Arab Bank)

نلاحظ من الجدول السابق الموضح أعلاه تباين نسب التسهيلات الائتمانية للمصرف العربي ففي سنة (2006) نلاحظ ارتفاعاً في النسبة إذ بلغت (41.3%) مقارنة بالسنة الأساس (2005) و البالغة (38.4%) , حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف في سنة (2006) و البالغة (23%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (16.5%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2006) و البالغة (59.1%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (50.2%) , و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2006) و البالغة (30.8%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (29.1%) , و كذلك ارتفاع في نسبة الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (52.1%) مقارنة مع السنة السابقة والبالغة (57.9%)

أما في سنة (2007) ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (51.05%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (21%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبةصافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2007) و البالغة (64.2%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2007) و البالغة (46.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و كذلك ارتفاع في نسبة الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (72.5%) مقارنة مع السنة الاساس. أما في سنة (2008) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (50.05%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع والبالغة (65.8%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الاصول والبالغة (72.5%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات و البالغة (47.6%) مقارنة مع السنة الاساس . وفي سنة (2009) حصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (49.3%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاعفي نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (16.98%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات إلى اجمالي الودائع و البالغة (54%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة اجمالي الودائع إلة اجمالي الموجودات و البالغة (81.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و كذلك ارتفاع في نسبة التسهيلات إلى الموجودات و البالغة (43.9%) مقارنة مع السنة الاساس.

أما في سنة (2010) فحصل ارتفاع ايضا في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (47.3%) مقارنة مع السنة الاساس, و جاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (62.3%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات والبالغة (43.1%) مقارنة مع السنة الاساس.

3- المصرف الاردني الكويتي : (The Jordan Kuwait Bank)

نلاحظ من الجدول السابق الموضح أعلاه تباين نسب التسهيلات الائتمانية للمصرف الاردني الكويتي ففي سنة (2006) نلاحظ انخفاض في النسبة إذ بلغت (44.3%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (50.8%) , و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف في سنة (2006) و البالغة (15.61%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (13.13%) , فضلاً عن انخفاض في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2006) و البالغة (67.9%) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (76.4%) , و ايضا انخفاض في نسبة التسهيلات

الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2006) و البالغة (34.2%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (49.6%) , و كذلك انخفاض في نسبة الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (59.4%) مقارنة مع السنة السابقة والبالغة (64.1%), أما في سنة (2007) ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (55.4%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (14.97%) مقارنة مع السنة الاساس . فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2007) و البالغة (83%) مقارنة مع السنة الاساس, و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات في سنة (2007) و البالغة (56.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و كذلك ارتفاع في نسبة الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (67.4%) مقارنة مع السنة الاساس. أما في سنة (2008) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (57.8%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال والبالغة (14.99%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2008) و البالغة (83.2%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات إلى اجمالي الموجودات والبالغة (47.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و كذلك ارتفاع في نسبة الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (72.1%) مقارنة مع السنة الاساس. وفي سنة (2009) حصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (53.4%) مقارنة مع السنة السابقة , وحصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (17.76%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات و البالغة (73.3%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات و البالغة (52.9%) مقارنة مع السنة الاساس. أما في سنة (2010) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (56.6%) مقارنة مع السنة الاساس و جاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (20.32%) مقارنة مع السنة الاساس, فضلاً عن ارتفاع في نسبة الودائع إلى اجمالي الاصول و البالغة (74.9%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات والبالغة (56.2%) مقارنة مع السنة الاساس.

4- مصرف الاسكان : (Housing BankThe)

نلاحظ من الجدول السابق الموضح أعلاه تباين نسب التسهيلات الائتمانية لمصرف الاسكان ففي سنة (2006) نلاحظ ارتفاعاً في النسبة إذ بلغت (49.6%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (46.7%) , و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال للمصرف في

سنة (2006) و البالغة (32.06%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (17.31%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2006) و البالغة (53.4%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (51.2%) . أما في سنة (2007) ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (48.9%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (29.4%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبةاجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات و البالغة (76.1%) مقارنة مع السنة الاساس. أما في سنة (2008) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (49.9%) مقارنة مع السنة الاساس, وحصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (23.2%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2008) و البالغة (57.5%) مقارنة مع السنة الاساس , و ايضا ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات إلى اجمالي الموجودات والبالغة (44.1%) مقارنة مع السنة الاساس. وفي سنة (2009) حصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (46.8%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا ارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (22.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات و البالغة (77.4%) مقارنة مع السنة الاساس . أما في سنة (2010) فحصل انخفاضاً في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (46.05%) مقارنة مع السنة الاساس , و جاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع و البالغة (46.9%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة صافي التسهيلات إلى اجمالي الموجودات و البالغة (36.7%) مقارنة مع السنة الاساس.

5- مصرف الاردن : (Bank of Jordan)

نلاحظ من الجدول السابق الموضح أعلاه تباين نسب التسهيلات الائتمانية لمصرف الاردن ففي سنة (2006) نلاحظ ارتفاع في النسبة إذ بلغت (55.6%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (50.1%) , و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات إلى اجمالي الودائع للمصرف في سنة (2006) و البالغة (59.1%) مقارنة مع سنة (2005) و البالغة (54.7%) , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات في سنة (2006) و البالغة (51.2%) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (47.6%) . أما في سنة (2007) ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (53.2%) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع و البالغة

(62.6%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات إلى اجمالي الموجودات و البالغة (54.2%) مقارنة مع السنة الاساس . أما في سنة (2008) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (51.6%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع الودائع في سنة (2008) و البالغة (62.1%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة صافي التسهيلات إلى الموجودات و البالغة (51.9%) مقارنة مع السنة الاساس . وفي سنة (2009) حصل انخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية و البالغة (49.6%) مقارنة مع السنة الاساس , وحصل هذا الانخفاض بسبب انخفاض في نسبة ملاءة رأس المال و البالغة (13.7%) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات و البالغة (79.9%) مقارنة مع السنة الاساس. أما في سنة (2010) فحصل ارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية للمصرف و البالغة (51.7%) مقارنة مع السنة الاساس و جاء هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع نسبة صافي التسهيلات إلى اجمالي الودائع و البالغة (60.6%) مقارنة مع السنة الاساس , و فضلاً عن ارتفاع في نسبة التسهيلات إلى الموجودات و البالغة (51.9%) مقارنة مع السنة الاساس .

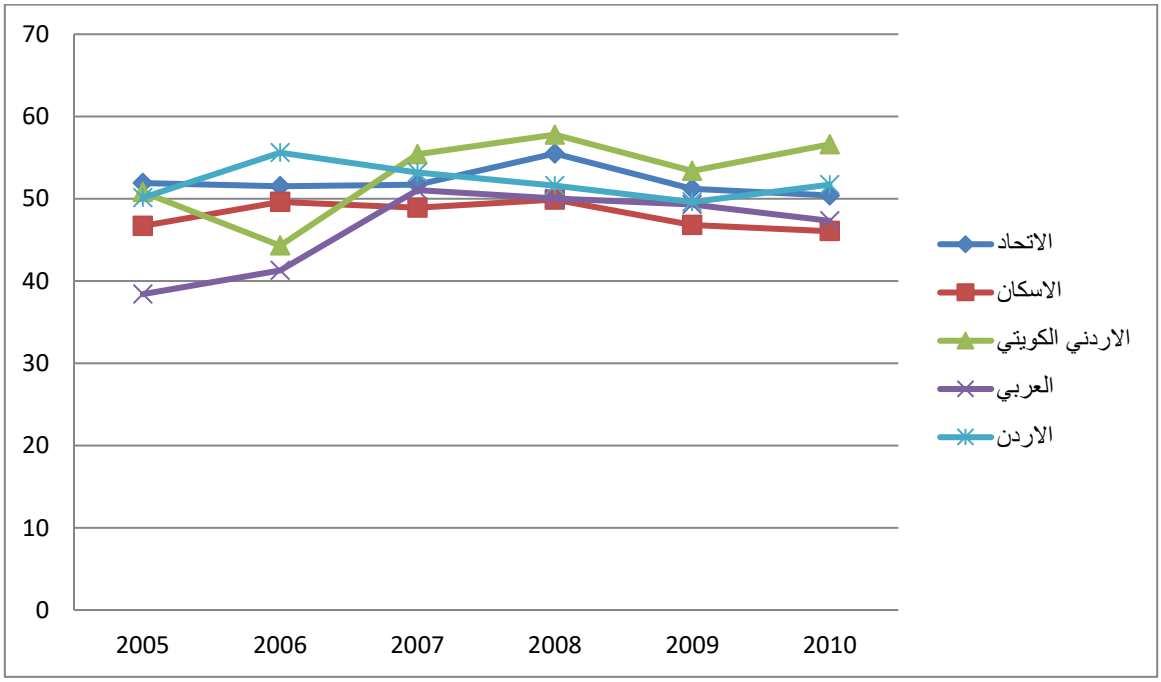

شكل (19)

نسب التسهيلات الائتمانية للمصارف الأهلية الأردنية للمدة (2005-2010)

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على الجدول (17)

الفصل الثالث

المبحث الثاني

اختبار مخطط الدراسة و فرضياتها

يهدف هذا المبحث الى التعرف على طبيعة علاقة الارتباط و الاثر بين متغيرات الدراسة (عناصر نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS)) و (السياسة الائتمانية) على مستوى المصارف العراقية و الاردنية عينة الدراسة و ذلك عبر التحقق من صحة فرضيات الدراسة الرئيسة و الفرعية من خلال استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة .

أولاً : التحليل الاحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة:-

سيتم تحليل علاقة الارتباط بين كل من عناصر نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) و السياسة الائتمانية عينة الدراسة مع اختبار معنوياتها من خلال اختبار علاقة الارتباط في الفرضية الرئيسة الاولى و الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها و ذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط و اختبار (t) .

و الجدول الاتي يبين الارتباطات الكلية بين متغيرات الدراسة ككل و الخاصة بالمصارف العراقية و الاردنية و كما يأتي :

1- الارتباطات الكلية للمصارف العراقية و الاردنية :

جدول (18)

علاقات الارتباط بين عناصر النظام و السياسة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية و الاردنية

عناصر نظام التقييم المصرفيcamels	المصارف العراقية	المصارف الاردنية
ملاءة رأس المال	0.586	0.296
جودة الاصول	0.674	0.437
الإدارة	0.588	0.479
الربحية	0.532	0.466
السيولة	0.577	0.417
الحساسيةلمخاطرالسوق	0.651	0.333

المصدر :من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية لنتائج برنامج excel و spss

و من الجدول السابق نلاحظ وجود علاقة ارتباط متوسط الى قوية بين عناصر نظام التقييم المصرفي (CAMELS) و السياسة الائتمانية المصرفية في المصارف العراقية(0.586 , 0.674 , 0.588 , 0.532 , 0.577 , 0.651) و الاردنية (0.296 , 0.437, 0.479, 0.466, 0.417 , 0.333) و من اجل البت بصورة نهائية في شأن التحقق من صحة الفرضية الرئيسة الاولى تم اختبار الفرضيات المنبثقة عنها و كما يأتي :-

1- اختبار الفرضية الفرعية الاولى :

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية

جدول (19)

نتائج علاقة الارتباط بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية

التابع / المستقل	السياسة الائتمانية المصرفية	
	المصارف العراقية	المصارف الاردنية
ملاءة رأس المال	0.586	0.296
قيمة (t) المحسوبة	6.355	6.295
قيمة (t)الجدولية	2.015	2.015
p-value	0.000	0.000
القرار	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة

المصدر :من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية لنتائج برنامج excel و spss

يبين الجدول (19) نتائج علاقة الارتباط بين متغير البعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية فضلاً عن القيمة (t) المحسوبة و الجدولية و قيمة الدلالة الإحصائية (p–value) و القرار الخاص بالفرضية الفرعية الاولى و من خلال الجدول المذكور انفاًيتبين الاتي :

أ – الارتباط في المصارف العراقية :-

و من خلال الجدول نجد و بوضوح وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين ملاءة رأس المال كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.586) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (6.355) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) مما يدل على قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف العراقية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف العراقية.

ب– الارتباط في المصارف الاردنية :-

و من خلال الجدول نجد و بوضوح وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين ملاءة رأس المال كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.296) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (6.295) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) اما قيمة الدلالة الاحصائية (P–value) فقد كانت (0.000) و هي بذلك اقل من مستوى المعنوية البالغ (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف الاردنية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف الاردنية.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية

جدول (20)

نتائج علاقة الارتباط بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية

التابع / المستقل	السياسة الائتمانية المصرفية	
	المصارف العراقية	المصارف الاردنية
جودة الاصول	0.674	0.437
قيمة (t) المحسوبة	9.471	9.435
قيمة (t)الجدولية	2.015	2.015
p-value	0.000	0.000
القرار	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة

المصدر :من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية لنتائج برنامج excel و spss

أ – الارتباط في المصارف العراقية :-

يتضح من الجدول (20) ان هناك علاقة ارتباط موجبة قوية و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين جودة الاصول كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.674**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**9.471**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P-value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف العراقية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف العراقية.

ب – الارتباط في المصارف الاردنية :-

يتضح من الجدول (20) ان هناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين جودة الاصول كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.437**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**9.435**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P-value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف الاردنية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف الاردنية.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية

جدول (21)

نتائج علاقة الارتباط بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية

التابع / المستقل	السياسة الائتمانية المصرفية	
	المصارف العراقية	المصارف الاردنية
الادارة	0.588	0.479
قيمة (t) المحسوبة	8.748	4.727
قيمة (t)الجدولية	2.015	2.015
p-value	0.000	0.000
القرار	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة

المصدر :من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية لنتائج برنامج excel و spss

أ – الارتباط في المصارف العراقية :-

يتضح من الجدول (21) ان هناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الادارة كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.588**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**8.748**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P-value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف العراقية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف العراقية.

ب – الارتباط في المصارف الاردنية :-

يتضح من الجدول (21) ان هناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الادارة كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.479**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**4.727**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P-value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف الاردنية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف الاردنية.

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية

جدول (22)

نتائج علاقة الارتباط بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية

التابع / المستقل	السياسة الائتمانية المصرفية	
	المصارف العراقية	المصارف الاردنية
الربحية	0.532	0.466
قيمة (t) المحسوبة	7.610	7.168
قيمة (t)الجدولية	2.015	2.015
p-value	0.000	0.000
القرار	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة

المصدر :من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية لنتائج برنامج excel و spss

أ – الارتباط في المصارف العراقية :-

يتضح من الجدول (22) ان هناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الربحية كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.532**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**7.610**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P-value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف العراقية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف العراقية.

ب – الارتباط في المصارف الاردنية :-

يتضح من الجدول (22) ان هناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الربحية كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.466**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**7.168**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P-value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف الاردنية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف الاردنية.

5- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية

جدول (23)

نتائج علاقة الارتباط بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية

التابع / المستقل	السياسة الائتمانية المصرفية	
	المصارف العراقية	المصارف الاردنية
السيولة	0.577	0.417
قيمة (t) المحسوبة	5.461	8.860
قيمة (t)الجدولية	2.015	2.015
p-value	0.000	0.000
القرار	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة

المصدر :من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية لنتائج برنامج excel و spss

أ – الارتباط في المصارف العراقية :-

يتضح من الجدول (23) ان هناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الحساسية لمخاطر السوق كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.577**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**5.461**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P–value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف العراقية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف العراقية.

ب – الارتباط في المصارف الاردنية :-

يتضح من الجدول (23) ان هناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين السيولة كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.417**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**8.860**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P–value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H1) و رفض فرضية العدم (H0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف الاردنية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف الاردنية.

6- اختبار الفرضية الفرعية السادسة:-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية

جدول (24)

نتائج علاقة الارتباط بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية والاردنية

التابع / المستقل	السياسة الائتمانية المصرفية	
	المصارف العراقية	المصارف الاردنية
الحساسية لمخاطر السوق	**0.651**	**0.333**
قيمة (t) المحسوبة	**7.254**	**5.854**
قيمة (t)الجدولية	**2.015**	**2.015**
p-value	**0.000**	**0.000**
القرار	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة

المصدر :من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية لنتائج برنامج excel و sps

أ – الارتباط في المصارف العراقية :-

يتضح من الجدول (24) ان هناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الحساسية لمخاطر السوق كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.651**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**7.254**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P–value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف العراقية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف العراقية.

ب – الارتباط في المصارف الاردنية :-

يتضح من الجدول (24) ان هناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة و ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الحساسية لمخاطر السوق كمتغير مستقل و متغير السياسة الائتمانية بوصفه متغيراً تابعاً , أذ بلغ معامل الارتباط بينهما (**0.333**) و ما يعزز ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بينهما و البالغة (**5.854**) كانت اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.015) عند مستوى معنوية (0.01) و كذلك قيمة الدلالة الاحصائية (P–value) البالغة (0.000) و قد كانت اقل من مستوى المعنوية البالغة (0.01) و هذا يدفعنا الى قبول فرضية الوجود (H_1) و رفض فرضية العدم (H_0) و معنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية و ذلك يفسر بأن تبني المصارف الاردنية عينة الدراسة لهذا البعد قد اسهم و سيسهم بشكل كبير في رسم السياسة الائتمانية للمصارف الاردنية.

ثانياً : التحليل الاحصائي لعلاقات الاثر بين متغيرات الدراسة:-

تهدف هذه النقطة الى اختبار الفرضية الرئيسة الثانية المتضمنة **(ليس هناك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين أبعاد نظام CAMELS و السياسة الائتمانية)** و من أجل التحقق من ثبات هذه الفرضية عكفت الباحثة على استخدام معامل التحديد (R^2) لغرض قياس نسبة ما تفسره عناصر نظام التقييم المصرفي من تغيرات تأثر بها في السياسة الائتمانية المصرفية بالنسبة للمصارف عينة الدراسة.

و لكي نقف على صحة الفرضية الرئيسة الثانية كان لزاما علينا اختبار صحة الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها و كما يأتي:

أولاً : اختبار الفرضية الفرعية الاولى :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية

جدول (25)

العلاقة التأثيرية بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية

المتغير المستقل / المتغير التابع		قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى دلالة (F)	معامل التحديد (R^2)
السياسة الائتمانية	المصارف العراقية	10.526	5.05	0.000	0.383
	المصارف الاردنية	12.525	5.05	0.000	0.109

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج SPSS

1- علاقة الاثر في المصارف العراقية :

من خلال الجدول (25) يتبين ما يأتي :

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (10.526) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد ملاءة رأس المال في المصارف العراقية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.383) ان نسبة ما يفسره بعد ملاءة رأس المال من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (38.3%) اما النسبة الباقية البالغة (61.7%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

2- علاقة الاثر في المصارف الاردنية :-

و من خلال الجدول (25) يتبين ما يلي:

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (12.525) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد ملاءة رأس المال في المصارف الاردنية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.109) ان نسبة ما يفسره بعد ملاءة رأس المال من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (10.9%) اما النسبة الباقية البالغة (89.1%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية

جدول (26)

العلاقة التأثيرية بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية

المتغير المستقل / المتغير التابع		قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى دلالة (F)	معامل التحديد (R^2)
السياسة الائتمانية	المصارف العراقية	12.862	5.05	0.000	0.291
	المصارف الاردنية	14.629	5.05	0.000	0.277

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج SPSS

1- علاقة الاثر في المصارف العراقية :

من خلال الجدول (26) يتبين ما يأتي :

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (12.862) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد جودة الاصول في المصارف العراقية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.291) ان نسبة ما يفسره بعد جودة الاصول من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (29.1%) اما النسبة الباقية البالغة (70.9%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

2- علاقة الاثر في المصارف الاردنية :-

و من خلال الجدول (26) يتبين ما يلي:

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (14.629) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد جودة الاصول في المصارف الاردنية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.277) ان نسبة ما يفسره بعد جودة الاصول من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (27.7%) اما النسبة الباقية البالغة (72.3%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد الادراة و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية

جدول (27)

العلاقة التأثيرية بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية

المتغير المستقل / المتغير التابع		قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى دلالة (F)	معامل التحديد (R^2)
السياسة الائتمانية	المصارف العراقية	14.822	5.05	0.000	0.446
	المصارف الاردنية	15.992	5.05	0.000	0.305

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج SPSS

1- علاقة الاثر في المصارف العراقية :

من خلال الجدول (27) يتبين ما يأتي :

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (14.822) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد الادارة في المصارف العراقية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.446) ان نسبة ما يفسره بعد الادارة من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (44.6%) اما النسبة الباقية البالغة (55.4%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

2- علاقة الاثر في المصارف الاردنية :-

و من خلال الجدول (27) يتبين ما يلي:

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (15.992) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد الادارة في المصارف الاردنية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.305) ان نسبة ما يفسره بعد الادارة من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (30.5%) اما النسبة الباقية البالغة (69.5%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية

جدول (28)

العلاقة التأثيرية بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية

المتغير المستقل / المتغير التابع		قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى دلالة (F)	معامل التحديد (R^2)
السياسة الائتمانية	المصارف العراقية	10.558	5.05	0.000	0.339
	المصارف الاردنية	12.525	5.05	0.000	0.242

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج SPSS

1- علاقة الاثر في المصارف العراقية :

من خلال الجدول (28) يتبين ما يأتي :

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (10.558) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد الربحية في المصارف العراقية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.339) ان نسبة ما يفسره بعد الربحية من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (33.9%) اما النسبة الباقية البالغة (66.1%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

2- علاقة الاثر في المصارف الاردنية :-

و من خلال الجدول (28) يتبين ما يلي:

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (12.525) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد الربحية في المصارف الاردنية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.242) ان نسبة ما يفسره بعد الربحية من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (24.2%) اما النسبة الباقية البالغة (75.8%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

خامساً: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية

جدول (29)

العلاقة التأثيرية بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية

المتغير المستقل / المتغير التابع		قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى دلالة (F)	معامل التحديد (R^2)
السياسة الائتمانية	المصارف العراقية	16.591	5.05	0.000	0.231
	المصارف الاردنية	15.997	5.05	0.000	0.256

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج SPSS

1- علاقة الاثر في المصارف العراقية :

من خلال الجدول (29) يتبين ما يأتي :

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (16.591) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد السيولة في المصارف العراقية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.231) ان نسبة ما يفسره بعد السيولة من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (23.1%) اما النسبة الباقية البالغة (76.9%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

2- علاقة الاثر في المصارف الاردنية :-

و من خلال الجدول (29) يتبين ما يلي:

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (15.997) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد السيولة في المصارف الاردنية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.256) ان نسبة ما يفسره بعد السيولة من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (25.6%) اما النسبة الباقية البالغة (74.4%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

سادساً: اختبار الفرضية الفرعية السادسة :-

فرضية العدم (H_0) : ليس هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية

فرضية الوجود(H_1) : توجد هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية

جدول (30)

العلاقة التأثيرية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية

المتغير المستقل / المتغير التابع		قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى دلالة (F)	معامل التحديد (R^2)
السياسة الائتمانية	المصارف العراقية	14.406	5.05	0.000	0.481
	المصارف الاردنية	13.135	5.05	0.000	0.165

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج SPSS

1- علاقة الاثر في المصارف العراقية :

من خلال الجدول (30) يتبين ما يأتي :

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (14.406) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق في المصارف العراقية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.481) ان نسبة ما يفسره بعد الحساسية لمخاطر السوق من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (48.1%) اما النسبة الباقية البالغة (51.9%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

2- علاقة الاثر في المصارف الاردنية :-

و من خلال الجدول (30) يتبين ما يلي:

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (13.135) و هي اكبر بذلك من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.05) عند مستوى معنوية (1%) و بدرجة حرية (1و 56) و ان مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة اثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) و من ثم هذا يعني قبول فرضية الوجود (H^1) و رفض فرضية العدم (H^0) و هذا يشير و بوضوح على ان هنالك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق في المصارف الاردنية و السياسة الائتمانية .

ب – يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.165) ان نسبة ما يفسره بعد الحساسية لمخاطر السوق من التغيرات على التي تطرأ على السياسة الائتمانية هي (16.5%) اما النسبة الباقية البالغة (83.5%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

الفصل الرابع

الأستنتاجات و التوصيات

المبحث الأول :

الأستنتاجات

المبحث الثاني :

التوصيات

الفصل الرابع

المبحث الأول

الاستنتاجات

تمهيد :

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في ظل الاطارين (النظري و العملي) و في ضوء نتائج عملية تحليل البيانات و المعلومات التي تمت وفق الاساليب الاحصائية المعتمدة للتأكد من صحة نتائجها

أولا : الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري للدراسة :

1- أظهر البحث أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم البنك المركزي ، إذ تم إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق النظام (Camels) ودورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش والرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

2- تتمثل أهمية تطبيق نظام Camels في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظرياً وتطبيقياً بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً ودولياً، والتي أصبحت استراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية.

3- إن التقرير عن نتائج التفتيش والرقابة المصرفية التي يقوم بها البنك المركزي على النحو الوارد في هذه الدراسة تؤدي إلى زيادة منفعة وفعالية التقارير والاستفادة منها بشكل جوهري لتحقيق أهداف النمو والتطور ومواكبة مستجدات العصر.

4- إن المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة والتفتيش الحالي (بصورته التقليدية) يتطلب المزيد من التطوير والتحديث في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تشهدها الساحة المصرفية مما يؤكد فرضية التكامل والترابط مع نظام التقييم المصرفي Camels.

5- ترتبط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميداني بعناصر التقييم Camels بشكل جوهري إيجابياً وتتسم بالتكامل والقوة والفعالية في تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي.

6- يعمل النظام المقترح على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية مما يساهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.

ثانيا : الاستنتاجات الخاصة بالجانب العملي للدراسة :

1- بناء على مؤشرات التصنيف السابقة فإنه اغلب المصارف الاردنية صنفت بالتصنيف (1) وفق تصنيف نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) خلال مدة الدراسة من (2005-2010) و هذا دليل على ان المصارف الاردنية تتصف بالمتانة من جميع النواحي و لا يوجد لديه أية نقاط ضعف , و أذا كان هناك نقاط ضعف فأنها في العادة تكون طفيفة و يمكن التعامل معها من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا للمصرف , و كذلك تكون المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف مصارف قوية و عندها القدرة لمقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي , و تكون ايضا هذه المصارف ملتزمة بشكل كامل بالقوانين و الانظمة , و بالتالي فإن هذه المصارف تتمتع بإداء قوي و ادارة كفوءة للمخاطر و لاتشكل أي قلق للسلطات الرقابية .

2- أما المصارف العراقية فنلاحظ ان اغلبيتها صنفت بالتصنيف (2) وفق تصنيف نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) خلال مدة الدراسة من (2005-2010) و هذا دليل على أنها تمتاز بأساس متين , و لكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الادارة و الادرة . و تكون هذه المصارف مستقرة و قادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية , و تلتزم هذه المصارف بشكل كبير بالأنظمة والقوانين , وادارة المخاطر لدى هذه المصارف إلى حد ما مرضية مقارنة مع بحجم المصرف و درجة تعقيد عملياته و لا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي من قبل السلطات الرقابية و بالتالي فأن تدخل السلطات الرقابية يكون محدود و غير رسمي.

3- و لقد اظهرت الدراسة ان علاقات الارتباط بين عناصر نظام التقييم المصرفي(CAMELS) بوصفه متغيراً مستقلاً و السياسة الائتمانية بوصفها متغيراً تابعاً للمصارف العراقية عينة الدراسة من (2005-2010) حيث اظهرت الدراسة وجود علاقات ارتباط للمصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة بين المتوسطة إلى قوية بين عناصر نظام التقييم المصرفي (CAMELS) و السياسة الائتمانية .

4- اما علاقات الارتباط بين عناصر نظام التقييم المصرفي (CAMELS) بوصفه متغيرا مستقلاً و السياسة الائتمانية بصوفه متغيراً تابعاً للمصارف الاردنية الخاصة عينة الدراسة كانت متوسطه بين عناصر نظام التقييم المصرفي و السياسة الائتمانية على عكس المصارف العراقية و هذا دليل على تبني المصارف العراقية عناصر نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS).

5- أظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقات اثر معنوية بين بعد ملاءة رأس المال و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية عينة الدراسة و هذه العلاقة تكون اقوى في المصارف العراقية بالمقارنة مع المصارف الاردنية , مما يشير الى ان تبني او زيادة تبني هذه المصارف لبعد ملاءة رأس المال سوف يؤثر بصورة ملحوظة في السياسة الائتمانية.

6-أظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقات اثر معنوية بين بعد جودة الاصول و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية عينة الدراسة و هذه العلاقة تكون اقوى في المصارف العراقية بالمقارنة مع المصارف الاردنية , مما يشير الى ان تبني او زيادة تبني هذه المصارف لبعد جودة الاصول سوف يؤثر بصورة ملحوظة في السياسة الائتمانية .

7-أظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقات اثر معنوية بين بعد الادارة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية عينة الدراسة و هذه العلاقة تكون اقوى في المصارف العراقية بالمقارنة مع المصارف الاردنية , مما يشير الى ان تبني او زيادة تبني هذه المصارف لبعد الادارة سوف يؤثر بصورة ملحوظة في السياسة الائتمانية.

8- أظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقات اثر معنوية بين بعد الربحية و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية عينة الدراسة و هذه العلاقة تكون اقوى في المصارف العراقية بالمقارنة مع المصارف الاردنية , مما يشير الى ان تبني او زيادة تبني هذه المصارف لبعد الربحية سوف يؤثر بصورة ملحوظة في السياسة الائتمانية.

9-أظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقات اثر معنوية بين بعد السيولة و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية عينة الدراسة و هذه العلاقة تكون اقوى في المصارف العراقية بالمقارنة مع المصارف الاردنية , مما يشير الى ان تبني او زيادة تبني هذه المصارف لبعد السيولة سوف يؤثر بصورة ملحوظة في السياسة الائتمانية.

10-أظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقات اثر معنوية بين بعد الحساسية لمخاطر السوق و السياسة الائتمانية للمصارف العراقية و الاردنية عينة الدراسة و هذه العلاقة تكون اقوى في المصارف العراقية بالمقارنة مع المصارف الاردنية , مما يشير الى ان تبني او زيادة تبني هذه المصارف لبعد الحساسية لمخاطر السوق سوف يؤثر بصورة ملحوظة في السياسة الائتمانية.

التوصيات

استكمالا لمتطلبات الدراسة و في ضوء ما تقدم من اطر نظرية لموضوع نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) و أثره على السياسة الائتمانية للمصارف و ما اظهرته التحليلات من استنتاجات (نظرية و عملية) , نستعرض فيما يأتي مجموعة من التوصيات المقدمة الى المصارف بصور عامة و الى المصارف المبحوثة بصورة خاصة و التي جاءت على النحو الاتي :

1- تنظيم دورات و برامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم و الرقابة المصرفية من أجل تنمية القدرات الفنية للنهوض بمتطلبات العمل المصرفي و الرقابي و التعامل معه بكفاءة.

2- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية لتطوير اليات تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) حتى تصبح تقارير التفتيش اداة فاعلة للرقابة على المصرف و تحقيق اهدافه.

3- متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للمصارف و خاصة تلك النظم و الاستفادة من خبرات الدول و المصارف المتخصصة مثل نظام العالمية في هذا المجال.

4- حث البنوك المركزية العراقية و الاردنية على حد سواء باستخدام نظام التقييم المصرفي (CAMELS) في عمليات الرقابة المكتبية و الميدانية على المصارف العاملة بما يضمن الوصول الى قطاع مصرفي سليم .

5- تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) بتقييم المصارف , اذ ان ابرز الجوانب الايجابية بتطبيق نظام التقييم المصرفي و دوره في التغذية الراجعة و الرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف و القصور و مسبباتها .

6- الوقوف على العديد من الاعتبارات و القضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال، جودة الأصول، الربحية ، السيولة ، التي تتعلق بهذه المكونات، لعل أهمها-:

- الوقوف على مستوى مخاطرة السوق و المخاطر المتعلقة بالأنشطة غير التقليدية و كذلك تركز المخاطر ، و مدى قوة العوائد و تأثرها بعناصر غير تقليدية.
- مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة ، و مدى حاجة المصرف إلى رأسمال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلة أنشطته المحتملة.
- مدى دخول المصرف في انشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة رأس المال .

7- ضرورة تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي (CAMELS) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور و بالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد فرض انضباط السوق و هو احدى دعامات الاساسية التي تقوم عليها مقررات بازل 2 للرقابة المصرفية

المصادر

المصادر العربية

أولا : الكتب

1. ارشيد , عبد المعطي رضا و جودة ,محفوظ احمد , " **ادارة الائتمان** " ,الطبعة الاولى , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , 1999.
2. ابو حمد , رضا صاحب و قدوري , فائق مشعل , " **ادارة المصارف** " , دار ابن الاثير للطباعة و النشر , جامعة الموصل , 2005 .
3. ال شبيب ,دريد كامل ," مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة " , الطبعة الثانية ,دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة , عمان – الاردن , 2009 .
4. تيم ,فايز , "**الادارة المالية** " ,الطبعة الاولى ,إثراء للنشر و التوزيع ,عمان – الاردن ,2009.
5. الحلاق , سعيد سامي و العجلوني ,محمد محمود , "**النقود و البنوك و المصارف المركزية** " , دار اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع , عمان – الاردن , 2010.
6. حماد , طارق عبد العال ," **تقييم اداء البنوك التجارية** ", دار الجامعية , الاسكندرية – مصر , 2001 .
7. الراوي , خالد وهيب ," **العمليات المصرفية الخارجية**" , الطبعة الاولى , دار المناهج للنشر و التوزيع , عمان – الاردن , 2010.
8. الزبيدي , حمزة محمود , "**ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** " , الطبعة الاولى , مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع , عمان –الاردن , 2002 .

9. شلهوب , علي محمد , "**شؤون النقود و اعمال البنوك** " , الطبعة الاولى , دار شعاع للنشر و العلوم , سوريا – حلب , 2007 .

10. الشمري , صادق راشد , "**ادارة المصارف –الواقع و التطبيقات العلمية** " , الطبعة الاولى , مطبعة الفرح , بغداد – العراق , 2008.

11. الشمري , ناظم محمد نوري , "**النقود و المصارف و النظرية النقدية** " , دار زهران للنشر و التوزيع , عمان – الاردن , 2008 .

12. الشمري , صادق راشد , " **ادارة المصارف – الواقع و التطبيقات العملية** " , الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر و التوزيع , عمان – الاردن , 2009 .

13. الصيرفي , محمد عبد الفتاح , "**ادارة البنوك** " ,الطبعة الاولى , دار المناهج للنشر و التوزيع , عمان – الاردن ,2006 .

14. الصيرفي , محمد , "**ادارة المصارف** " , الطبعة الاولى , دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر , الاسكندرية – مصر ,2007 .

15. صالح , خولة عيسى , **الرقابة الادارية و المالية في الدول العربية الاسلامية** , العراق , مطبعة بيت الحكمة ,2001

16. طه , طارق , " **ادارة البنوك و تكنلوجيا المعلومات** " , الطبعة الاولى , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية – مصر , 2007 .

17. عبد الله ,خالد امين و الطراد , اسماعيل ابراهيم , " **ادارة العمليات المحلية و الدولية** " , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر و التوزيع , عمان –الاردن , 2006.

18. عشيش , حسن سمير , " **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك** " , الطبعة الاولى , مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع , عمان – الاردن , 2010.

19. العصار , رشاد و الحلبي , رياض , " **النقود و البنوك** " , الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر و التوزيع , الاردن , 2000 .

20. عبد المطلب , عبد الحميد , " **العولمة و اقتصاديات البنوك** " , دار الجامعية , الاسكندرية – مصر , 2001 .

21. عبد الله , خالد امين و الطراد , اسماعيل ابراهيم , " **ادارة العمليات المحلية و الدولية** " , الطبعة الثانية , دار و ائل للنشر و التوزيع , عمان – الاردن , 2011 .

22. القريشي , محمد صالح , "**اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية** " , الطبعة الاولى , إثراء للنشر و التوزيع , عمان – الاردن , 2009.

23. الكراسنة , ابراهيم , " **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر** " , الطبعة الثانية , صندوق النقد العربي , ابو ظبي – الامارات , 2010 .

24. مطر , محمد , "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني – الاساليب و الادوات و الاستخدامات العملية** " , الطبعة الثانية , دار وائل للنشر , 2006 .

25. مطر , موسى سعيد و موسى ,شقيري نوري و المومني , ياسر , " **التمويل الدولي** " , الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر و التوزيع , عمان –الاردن , 2008 .

26. موسى , طالب حسن , " **الاوراق التجارية و العمليات المصرفية** " , الطبعة الاولى , دار الثقافة للنشر و التوزيع , عمان – الاردن , 2011 .

27. النعيمي , عدنان تايه ," **ادارة الائتمان – منظور شمولي** " , الطبعة الاولى , دار المسيرة للنشر و التوزيع , عمان – الاردن , 2010 .

28. نصر , سحر ," **القطاع المالي العراقي** " , البنك الدولي – منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا , 2010 .

ثانياً : الرسائل و الاطاريح الجامعية

1. ابو رحمه , سيرين سميح , " **السيولة المصرفية و اثرها في العائد و المخاطرة** " , رسالة ماجستير , كلية التجارة , الجامعة الاسلامية – غزة , 2009 .

2. الاسدي , عبد الحسين , "**السيولة المصرفية اثرها في العائد و المخاطرة** " , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد ' جامعة كربلاء , 2005 .

3. ابو كمال, ميرفت علي , " **الادراة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 11**" , رسالة ماجستير , كلية التجارة الجامعة الاسلامية –غزة , 2007 .

4. حمني , حورية , "**اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها** " رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة منتوري –قسطنطينية , 2006.

5. الخليل , جاسر محمد سعيد , " **أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين** " , رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية – نابلس , 2004 .

6. الزعابي , تهاني محمود محمد , "**تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية في اطار لجنة بازل** , رسالة ماجستير , كلية التجارة , الجامعة الاسلامية – غزة , 2008 .

7. زايدة , دعاء محمد " **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني** " , رسالة ماجستير , كلية التجارة , الجامعة الاسلامية – غزة , 2006 .

8. زيدان , ايهاب غازي , " **مدى تطبيق معايير بازل 11على قطاع المصارف الخاصة في سوريا** " , اطروحة دكتوراه , 2010 .

9. السيقلي , محمد صالح , " **المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997** " , رسالة ماجستير , كلية التجارة , الجامعة الاسلامية – غزة , 2005 .

10. شاهين , علي عبد الله , "**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**" , رسالة دكتورا, كلية التجارة , الجامعة الاسلامية – غزة , 2005 .

11. الشنباري , رامي هاشم , "**التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين** " , رسالة ماجستير , كلية العالم الامريكي , 2006.

12. صباح , بهية مصباح محمود , "**العوامل المؤثرة على درجة امان البنوك التجارية العاملة في فلسطين**", رسالة ماجستير, كلية التجارة , الجامعة الاسلامية – غزة , 2008 .

13. عبد القادر , زيتوني **," دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**" , رسالة ماجستير , جامعة الجزائر , 2009 .

14. عيسى , امجد عزت عبد المعزوز , " **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين** " , رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية –نابلس , 2004.

15. الفرا , احمد نور الدين , " **تحليل نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي** " , رسالة ماجستير , كلية التجارة , الجامعة الاسلامية – غزة , 2008 .

16. موسى , اسامة محمود , " **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية** " , رسالة ماجستير , كلية التجارة , الجامعة الاسلامية – غزة , 2010 .

17. نصار , صديق توفيق , "**العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة** " , رسالة ماجستير , كلية التجارة , الجامعة الاسلامية – غزة , 2005 .

ثالثا : البحوث و الدراسات و الدوريات

1. الاعرج , عدنان شاهر " **ادارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الاردن** " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 25 , 2010 .
2. احمد , محمود جلال و الكسار , طلال , " **استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي و التنبؤ بالازمات المالية للشركات** " , المؤتمر العلمي الدولي السابع , كلية الاقتصاد و العلوم الادارية , جامعة الزرقاء , 2009 .
3. احمد , مالك الرشيد , " **مقارنة بين معياري camel وcael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق , كيف يستخدم معيار camel في قياس اداء فروع المصرف و تصنيفها ؟** " , مجلة المصرفي , العدد 35 , مارس 2005 .
4. البحيصي , عصام محمد و الكحلوت , خالد محمود , " **العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني** " , مجلة الجامعة الاسلامية , المجلد 15 , العدد 2 ,2007 .
5. بو رقبة , شوقي , " **طريقة (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الإسلامية** " , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة فرحات –سطيف – الجزائر , 2009 .

6. بوخلخال ," **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية** , جامعة الاغواط – الجزائر , مجلة الباحث , العدد 10 , 2012 .

7. بو صافي , كمال و شياد , فيصل, " **معايير نجاح البنوك الاسلامية** " 2010 .

8. جلال , عبد الباسط محمد المصطفى , " **قياس عنصر الادارة مكتبيا ضمن نظام CAEL** , مجلة المصرفي , العدد 57 , 2010 .

9. الخزرجي، سميرة حسين،" **مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف** ".بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي ، آذار 2004.

10. الشاهد , سمير , " **المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة** " , منشورات اتحاد المصارف العربية , مجموعة بحوث بعنوان " بحوث في مقررات بازل الجديدة , وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية".

11. العميد , علي عبد الرضا حمودي , " **مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانيات التنبؤ المبكر بالأزمات** " , المديرية العامة للإحصاء و الابحاث – البنك المركزي العراقي , 2010 .

12. معلا , ناجي و ظاهر , " **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الاردنية** " , مجلة الدراسات و العلوم الادارية , مجلد 26 , عدد2 , 1999 .

13. منال , منصور , " **ادارة المخاطر الائتمانية و ظيفة المصارف المركزية , القطرية و الأقليمية** " , الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة الدولية , جامعة فرحات – سطيف – الجزائر ,2009.

رابعا : المؤتمرات

1. ابو كرش , شريف مصباح , " **ادارة مخاطر الائتمان المصرفي** " , ورقة عمل إلى المؤتمر العلمي الاول , كلية التجارة –الجامعة الاسلامية , 2005 .
2. الزوام , السنوسي محمد و ابراهيم , مختار محمد , " **ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية** " , ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع , جامعة الزرقاء الخاصة , 2009 .
3. عودة , سيف الدين يوسف , " **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني و فاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية** " , مقدم في مؤتمر تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي , كلية التجارة – الجامعة الاسلامية , 2006 .

خامساً : التقارير

1. التقارير السنوية لمصرف الشمال العراقي للمدة من (2005–2010)
2. التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للمدة من (2005–2010)
3. التقارير السنوية لمصرف الموصل العراقي للمدة من (2005–2010)
4. التقارير السنوية لمصرف بغداد العراقي للمدة من (2005 –2010)
5. التقارير السنوية لمصرف الاتحاد العراقي للمدة من (2005–2010)
6. التقارير السنوية لمصرف الاسكان الاردني للمدة من (2005 –2010)
7. التقارير السنوية لمصرف الاردن الاردني للمدة من (2005 –2010)
8. التقارير السنوية لمصرف الاردني الكويتي للمدة من (2005–2010)
9. التقارير السنوية لمصرف الاتحاد الاردني للمدة من (2005–2010)
10. التقارير السنوية لمصرف العربي الاردني للمدة من (2005–2010)

English References

A : Books

1- Comtroller of the currency Administratoy of National Banks , **“ Community Bank Supervision** “ , Comptroller Hand book , 2010.

2- Comtroller of the currency Administratoy of National Banks , **“ Bank Supervision Process** “ , Comptroller Hand book , 2007 .

3- Comtroller of the currency Administratoy of National Banks , **“ Federal Branches and Agencies Supervision** “ , Comptroller Hand book ,1999.

4- Chance , Don M . ; Robert Brooks , “ **An Introduction to Derivatives and Risk Management** “ , Seventh Edition , 2008.

5- Comtroller of the currency Administratoy of National Banks , **“ Rating Credit Risk** “ , Comptroller Hand book ,2001.

6- Christl , Josef ; Pribil , Kurt ; Traumuller , Heinrich , **“ Credit Approval Process and Credit Risk Management** “ , 2004 .

7- Collquitt, Joetta , “ **Credit Risk Management** “ , Third Edition , 2007.

8- Casu, Barbara , Girardone Claudia , Molyneux , Philip , **" Wtroduction to Banking** ",The McGraw – Hill , 2006.

9- Colquitt, Joetta , " **Credit Risk Management** " Third Edition , The McGraw – Hill , 2007 .

10- Christoffersen , Peter F. , " **Elements of Financial Risk Management** " , Elsevier Science (USA). , 2003 .

11- Emery , Douglas R. ; Finnerty ,John D. ; Stowe , John D , " **Corporate Financial Management** " , Third Edition , prentice Hall , 2007 .

12- Engelmann , Bernd ; Rauhmeier , Robert , " **The Basel 11 Risk Parameters** , Berlin , Germany , 2006 .

13- Eun , Ched S. , Resnick , Bruce G. , **" International Financial Management** " , Fouth Edition , 2007.

14- Grier , Waymond A. , "Credit analysis of financial institutions " , 2nd edition, London – united kingdom , 2007.

15- Greuning ,Hennie Ran ; Iqbal , Zamir , " **Risk Analysis For Islamic Banks** " , The World Bank , 2008.

16- Gitman , Lawrence J. , **" Principles of Management Finance** ' , Twelfth Edition , 2009 .

17- Glantz , Morton , "management bank risk " , photo Disc,inc , 2003.

18- Hoenig , Thomas , " **Basics For Bank Directors** " , Federal Reserve Bank of Kansas City , 2010 .

19- Hull , Johnc , " **Risk Management and Financial Institutions** " , Scond Edition , prentice Hall , 2010.

20- Hemple, George, Donald, "**Bank management text and cases**", USA JohanWiley and sons, 1999 .

21- Iqbal , Munawar ; Ali Salman Syed ; Muljanan ,Dadang , **" Islamic Economics and Finance** " Jeddah,Saudi Arabia , 2007 .

22- Megginson ,lean C. , Byrd ,Mary Jane , Megginson , William L., " **Small Business – Management an Enterproneur Guidebook"** , Fifth Edition , 2006.

23- madura, jeff, " financial markets institutions " , 9th edition , south-western cengage learning , 2011.

24- Penman Stephen H. , **" Financial Statement Analysis and Security Valuation** " , Third Edition , prenticel Hall, 2007.

25- Penman , Stephen H , " **Financial Statement Analysis and Security Valuation** " , Third Edition , The McGraw – Hill , 2007 .

26- Rose , Peter S. ;Hudgins , Sylria C . , **" Bank Management & Financial Services** " , Eighth Edition , , prenticel Hall , 2010 .

27- Rose , Peter S. , **" Commercial Bank Management** " ,McGraw – Hill companies , 2002 .

28- Rersine , Lawrence ; Collins , Danial W. , Johanson , W.Bruce , " **Financial Reporting and Analysis** " , Third Edition , prenticel Hall, 2005 .

29- Ross , Stephen A. ;Field , Randolph W. Wester ; Jaffe , Jeffrey ; Jardan , Bradford D. , **" Modern Financial Management** " , Eigh Edition , 2008 .

30- Ross , Stephen A . , Westerfield Randolph W. , Jordan Bradford D . , " **Corporate Finance Fundamentals** " ,Eighth Edition , The McGraw – Hill companies , 2008.

31- Sharma,meara , "management of financial institutions - with emphasis on bank and risk management " , prentice-Hall, 2008.

32- Stephen , G. Cecchett , " **Money , Banking , and Financial Market** " Second Edition , McGraw – Hill companies , 2008.

33- Sounders , Anthony ; Cornelt , Marcia Millon , **" Financial Institution Management** " , Sixth Edition , 2008 .

34- Saunders , Anthony ; Cornett , Marcia Millon , **" Financial Institutions Management** " , Sixth Edition , The McGraw – Hill , 2008 .

35- Spiro , Rosann L . , Stanton , William J. , " **Management of a Sales Force** " , Twelifth Edition , The McGraw – Hill , 2008 .

36- Suresh , padmolatha; paul , Justin , " management of banking and financial services " , second edition , Darling Kindersley (India) pvt.ltd , 2010 .

37- The fedral reserve System , " **Purposes & Functions** " , Ninth Edition , Washington , DC, 2005 .

38 – Thomas , Lloyed B., **" Money Banking and Financial Market** ", prenticel Hall, 2006 .

39- Wild ,John J . ; Subramanyam , K.R. ; Holseey , Robert F. , **" Financial Statement Analysis** " , ninth edition , The McGraw – Hill , 2007.

40- FABOZZI, FRANK J. ; PETERSON , PAMELA P. , " **Financial Management and Analysis " ,** Second Edition, Hoboken, New Jersey , 2003.

B: Researches and Articles

1- Dang , Uyen , **" THE CAMEL RATIN SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY" ,** Arcada University of Applied Sciences, International Business, 2011.

2- Babar, Haseeb Zaman; Zeb, Gul , **" CAMELS RATING SYSTEM FOR BANKING INDUSTRY IN PAKISTAN" , Umea School of Business ,** Spring Semester 2011 , Master Thesis, One-Year, 15hp.

3- Gilbert, R. Alton ; Meyer , Andrew P. ; Vaughan , Mark D. , **"The Use of Market Information in Bank Supervision: Interest Rates on Large Time Deposits" ,** Bank Supervision, Early Warning Models, Surveillance, February 28, 2001.

4- IYADE , AUSTIN IGWE , "THE IMPACT OF REGULATION AND SUPERVISION ON THE ACTIVITIES OF BANKS IN NIGERIA " , Ph.D IN FINANCIAL MANAGEMENT , SEPTEMBER 2006 .

5- **Trautmann, Patrick Y. , " CAMELS RATINGS" ,** USAID-Funded Economic Governance II Project, BearingPoint, Inc. , 2005.

6- Cristini, Marcela ; Moya, Ramiro ; Powell, Andrew, " The Importance of an Effective legal System for Credit Markets: The Case of Argentina" , Central Bank of Argentina , February 2001. http://www.iadb.org/res/32.htm

7- Roe , Mark J., " CAPITAL MARKETS AND FINANCIAL POLITICS: PREFERENCES AND INSTITUTIONS", No. 699, 06/2011.

8- Whalen , Gary , "**A Hazard Model of CAMELS Downgrades of Low-Risk Community Banks " , OCC Economics Working Paper ,** May 2005 , gary.whalen@occ.treas.gov, .

9- Gilbert , R. Alton ; Meyer , Andrew P.; Vaughan , Mark D., "**Could a CAMELS Downgrade Model Improve Off-Site Surveillance? " ,** The Federal Reserve Bank of St. Louis,
fEBRUARY 2002.

10 –Sahajwala, Ranjana ; Bergh, Paul Van den , " SUPERVISORY RISK ASSESSMENT AND EARLY WARNING SYSTEM " , BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION WORKING PAPERS , **No. 4 – December 2000.**

11- Prescott, Edward Simpson , "**Should Bank Supervisors Disclose Information About Their Banks?" ,** Economic Quarterly—Volume 94, Number 1—Winter 2008.

12- Dahiyat , Ahmad , **"The Application of CAMELS Rating System to Jordanian Brokerage Firms " ,** ISSN 1450-2887 Issue 88 , 2012.
http://www.internationalresearchjournaloffinanceandeconomics.com

13-Hirtle, Beverly J.; Lopez , Jose A.," **Supervisory Information and the Frequency of Bank Examinations, "**FRBNY ECONOMIC POLICY REVIEW, APRIL 1999.

14- Rosengren, Eric S. , ""Defining Financial Stability, and Some Policy Implications of Applying the Definition " , Keynote Remarks at the Stanford Finance Forum Graduate School of Business , Stanford University, June 3, 2011 .

15- Buerger , Lorraine , " CAMELS RATINGS: What They Mean and Why They Matter" , DirectorCorps 2011.
www.bankdirector.com

16- Said , Marie-Joe Bou ; Saucier, Philippe , "**Liquidity, solvency, and efficiency? An empirical analysis of the Japanese banks' distress"**
June 5-6 2003..

17- Jr, David C. Mills, "Alternative Central Bank Credit Policies for Liquidity Provision in a Model of Payments", Washington, D.C., 2005

18- **Basel Committee on Banking Supervision, "Principles for the Management of Credit Risk " ,** Basel, September 2000.

19- Adrian, Tobias; Burke, Christopher R.; McAndrews, James J., " **The Federal Reserve's Primary Dealer Credit Facility" ,** Volume 15, Number 4

✦ August 2009.

20 –Mann, Ronald J. , "**THE UNIVERSITY OF TEXAS SCHOOL OF LAW" ,** Law and Economics Research Paper No. 75, September 2006.

21- Hosna , Ara; Manzura , Bakaeva ; Juanjuan, Sun ," Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden" , Master Degree Project No. 2009.

22-

1- Jordan , John S. ; Peek , Joe ; Rosengren, Eric S., **The Impact of Greater Bank Disclosure Amidst a Banking Crisis ,** February 9, 1999, Eric.Rosengren@bos.frb.org

ملحق (1)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الشمال

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	90	93	96	42	30	26
نسبة نمو رأس المال	31.7	60.6	62.2	32.3	32.9	32.6
نسبة توظيف رأس المال	26	-42.9	11.1	11.4	33	61.9
2- جودة الاصول						
نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	2.3	2.9	6.4	10.6	8.8	5.4
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	1.2	1.1	1.3	2.6	0.5	0.1
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	0.6	0.9	0.3	0.4	0.09	0.3
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة	185.7	279.1	300	301.2	307.6	260.1
3- الادارة						
معدلات الانفاق	40.7	40.7	43.9	57	57.8	53.8
نسبة الايرادات لكل موظف	9.2	9.2	5.9	6.9	6.7	7.1
4- الربحية						
نسبة العائد	1.7	1.6	3.9	2.3	2.9	2.7
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	7.6	5	10.1	7.9	11.9	15.6
نسبة هامش الفائدة	6.2	6.3	14.6	3.4	5.3	4.3
نسبة الفعالية	34.5	35.2	43.9	57	57.8	53.8
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	62.7	62.4	45.7	60.2	70.3	64.4
5- السيولة						

نسبة السيولة	79.3	55.7	67.3	43.6	50	57.1
نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	40.8	58.7	64.5	31.6	31.9	31.4
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	71.5	46.1	55.3	66.9	58.2	54.1
نسبة التغطية	72	59.7	44.98	63	70.9	80.1
6- الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	5.1	6.4	6.5	5.2	5.1	4.9
GAP Ratio	131.02	137.9	188.2	138.5	113.9	100.4
GAP /Earning assets	23.7	27.5	46.9	27.3	13.03	0.4

ملحق (2)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف بغداد

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	55	58	59.5	73.5	49	50.7
نسبة نمو رأس المال	9.8	4.5	11	45.6	43.6	-17
نسبة توظيف رأس المال	54.4	41.9	56	65	36.7	38.6
2- جودة الاصول						
نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	5.2	9.9	5.4	1.8	17.6	10
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	3.9	49.8	50.6	41.9	27	15.2
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	0.7	4.9	6.9	4.1	2.4	2
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة	92.7	2.5	10.7	4.2	65.1	66.1
3- الادارة						

معدلات الانفاق	75.5	46.1	31.2	50.1	54.7	61.1
نسبة الايرادات لكل موظف	14.1	8.5	5.9	7.1	13	7.7
4- الربحية						
نسبة العائد	4.2	16.3	29.6	23.5	17.1	13.6
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	0.7	2.9	6.1	4	2.3	1.7
نسبة هامش الفائدة	3.9	9.5	8.2	-0.5	0.98	0.3
نسبة الفعالية	50.2	45.5	31.2	52.7	52.6	55.7
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	58.1	38.9	38.6	40.9	42	54.5
5- السيولة						
نسبة السيولة	55.9	60.9	50.2	41.5	62.2	66.8
نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	3.8	15.6	22.7	11.7	12	22.5
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	51	56.7	44.2	74.2	59.5	59.5
نسبة التغطية	77.4	73.2	70.2	74.4	82.5	83.7
6- الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	2.3	-2.4	-2.8	4	3.9	4.5
GAP Ratio	123.7	119.3	104.9	116.1	108.9	109.6
GAP /Earning assets	19.2	16.2	-90.6	13.9	8.1	87.8

ملحق (3)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الشرق الاوسط

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	39	39	39	39	39	39
نسبة نمو رأس المال	10	-6.2	37.5	38.2	-1.8	3.3

نسبة توظيف رأس المال	67.4	50.3	50.9	47.4	31.1	32.7
2- جودة الاصول						
نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	55	56.8	45.9	56.7	14	6.3
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	20	35.2	21.5	33.3	4	1.6
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	0.5	0.8	0.9	0.9	0.4	0.4
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة	102	189.7	213.5	169.9	249.2	285.2
3- الادارة						
معدلات الانفاق	45.2	69.3	59.3	68.7	67.2	69.4
نسبة الايرادات لكل موظف	17.9	18.5	15.6	15.6	34.9	31.9
4- الربحية						
نسبة العائد	2.6	1.3	2.8	2.3	1.9	1.4
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	41	16	32	22	14.6	9.7
نسبة هامش الفائدة	3.8	3.4	-57.4	-86.5	-8.2	1.3
نسبة الفعالية	34	69.5	48.2	64.8	67.8	69.9
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	64.6	64.9	62	66.2	66.5	62.6
5- السيولة						
نسبة السيولة	87.4	86.9	85.3	82	81.9	64.5
نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	9.6	9.1	5.6	3.8	14.1	30.8
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	32.7	46.3	42.9	38.2	63.8	59.3
نسبة التغطية	86.6	79.9	81.9	75.7	81.2	79.9
6- الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	10.5	10.6	13.3	14.7	11.6	8.2
GAP Ratio	102.1	112.2	100.2	109.3	116.6	122.9
GAP /Earning assets	28.2	31.9	27	27.5	34.2	43.3

ملحق (4)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الموصل

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	55	60	54	50.5	58	60.3
نسبة نمو رأس المال	3	3.3	26	70.4	8.9	-6.3
نسبة توظيف رأس المال	42.1	44.6	27.6	22	42.1	24.4
2- جودة الاصول						
نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	3.2	2	3.4	1.1	2.9	3.5
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	0.9	5.5	5.6	4.3	1.1	2
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	0.2	1.1	0.7	0.5	0.3	0.4
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة	44.5	50.7	102	24.9	254.7	200.1
3- الادارة						
معدلات الانفاق	43	46.5	36.5	35.4	38.4	31.1
نسبة الايرادات لكل موظف	13.5	13.1	11.5	11.5	14.7	15.5
4- الربحية						
نسبة العائد	2.4	3	4.5	3.7	3.9	6.5
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	8.8	11.2	16.4	20.4	13.5	18.7
نسبة هامش الفائدة	0.5	0.3	0.9	4	3.9	4.5
نسبة الفعالية	31.3	38.4	34.2	34.2	35.3	28.9
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	72.1	67.7	57.5	64.9	66.7	69
5- السيولة						

نسبة السيولة	64.2	65.2	1.1.8	88.1	59.9	41.7
نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	33.9	37.4	21.9	18.5	38.9	43.6
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	49.1	53.7	71.5	69.4	61.3	42.8
نسبة التغطية	61.7	68	48.1	69.3	81.7	81.6
6- الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	3.2	3.8	2.3	2.5	4.5	4
GAP Ratio	116.1	118.6	116.5	109.8	126.6	124.2
GAP /Earning assets	43.1	44.5	43.1	37.4	49.8	47.5

ملحق (5)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الاتحاد

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	39	38.1	24.5	16	33	35.5
نسبة نمو رأس المال	2.3	-1.1	14.8	73.4	-91.4	36.6
نسبة توظيف رأس المال	12.4	20.9	5.3	29.5	81.8	10.5
2- جودة الاصول						
نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	4.1	15.8	6.5	3.6	12	10.5
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	0.7	0.7	0.3	0.5	3.3	3.6
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	0.5	0.9	0.3	0.4	0.5	1.8
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة	44.5	58.6	66.7	1.4	211.4	225.6
3- الادارة						
معدلات الانفاق	84.1	39.6	46.6	60.3	51.8	49.9

نسبة الايرادات لكل موظف	18.4	18.2	17.4	17.5	15.6	17.1
4- الربحية						
نسبة العائد	0.4	3.8	5.6	3.9	2.9	8.3
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	0.4	4	7.6	5.7	6.7	14.5
نسبة هامش الفائدة	-0.5	0.3	0.9	3.9	4	4.5
نسبة الفعالية	69.5	39.6	37	54.9	36.9	46.7
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	51.9	60.9	50.9	42.3	31.9	49.5
5- السيولة						
نسبة السيولة	95.9	86.9	86.1	76.6	81.9	54.5
نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	112.4	20.9	5.3	29.6	20.8	93.4
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	95.4	86.1	78.5	74.8	47.8	48.2
نسبة التغطية	2.8	5	16.8	30.5	53.2	39.9
6-الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	2.5	4	5.7	3.6	3	2
GAP Ratio	112.8	116.7	120.3	122.2	121.4	116
GAP /Earning assets	41.4	47.8	56.4	58.1	57.2	39.2

ملحق (6)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الاسكان

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- ملاءة رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	17,31	32,06	29,4	23,2	22,9	22,5
نسبة نمو رأس المال	21.3	25.4	16.5	6.7	10.1	34.6
نسبة توظيف رأس المال	37.5	34.1	34.4	38.4	35.8	8.4
2- جودة الاصول						
نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	2,9	2,5	2	1,6	4,2	5,8
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	4.3	3.8	4	2.7	7.5	10.7
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	1.6	1.3	1.4	1	0.3	0.3
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة	64.3	63.1	48.8	56	56.8	54.5
3- الادارة						
معدلات الانفاق	49.4	36.1	35.6	42.1	62.7	55.9
نسبة الايرادات لكل موظف	17.7	16.7	17.6	20	19	19.7
4- الربحية						
نسبة العائد	2,3%	2,3%	2,2%	1,9%	1,1%	1,3%
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	18,8	11,3	12,5	11,1	6,9	8,6
نسبة هامش الفائدة	7.3	8.6	8.8	8.3	8.6	7.7

نسبة الفعالية	39.4	36.1	35.6	42.1	55.9	62.7
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	44.9	46.1	49.4	47.6	48.7	35.3
5- السيولة						
نسبة السيولة	38.5	38.6	41.2	34.7	46.7	46.5
نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	51,2	53,4	50,7	57,5	50,2	46,9
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	34,5	35,9	38,8	31,8	36,5	36,7
نسبة التغطية	44.7	49.4	50.7	42.4	47.1	46.9
6- الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	6.1	5.7	6.9	6.3	6	5.9
GAP Ratio	114.1	119.5	102.5	114.2	108.6	109.7
GAP /Earning assets	11.4	14.9	13.7	11	6.9	8.03

ملحق (7)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الاردن

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	16,2	15,2	14,8	13,4	13,7	13,6
نسبة نمو رأس المال	16.4	16.3	6.7	15.5	12.7	3.8
نسبة توظيف رأس المال	41.4	35.1	46.5	44.8	41.6	44.5
2- جودة الاصول						

نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	5,1	4,6	5,2	5,1	5,2	5,5
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	6.9	5.6	10.8	6.7	8.5	8.5
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	0.004	2.8	5.3	3.2	3.7	4
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة	69.2	72.5	45	71.8	57.4	60.96
3- الادارة						
معدلات الانفاق	53.6	49.6	52.2	51.1	56.3	54.7
نسبة الايرادات لكل موظف	22	22.3	20.3	22.5	27.4	23.2
4- الربحية						
نسبة العائد	2,2	2	1,7	2,1	1,4	1,7
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	23	19,5	16,2	19,3	13,6	15,6
نسبة هامش الفائدة	53.6	49.6	52.2	51.1	56.3	54.1
نسبة الفعالية	7.8	8.2	7.4	7.8	7.4	-7.9
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	41.1	45	38.9	43.9	48.6	42.4
5- السيولة						
نسبة السيولة	40.2	39.9	33.4	27.1	29.6	32.4
نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	54,7	59,1	62,6	62,1	56,6	60,6
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	37,1	36,9	30,8	24,4	27	29,9
نسبة التغطية	81.8	82.3	81	78.9	79.9	80.6
6- الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	6.3	6.5	6.7	6.6	6.3	6.5
GAP Ratio	103.1	105.6	103	96.3	91.1	100.3
GAP /Earning assets	2.8	4.9	2.6	-3.1	-7.6	0.2

ملحق (8)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) للمصرف العربي

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	16,5	23	21	14,3	16,98	14,4
نسبة نمو رأس المال	15	15.4	15.1	6.3	44.6	-0.9
نسبة توظيف رأس المال	36.4	66.8	41.5	41.7	26.9	30.8
2- جودة الاصول						
نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	3,7	2,97	2,4	2	2,9	2,2
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	52.1	46.7	30.9	26.7	86.5	82.9
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	18.8	17.3	12.4	11	32.9	31
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة	7.1	3.7	7.7	7.5	3.4	2.7
3- الادارة						
معدلات الانفاق	56.3	50.2	42.2	43.5	57.5	72.6
نسبة الايرادات لكل موظف	26.1	20.4	20.7	22.9	22.1	20.7
4- الربحية						
نسبة العائد	1,2	1,4	1,6	1,6	1,1	0,6
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	10,8	8,5	9,4	10,1	6,6	3,8
نسبة هامش الفائدة	5.3	5.9	5.5	5.1	-3.9	4.9
نسبة الفعالية	56.2	50.2	45.2	43.5	57.5	72.6
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	46.4	40.5	48.2	48.8	38.4	28.5
5- السيولة						
نسبة السيولة	44.6	44	38.2	33.6	31.4	41.9

نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	50.2	59.1	64.2	65.8	54	69.2
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	29.5	28.2	34	29.6	30.7	32.9
نسبة التغطية	57.9	52.1	72.5	72.4	81.2	62.3
6- الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	6	4.9	6.7	6.8	6.2	0.7
GAP Ratio	106.4	115.9	116.3	118.5	57.7	141.9
GAP /Earning assets	5.6	13.03	18.4	14.9	7.8	28.9

ملحق (9)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) المصرف الاردني الكويتي

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	13.13	15.61	14.97	14.99	17.76	20.32
نسبة نمو رأس المال	55.8	20.9	21.6	3.2	5.2	-6.9
نسبة توظيف رأس المال	46.2	30.8	50.9	54.5	46.8	50.7
2- جودة الاصول						
نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	1.2	0.4	0.5	1.2	3.6	3.7
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	0.7	0.7	0.3	0.5	3.3	3.6
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	0.4	0.5	0.1	0.3	1.5	1.8
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض	150.7	99.8	176.1	228.5	107	100.5

المتغثرة						
3- الادارة						
معدلات الانفاق	35.4	29.8	34.2	41.4	48.7	34.5
نسبة الايرادات لكل موظف	18.4	18.2	17.4	17.5	15.6	17.1
4- الربحية						
نسبة العائد	3.4	3. 7	3.5	3.4	2.9	3.5
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	40.1	36.8	30.2	28.7	22.3	23.7
نسبة هامش الفائدة	5.2	5.9	5.8	6.7	7.4	7.4
نسبة الفعالية	35.4	29.8	34.2	41.4	48.7	34.5
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	51.9	60.9	50.9	42.3	31.9	49.5
5- السيولة						
نسبة السيولة	52.8	32.5	36.4	28.2	29.2	23.9
نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	76.4	67.9	83	83.2	69.5	75
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	37.9	23.2	28.6	23.7	26	21.6
نسبة التغطية	64.1	59.4	67.4	60.8	73.3	74.9
6- الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	6.7	7.2	8.8	11.9	-215.2	67.4
GAP Ratio	144.4	150.4	119.1	130.6	7.1	126.7
GAP /Earning assets	32.9	32.4	15.7	22.9	20.6	20.6

ملحق (10)

النسب المالية الخاصة بنظام التقييم المصرفي (Camels) لمصرف الاتحاد الاردني

عناصر التصنيف	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
1- رأس المال						
نسبة ملاءة رأس المال	18.1	16.9	31.1	23.23	19.6	18.8
نسبة نمو رأس المال	35.8	31.2	29.3	5.4	24.4	6.1
نسبة توظيف رأس المال	49.7	53.8	41.7	44.9	41.9	40.4
2- جودة الاصول						
نسبة مخصص خسائر القروض الى مجموع القروض	2.4	1.2	1.5	1.6	3.5	4.7
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	4.2	2.4	3	6.5	10.9	10
نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال	1.8	1.1	1.1	2.9	4.5	4
نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة	56.5	48.3	48.1	25.1	32.1	46.3
3- الادارة						
معدلات الانفاق	22.8	25.3	40.3	45.4	61.7	48.1
نسبة الايرادات لكل موظف	9.8	15.8	17.1	21	18.2	17.8
4- الربحية						
نسبة العائد	3.8	1.4	1.3	1.4	1.1	1.4
نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين	23.3	12.1	8.7	7.2	7.3	9.2
نسبة هامش الفائدة	4.3	3.9	4.9	5.1	4.8	6.1
نسبة الفعالية	22.8	25.3	40.3	45.4	61.7	48.1
نسبة تكاليف الكوادر الوظيفية	43.1	62.3	42.6	46.3	29.5	37
5- السيولة						

نسبة السيولة	36.4	42.7	48.6	34.5	30.2	33.6
نسبة اجمالي القروض الى مجموع الودائع	70.1	65.5	63.8	77.5	63.4	61.7
نسبة اجمال الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	31.5	36.8	42.9	30.2	27.3	30.3
نسبة التغطية	44.8	49.3	62.9	44.2	36.6	40.5
6- الحساسية لمخاطر السوق						
نسبة هامش ربح الفائدة	4.6	5.1	6.6	7.2	9.2	58.5
GAP Ratio	122.7	150.8	130.6	140.6	126.2	128.2
GAP /Earning assets	18.1	33.1	23.4	28.8	20.7	21.9

ملحق (11)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الشمال

السنوات / النسب المالية	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
ملاءة رأس المال	90	93	96	42	30	26
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع	40.8	58.7	64.5	31.6	31.9	31.4
اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات	72.03	56.7	44.9	63.02	70.9	80.1
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات	22.2	35.05	29	19.9	22.6	25.2

ملحق (12)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف بغداد

السنوات / النسب المالية	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
ملاءة رأس المال	55	58	59.5	73.5	49	50.7

اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع	98.5	20.02	22.7	11.7	12.01	22.5
اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات	77.4	73.2	70.2	74.4	82.5	83.7
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات	21.6	14.6	15.9	8.7	9.9	18.8

ملحق (13)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الشرق الاوسط

السنوات / النسب المالية	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
ملاءة رأس المال	39	39	39	39	39	39
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع	9.6	9.1	5.6	3.8	14.1	30.8
اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات	86.6	79.9	81.9	75.7	81.2	79.9
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات	8.3	7.3	4.5	2.9	11.4	24.6

ملحق (14)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الموصل

السنوات / النسب المالية	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
ملاءة رأس المال	55	60	54	50.5	58	60.3
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع	33.9	37.4	21.9	18.5	38.9	43.6
اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات	61.7	68	74.7	69.3	81.7	81.6
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات	20.9	25.4	16.4	12.8	31.8	35.6

ملحق (15)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاتحاد

السنوات / النسب المالية	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
ملاءة رأس المال	39	38.1	24.5	16	33	35.5
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع	112.4	20.9	5.3	29.6	20.8	93.4
اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات	2.8	5.04	16.8	30.5	53.2	39.9
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات	3.1	1.05	0.89	9	11.04	37.4

ملحق (16)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاسكان الاردني

السنوات / النسب المالية	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
ملاءة رأس المال	17,31	32,06	29,4	23,2	22,9	22,5
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع	51.2	53.4	50.7	57.5	50.2	46.9
اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات	77.1	72.7	76.1	74.9	77.4	78.1
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات	41.1	40.2	39.7	44.1	36.5	36.7

ملحق (17)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاردن الاردني

السنوات / النسب المالية	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
ملاءة رأس المال	16,2	15,2	14,8	13,4	13,7	13,6
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع	54.7	59.1	62.6	62.1	56.6	60.6
اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات	81.8	96.8	81.03	78.9	79.9	80.6
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات	47.6	51.2	54.2	51.9	48.1	51.9

ملحق (18)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف العربي الاردني

السنوات / النسب المالية	**2005 %**	**2006 %**	**2007 %**	**2008 %**	**2009 %**	**2010 %**
ملاءة رأس المال	16,5	23	21	14,3	16,98	14,4
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع	50.2	59.1	64.2	65.8	54	69.2
اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات	57.9	52.1	72.5	72.4	81.2	62.3
اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات	29.1	30.8	46.5	47.6	43.9	43.1

ملحق (19)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاردني الكويتي

2010 %	2009 %	2008 %	2007 %	2006 %	2005 %	السنوات / النسب المالية
20.32	17.76	14.99	14.97	15.61	13.13	**ملاءة رأس المال**
75	69.5	83.2	83	67.9	76.4	**اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع**
74.9	73.3	72.1	67.4	59.4	64.1	**اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات**
56.2	52.9	60.8	56.2	34.2	49.6	**اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات**

ملحق (20)

النسب المالية الخاصة بتسهيلات الائتمانية لمصرف الاتحاد الاردني

2010 %	2009 %	2008 %	2007 %	2006 %	2005 %	**السنوات / النسب المالية**
18.8	19.6	23.23	31.1	16.9	18.1	**ملاءة رأس المال**
61.7	63.4	77.5	63.8	65.5	70.1	**اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع**
74.9	74.6	68.4	68.2	74.8	70.2	**اجمالي الودائع إلى اجمالي الموجودات**
74.9	74.6	53.02	43.6	48.9	49.2	**اجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات**

Abstract

Facing the banking sector challenges and great difficulties due to various reasons, some dating back to the environmental conditions of internal and external, which may lead to crises differ in their causes and levels and the severity of impact, according to the prevailing circumstances which led to the pursuit of many banks to improve their performance and application methods modern detection strengths and weaknesses, and hence the U.S. banking system evaluation (CAMELS) presents an analysis of the strengths and weaknesses of the leading banking institutions to support the control system and the banking inspection.

And is the application of the evaluation system banking (CAMELS) in a set of indicators by which performance analysis the Bank's financial and knowledge degree Ranked and agreed rankings evaluation system banking so determined for each component rated digital (1 to 5) Classification (1) the best and Classification (5) low and will determine the final classification of the bank based on the ratings of each component of the ingredients.

This study sought to achieve a set of goals including:

1 - provide a conceptual overview of the U.S. banking system evaluation (CAMELS) and the credit policy of the banks.

2 - demonstrate the need for the study sample banks (Iraqi and Jordanian) to apply the style the U.S. banking system evaluation (CAMELS) for the control of credit policy.

And for the application of this study in the field and test homework and as a comparative study has been choosers Iraqi banks (Bank of the North, Middle East Bank, Bank of Baghdad, Housing Bank, Union Bank) and Jordanian banks (Bank of Jordan, Jordan Kuwait Bank, Arab Bank, Union Bank, Housing Bank), and had reached a search range of the most important conclusions that Jordanian banks, mostly classified classification (1) according to the classification of the U.S. banking system evaluation (CAMELS) during the study period (2005-2010) to reverse the Iraqi banks sample mostly class classification (2) and this is evidence that the banks Jordanian characterized durable in all respects and has no any weaknesses, and if there is weakness, they usually are minor and can be handled by the Board of Directors and senior management of the bank, The study also showed the need to adopt Iraqi banks and Aladrnah study sample application Altakiiem system the U.S. banking (CAMELS).

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

Administration and Economics College

Department of Financial and banking

Sciences

The impact of the adoption of the U.S. banking system evaluation (CAMELS) in the control of bank credit policy

A comparative analysis of a sample of the Iraqi private banks and Jordan

For the period (2005-2010)

A letter of introduction to the Council of the College of Management and Economics - University of Karbala

And is part of the requirements of a master's degree in Banking and Finance

Presented by

Sura Rafeeq Abdul Razzaq al-Quraishi

the supervision BY

Assistant Professor

Abdul Hussein Jassim Mohammed Alessadi

2013 **1434**